

جامعة الكويت

مجلة
العلوم الاجتماعية

تصدر عن كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية

التشرد في العراق

الأستاذة / فتحية الجميلي

بحث استطلاعي عن الجمعيات التعاونية
العاملة في دولة الكويت

د. محمد سامي د. محمود بازرعة د. سعود رمضان

عوامل التخلف السياسي والاقتصادي
في دول العالم الثالث

د. عمار بوحوش

الجو القيمي للتقدم العلمي والتكنولوجي

د. محمد صفوح الأخرس

جدول الحياة المختصر للكويتيين
لعام ١٩٧٠

د. عبداللطيف عبدالفتاح أبو العلا

العدد الثاني - السنة الثانية - تشرين الثاني (أكتوبر) ١٩٧٤





مجلة

العلوم الاجتماعية

تصدر عن كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية

العدد الثاني - السنة الثانية : تشرين الثاني (اكتوبر) ١٩٧٤

مجلة
العلوم الاجتماعية
تصدر عن كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة الكويت

ترسل البحوث بإسم :
مجلة العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت
كلية التجارة والاقتصاد
والعلوم السياسية
ص.ب. / ٥٤٨٦ ــ الكويت

أبحاث العدد

أبحاث بالعربية

افتتاحية العدد

لقد جاء صدور العدد الثاني من مجلة العلوم الاجتماعية دعوة لكافة الباحثين والمختصين العرب من اجل المساهمة في اثراء هذه التجربة التي بدأناها منذ سنتين. والآن يجيء العدد الثالث استجابة لتلك الدعوة مستقطبا العديد من الباحثين العرب الذين ارسلوا انتاجهم العلمي الينا من اماكن تواجدهم داخل الوطن العربي وخارجه.

وعلى الرغم من ان المجلة تنشر الابحاث الجديدة التي تصل اليها باللغتين العربية والانجليزية، فانها لا زالت تتمنى ان يزيد القسم المخصص للنشر بالعربية وذلك لأن في هذا امكانية للاسهام في بلورة «علوم اجتماعية عربية».

والى القارئ والباحث نقدم شكرنا وندعوه الى المزيد من الاهتمام باثراء هذه التجربة.

سكرتير التحرير

التشرد في العراق

فتحية الجميلي*

ان المشكل الذى نقوم بدراسته في هذا البحث ليس بمشكل العراق وحده بل انه مشكل اغلب الدول النامية لأنها تتعرض لتغيرات اجتماعية وحضارية، وهذه التغيرات بدورها تساعد في خلق صراع يتفاوت في العنف والقوة والشدة. ثم ان هذا الصراع يجد له طرقا متعدده للتنفيس عن مضامينه، وابرز ما يخصنا في هذا البحث ظاهرة تشرد الأحداث التي تعتبر من الأسباب الدولية لظاهرة جنوح الأحداث وهي من المشاكل العالية التي تعاني منها أغلب المجتمعات سواء النامية منها أو المتقدمة في المضمار المدني والعلمي والاجتماعي.

ولقد اهتمت الدول بصورة عامة بمثل هذه الظواهر، لأنها تجلب الشقاء وعدم التقدم في كافة الميادين، سواء الاجتماعية او العلمية أو الاقتصادية منها.

لقد كانت الأفكار السائدة قديما هي جمع المشاكل بطرق قهرية فالجريمة مثلا، كانت الفكرة ورائها أن القضاء على المجرم قد يقلل النسب الاجرامية، كما انه قد يؤدى الى اختفاء الجريمة أحيانا. الا ان عدم قدرة هذه الأفكار على معالجة الجريمة جعل المهتمين بمثل هذه الشؤون يسعون الى تطوير وتبديل فعاليتها. فالفكرة الصحيحة هي البحث عن الأسباب والدوافع ومحاولة تلافيها والقضاء عليها للتخفيف من حدة المشاكل بصورة عامة أما القوه وحدها فلا تحل مشكلا بل قد تعقده أحيانا.

فالدفاع عن المجتمع يجب أن يأتي عن طريق الاصلاح الاجتماعي، وهذا لا يتم الا باستخدام الأساليب العلمية والبحوث التجريبية المختلفة ليتسنى للباحثين معرفة الأسباب المؤدية لخلق المشاكل ومحاولة وضع الحلول لها على ضوء دراستها.

فظاهرة التشرد هي احدى المشاكل التي يجب الاهتمام بها ومحاولة معرفة أسبابها والتخفيف من حدتها، وبذلك يجني المجتمع الفوائد المتوخاة من ذلك وهي حماية الفرد المشرد ثم حماية المجتمع من الأضرار المترتبة على هذه الظاهرة.

لذا سنحاول في هذا البحث استقصاء الأسباب الضرورية المؤدية للتشرد، وخاصة الجانب الاجتماعي منه ثم اهتمام التشريع العراقي في مواجهة هذه المشكلة، واعطاء بعض الحلول لها. ولصعوبة النزول الى الشارع لدراسة المشردين فقد كان الاعتماد في الدراسة الميدانية على استجواب بعض المشردين المحتجزين في دور الرعاية الاجتماعية، ثم دراسة أضابير محكمة الأحداث.

وسوف يشمل البحث على :ـ

١ ـ المفاهيم العامة للتشرد
٢ ـ الأسباب المؤدية للتشرد
٣ ـ التشريعات العراقية بهذا الصدد
٤ ـ بعض المقترحات للمشكل

اولا

معنى التشرد

لقد تعددت التعاريف لمفهوم التشرد، فقد عرفه Vagabonde في قاموس ويبستر: بأن المشرد هو الشخص الذى ينتقل من محل الى آخر وليس له محل يستقر فيه، ولا يهتم بأعباء الحياة ولا يتحمل المسؤولية، ويعيش في قلق مستمر، وغالبا ما تنعدم لديه وسائل العمل والعيش.[1]

اما مفهوم المشرد في تعريف نيلس أندرسون فهو: أن المشرد هو الشخص الذى لا يعرف للراحة معنى Restlees وليس له مقر واحد للسكن فهو ينتقل من بلد لآخر ومن منطقة لأخرى حسبما تلذ له الحياة، وحسبما يجد مجالا للعيش البسيط والرخيص[2] وأندرسون يطلق كلمة المشردين على الأشخاص المهاجرين من بلد لآخر لانه يعتقد ان المهاجر هو الشخص الذى ينبذه مجتمعه لسبب من الاسباب فيتشرد لفترة في حياته، فاذا وجد المجال لا ستقراره فان هذه الصفة تنتفي عنه،والا فهو مشرد ظروف حياتية قاسية لا مأوى يضمه ولا زوجة تأويه ولا يشتغل بأعمال يحترمها المجتمع، فيضطر أن يشكل له مجتمعا خاصا به، له مفاهيمه المختلفة عن المفاهيم التي يتعارف عليها بقية أفراد المجتمع، وهؤلاء غالبا ما يسببون المشاكل على اختلافها.

ويضيف أندرسون ايضا فيقول: ان المشرد هو الهروب من مواجهة الأزمات Crises التي تحل بالشخص كالصراع والتوتر العائلي والشعور بالفشل والخيبة من المواقف المخجلة والخوف من العقاب. فقسم من الافراد لا يستطيعون مواجهة هذه المواقف فيتشردون الى محل آخر وهكذا يستمر في تشرده حتى يصبح بدون مأوى أو بدون بلد أو مجتمع معين يضمه[3].

فالمشرد اذن هو الشخص المهمل والمنبوذ من قبل مجتمعه، ويقصد بمجتمعه عائلته، لان العائلة هي النواة الصغيرة للمجتمع والفرد الذى تهمله أو تطرده عائلته لاى سبب يصبح مشردا لا مأوى له. أما اذا طرد أو اهمل الشخص من قبل المجتمع الأكبر فمعنى ذلك أنه قد تخطى أو كسر القواعد الاساسية التي رسمها المجتمع لكافة أفراده الذين يجب أن يسيروا بموجبها، وبذلك يسلك مثل هؤلاء الأفراد سلوكا منحرفا قد يصل الى حد الجنوح أو الجريمة.

وباختصار يحدد المشرد في اربع نقاط هي :ـ

١ ـ عدم وجود مأوى خاص يلجأ له.
٢ ـ عدم وجود وسيلة مشروعة لكسب ضروريات العيش.
٣ ـ عدم الاستقرار في منطقة معينة.
٤ ـ يحمل مفاهيم تختلف عن المفاهيم الاجتماعية العامة.

ولقد اضافت بعض القوانين العالمية صفات أخرى لحالات التشرد وسنورد بعض الأمثلة لبعض القوانين العالمية :ـ

القانون الانكليزى

يعتبر القانون الانكليزى المشردين من الفئات الثلاث التالية:ـ

١ ـ الكسالى والمخلون بالنظام.

---

(1) Webster's Dictionary. see vagabonde or Vagrancy
(2) Nels Andreson-the Hobo. p. 61
(3) op. at. p. 77 — 81.

٢ ـ المشردين بدون مأوى.
٣ ـ المشردين غير القابلين للاصلاح.
واضافة الى هذه الفئات الثلاث يدخل ضمن المشردين الفئات التالية :ـ
١ ـ من يدعون قراءة الطالع أو يتخذون قراءة الكف وسيلة للخداع.
٢ ـ كل من يتجول في الطرقات ويحاول عرض جروحه او بعض ما به من عاهات للحصول على الصدقات.
٣ ـ كل من استطاع أن يحصل على بعض الصدقات او المعونات من اى جهة خيرية أيا كان نوعها بطريق الغش أو الادعاء الكاذب.
٤ ـ النصابون والمحتالون المحترفون.
٥ ـ كل من قامر أو راهن بأية وسيلة من وسائل الرهان والقمار في الشارع او في الطريق العام.
٦ ـ الأشخاص القادرون على العمل ولكنهم يمتنعون عن القيام به وعرضوا عائلاتهم لأن تصبح عالة.
٧ ـ كل من وجد في مخزن أو مسكن أو في مكان مسور او حديقة لغرض غير مشروع.
٨ ـ كل امرأة يحكم عليها للمرة الثانية لاهمالها في ان تعول طفلها غير الشرعي او لهجرها له اذا ترتب على ذلك أن أصبح عبئا على الآخرين[١].

القانون الفرنسي

أما القانون الفرنسي فانه يحدد المشردين بأنهم الاشخاص الذين ليس لهم مسكن ولا وسيلة للعيش ولا يمارسون عاده صناعة أو حرفة. ويشابه ذلك ما ذكر في القانون الدانمركي، بأن المشرد (كل من اعتاد عدم العمل رغم قدرته على العمل واصبح بذلك عبئا على هيئة المساعدة العامة او عرض بذلك شخصا آخر للحاجة، بتخليه عن واجبه في أن يعوله أو لم يهيئ لزوجته او لأولاده وسائل العيش الملتزم بتهيئتها لهم).

قانون كولومبيا

لقد عبر قانون كولومبيا عن المشردين، اذ اعتبرهم أصناف ثلاث ـ
١ ـ كل من لم يمارس مهنة أو حرفة مشروعة دون مبرر معقول أو اعتاد اللجوء في حياته أو معيشته الى وسائل تعتبر اجرامية.
٢ ـ كل من استعمل العنف أو التهديد بقصد ارتكاب جريمة ضد المال.
٣ ـ كل من سبق اتهامه أو الحكم عليه مرتين أو أكثر لجريمة من جرائم الاعتداء على المال.[٢]

هذه مجمل تعاريف لمفهوم المشردين في بعض القوانين العالمية والواضح أن أغلب القوانين العالمية تقرر حالة المشرد، بأنه الشخص الذى لا مأوى له وليس له وسيلة للعيش وسنتطرق الى مفهوم المشرد في التشريع العراقي بصورة عامة.

ثانيا

اسباب التشرد

ان ظاهرة التشرد هي احدى الظواهر الملاحظة في الدول الفقيرة والنامية وتكون هذه الظاهرة نتيجة

---

١ ـ مجلة الأمن العام ـ القاهرة. العدد ٢٠ ص ٨٠.
٢ ـ المصدر نفسه ص. ٧٣.

التفكك الاجتماعي وضعف أو عدم قيام المؤسسات الاجتماعية بأدوارها الصحيحة اتجاه الفرد. وهذا يحدث نوعا من التخلخل الاجتماعي الذي تحل به المشاكل ومنها مشكلة التشرد التي نحن بصدد الكلام عنها. ولتلافي هذه الظواهر الخطرة يجب دراسة الأسباب المؤدية لها، وذلك من أجل وضع الخطط اللازمة لعلاجها ودرء اخطارها وتحديد مجالها، اذ ان استمرار مثل هذه الظواهر التي يصاحبها انحراف سلوكي يساعد على انهيار المجتمع والوقوف بوجه تطوره.

واسباب التشرد كثيرة ويمكننا حصرها في النقاط التالية :ـ

١ ـ عوامل اجتماعية.

٢ ـ عوامل بايولوجية.

٣ ـ عوامل مرضية.

والذي يهمنا في بحثنا هذا هو العامل الاجتماعي الذي سنسهب فيه قليلا.

١ ـ العامل الاجتماعي ـ Social factors

يمكن تقسيم العوامل الاجتماعية المؤثرة في احداث التشرد الى :ـ

١ ـ التأثير العائلي على الأولاد قد يعتبر من اهم العوامل الاجتماعية في احداث التشرد، فالمعروف أن قسما من العوائل التي لا تؤدي الرعاية الصحيحة الى أولادها هي عامل من عوامل دفع الأولاد خارج النطاق العائلي ومن امثلة هذه العوائل، العوائل المتصدعة. ففي مثل هذه العائلات تتوفر الحالات غير الطبيعية كالخلافات الزوجية العميقة والمستمرة الناتجة من عدم انسجام الزوجين بمختلف الأشكال كعدم التوازن الثقافي والاجتماعي والديني.

ليس معنى هذا أن كل العوائل التي تسود فيها مثل هذه الوضعيات هي عوائل متصدعة. فقد توجد عوائل يسودها الانسجام والتوافق ولكن على ما اعتقد فانها قليلة.

وكذلك غياب أحد الوالدين الطويل عن البيت بسبب (الهجرة أو السفر) ثم تعدد الزوجات والطلاق أحيانا. هذه بعض الأمثلة للتصدع العائلي الذي يحيل العائلة الى عامل دفع pushing factor ينتج عنه الهروب من البيت واللجوء الى الشارع.

أما العوائل الطبيعيه التي تتوفر فيها الصفات السليمة والتي تؤدي واجباتها الأساسية اتجاه إفرادها كالرعاية المادية والمعنوية تعتبر كخلية حاضنة لافرادها مما يساعدها على تقويم سلوك الاحداث بصورة عامة. وقد أوجزت العالمة الاجتماعية مريام فان Meriam Van في كتابها الاحداث، أن البيت يجب أن يكون المأوى الصالح للطفل يغذي طفولته بالطمأنينة والمحبة ويبعد عنه عوامل القلق والاضطراب المبكر ويمكنه من الحصول على المستوى الصحي اللائق، كما ويجب أن يغذيه بعناصر الرجولة الصحيحة ويهيىء له الكيان الاجتماعي، ويدربه على مواجهة المعايير والقيم المتعارف عليها ضمن حدود الجماعة، وعلى التجاوب مع المواقف الانسانية كالحب والاحترام ويغذي فيه فن الحياة في مجتمع صغير هو الأسرة حيث تكون العلاقات انسانية ورحيمة[1].

فهذا الوصف العام الوارد من قبل احد علماء الاجتماع هو الوصف الحقيقي للعوائل السليمة التي تكون بمثابة عوامل جذب وتماس بين أفراد العائلة. وعلى العكس من ذلك فالعوائل المتصدعة والتي تسود بين افرادها العلاقات السلبية وسوء التفاهم، يغلب عليها الحرمان العاطفي والانهيار الخلقي. فالأحداث كما نعلم هم بحاجة ماسة الى الاشباع العاطفي كحاجتهم الى الاشباع المادي. فاحتياجات الحدث العاطفية

---

(1) Youth in conflict By. M. Van. P. 243

متنوعة ومتقلبة كما يجب أن تكون العلاقة بين افراد الأسرة متوازنة، فاذا اختل توازنها انعكس هذا الاختلاف على الأطفال بصورة خاصة. ومن ابرز الأسباب في اختلال بعض هذه الموازنة هو التحكم الشديد السائد في الأسرة من قبل المربين سواء الأب أو الام أو اى فرد من افرادها له هذه الصلاحية. فاذا كان المسؤول عن العائلة يسلك المسلك الدكتاتورى في البيت يأمر وفق رغباته دون مراعاة مشاعر بقية أفراد الأسرة أودون الالتفات الى الحاجات العاطفية لهم، فان هذا النوع من التصرف يحيل الحياة الأسرية الى حياة جافة خالية من العواطف الروحية. وهذا يساعد على قيام الشجار بين افراد الأسرة وربما يقلل من احترام الصغار الى المسؤول عن الأسرة أو الخوف الشديد منه، مما يساعد على التمرد عليه أو الخروج عن الطريق السوى والانحراف في مسلك الانحراف. اذ ان شعور الطفل بالحرمان والاهمال والقسوة الشديدة وعدم اعطاءه المجال للمارس نشاطه الطبيعي داخل الأسرة كعضو فعال فيها له حقوقه الخاصة. يغلب عليه القلق وعدم الطمأنينة فيضطرب سلوكه وقد يضطر تحت تأثير هذه الظروف الى الهروب من البيت وان هذا السلوك هو تعبير واضح عن رغبة الحدث في التخلص من الأوضاع غير المريحة داخل أسرته ومحاولة الالتحاق بجماعة يضمونه ويعطونه الحنان الذى حرم منه في عائلته.

وقد يدفع هذا الهروب الى التسكع والتشرد في الطرقات واحيانا الى الانتقال من مدينة لأخرى، وهذا الميل الشائع بين الأحداث من أخطر العوامل التي تدفع الى الجنوح. لأن الحدث الهارب يبتعد عن مواطن التوجيه ويتوه في مسالك الرذيلة لا سيما وان المجتمع مليء بطالبي الرذائل الذين غالبا ما يساعدون في جذب مثل هؤلاء الأحداث يستخدمونهم لأغراضهم الخاصة كالفساد الخلقي والاجرام. أما غياب الأم والأب الطويل عن البيت بسبب الوفاة أو المرض الطويل أو الهجر فهو نمط آخر من انماط التصدع العائلي، فهذا النوع من الغياب يؤدى الى حرمان العائلة من احد اركانها الفعالين الذين يسعون الى افساد الأسرة بصورة عامة وتهيأة أسباب الأسرة المادية والمعنوية. فهذه الحالة قد تدفع بالأحداث الى العمل المبكر أحيانا وبذلك يتحملون مسؤوليات هم غير أهل لها وغير قادرين على تحملها ثم ان اخطاء كثيرة تترتب على اختلاطهم مع أفراد أكبر منهم سنا. ولا ننسى الظروف النفسية المترتبة على ذلك كالقلق الشديد والخيبة frustration التي تسود في أرجاء مثل هذه العوائل.

ب ـ العامل الاقتصادى

من بين العوامل المهمة في احداث حالات التشرد وانحراف الأحداث العامل الاقتصادى وخاصة في المجتمعات النامية. فسوء الوضع الاقتصادى للعائلة يسبب البطالة الطويلة الأمد أو البطالة الفصلية، أو ضعف الأهلية الفنية للعمل. كل هذه عوامل تساعد على انخفاض مستوى الدخل للعائلة والمستويات المنخفضة للدخل لا تحقق المتطلبات الضرورية للعيش. وفي هذه الحالة يعم الفقر العائلة ولا ينكر اثر الفقر على الحالات النفسية وخلق المشاعر المعقدة.

أما الظروف المادية كظروف السكن غير الصحي فانه يحرم الأطفال تطوير فعاليتهم الطفولية فيرتبك سلوكهم ويضطرون الى اللجوء للشارع. واذا ما طال أمد هذه الوضعية فالحدث سوف لا يجد متنفسا طبيعيا يرتاح له مما يدفعه الى حياة تعسة في المستقبل لأنه قد يصير جانحا أو قد يصبح مجرما.

ج ـ سوء التنظيم الاجتماعي

ان تنظيم اركان المجتمع بصورة عامة غالبا ما يبعد عن المجتمع الكثير من المشاكل لأن التنظيم من العوامل الوقائية preventive factors لحماية الأفراد الذين لهم استعداد في خلق المشاكل والعكس صحيح. فسوء التنظيم في المجتمع ينتج عنه عجز أو ضعف المؤسسات الاجتماعية، بحيث تصبح قاصرة عن تأدية واجباتها بالشكل المطلوب. ومن بين المؤسسات الاجتماعية المهمة المدرسة.

فللمدرسة دور فعال وهام في اسعاد الطلاب أو العكس. اذ تمثل المدرسة بالنسبة للصغير أول مجتمع يلتحق فيه بعد العائلة، فهذا المجتمع الجديد له أنظمته الخاصة كالدوام وتحضير الدروس وحفظ النظام والهدوء في الصف واستقبال المعلمين الذين يمثلون السلطة Authority . فالمدرسة اذن يجب أن تهتم بمشاعر التلميذ الصغير حتى تشده اليها وترغبه فيها فتتوخى بذلك الغاية التربوية والعلمية المرجوة. اما المدرسة التي تهتم بالدراسة فقط وتهمل النواحي العاطفية والنفسية هي مدرسة ذات أسس فاشلة وقد تصبح اداة لخلق التوتر والانزعاج عند الطفل والحدث. فتكدس الواجبات المدرسية وصعوبة المناهج وقلة البرامج الترفيهية ثم قسوة المعلمين وعدم فهمهم لمشاكل الطلاب بصورة عامة، كل هذه عوامل تساعد الأطفال الذين جاؤا من بيوت غير طبيعية متصدعة الى الهروب من المدرسة Truancy وهو أول بادرة من بوادر الجنوح Delinguancy

وتوجد نقطة مهمة في مدارسنا الابتدائية بصورة خاصة وهي الدوام المزدوج اي دوام عدة مدارس في بناية واحدة وبأوقات متفاوتة. فهذا الدوام غالبا ما يدفع الصغير الى التسكع في الطرقات وهذا أيضا من البوادر الخطرة، أما الهيئة التدريسية فيجب الاهتمام باختيارها وتدريبها التدريب الفني اللائق بتربية الأطفال لأنها مهمة صعبة، اذ أن الكيان الاجتماعي يتوقف على الجيل الناشئ فاذا فشلنا في اعداد جيل طبيعي كان هذا أحد أركان التسيب الاجتماعي الذي بدوره يساعد على خلق المشاكل وضياع المجتمع.

ومن أسس التنظيم الاجتماعي ايضا عدم الاهتمام برعاية الأم العاملة او رب الأسرة العامل، فالمعنيون بالأمر يجب أن يهيئوا الوسائل المختلفة لرعاية هؤلاء لأن الانعكاس السيء يكون على الأحداث الصغار، ولذا فانه من الضروري انشاء ملاعب للأطفال وتهيئة دور الرعاية وغيرها.

فوجود مثل هذه المؤسسات يبعد الأفراد عن متاهات الانحراف ويخفف من الأعباء النفسية التي قد تحدث كالتوتر والقلق والكآبة والتي قد تنقلب الى حالات مرضية.

ومن وسائل التنظيم الاجتماعي ايضا الاهتمام بوسائل الاعلام السمعية والبصرية فهي من الوسائل المهمة في التوعية الاجتماعية الصحية. وقد أظهر أغلب البحاث الاجتماعيون اثر الوسائل الاعلامية على مدارك الصغار العقلية والنفسية بما تطبعة من آثار في نفسه وما تتركه من رواسب في عقله. وقد غالى البعض في تقييم أثرها واعتبروها العلم الذي يؤثر على عقلية الطفل فتكيف تفكيره الى السيء أو الحسن، كما اعتبروها الدافع المؤثر على الصغير في اطلاق عاداته ونزواته السيئة التي قد لا يرضاها المجتمع. فوسائل الاعلام اذن هي أحد العوامل الموجهة، وقد تأخذ الجانب السلبي في انحراف الأطفال اذا لم تكن موجهة ومدروسة ومنظمة.

٢ ــ العامل البايولوجي :ــ Biological Factors

ان العامل البايولوجي هو أحد العوامل في احداث التشرد. وسوف لا نطيل فيه لأنه من اختصاص جهة أخرى حيث يدخل ضمن هذا العامل الاستعدادات الوراثية الضعيفة:

أ ــ الضعف والتخلف العقلي والجنون.

ب ــ الأمراض الزهرية التي تسبب التشوهات الجسمية الظاهرة والتخريبات في الأنسجة العقلية.

ج ــ ألادمان على المسكرات والمخدرات التي تؤثر في انجاب نسل ضعيف وهذه الاستعدادات الموروثة تؤثر بشكل واضح في احداث حالات التشرد.

٣ ــ العامل المرضي :ــ Pothalogical

سنتكلم بصدد هذا العامل عن الأمراض البايولوجية التي لها مساس بموضوع بحثنا ثم الأمراض النفسية.

١ ـ الأمراض الباثولوجية :ـ

أ ـ الأمراض الحادة كالاصابة بالحميات على اختلاف انواعها مثل الحمى الدماغية أو الحصبة او الدفتيريا . فهذه الأمراض تترك آثارا قد لا تفارق الحدث خاصة اذا أصيب فيها في أدوار الطفولة، ومن الآثار الظاهرة والملاحظة الضعف والنحول والكسل وعدم تحمل الجهد الفكرى والبدني والصداع والدوار والاغماء أحيانا. والخطورة الناجمة عنها هي من المضاعفات التي تسبب الصرع أو الالتهابات المخية وغيرها من الامراض التي تؤثر على الجملة الدماغية وهذه غالبا ما تؤثر على مقدرة الحدث في تنظيم سلوكه أو السيطرة على ميوله ونزعاته.

ب ـ الأمراض المزمنة والمستعصية: ان هذه الأمراض المزمنة التي تلازم الحدث أيام الطفولة والتي تستمر الى سنوات طويلة تعتبر من العوامل المؤثرة على سلوكه لأنها تؤثر في نموه وتلحق به عاهات بدنية كتعطيل بعض اعضائه المؤقت أو المستديم كالشلل وفقدان بعض الحواس وسواء كانت العاهة مؤقتة أو مستديمة فانها تشعر الحدث بثقل الحياة ومرارتها، كما تولد عنده روح التبرم والضيق بالناس ومن جهة أخرى فالطفل الذى يقاسي من الأمراض غالبا ما يلقى معاملة خاصة تصل أحيانا الى حد افساده.

ويذكر العالم برت Burt أن المرض المزمن يخلق لدى الطفل التهيب والخوف ويقوده ذلك الى الخداع والغش لأن الطفل اذى يفشل في اشباع حاجاتة بواسطة الطرق الصحيحة يلجأ الى اشباعها بطرق الغش والخداع.[١]

اذن فالمرض المزمن يبعث في الطفل العجز عن القيام بالنشاط المعتاد ويفقده الاعتماد على النفس مما قد يشده بعيدا عن طريق الصواب.

٢ ـ الامراض النفسية :ـ

اذا كان للأمراض الباثولوجية آثار شديدة على سلوك الفرد وتصرفاته فالعوامل النفسية سواء كانت مباشرة او غير مباشرة لها نفس الأثر او قد يكون اشد منه على السلوك الفردى وقد تتعداه الى التأثير على بعض أجهزة الجسم فهناك جملة من الاختلالات العضوية تكون اسبابها اضطرابات نفسية صرفة. ويمكن تلخيص الاضطرابات النفسية بأنها ردود فعل لعدم الاستقرار النفسي والعاطفي نتيجة للصعوبات التي تواجه الفرد في حياته ولأجل الوصول الى الاستقرار النفسي يضطر الحدث الى اتباع وسائل غير صحيحة أو شاذة. فهذه الوسائل تؤدى الى اضطراب في سلوكه ويبدو عليه الاضطراب الانفعالي. ومن مظاهر هذا الاضطراب العزوف عن الطعام، سرعة الغضب، عدم الطاعة، شدة الخجل، سرعة الاستهواء، الانقياد للغير، الغيرة الشديدة، احلام اليقظة والكذب، ويصاحب هذة الاضطرابات النفسية اعراض بدنية كاضطراب جهاز الهضم والتبول والصداع وضيق التنفس وزيادة خفقان القلب، وعيوب الكلام والشعور بالضيق المتكرر.[٢]

ومن بين الأمراض النفسية الشائعة بين الأحداث المنحرفين المخاوف الشديدة Phobia والافعال القهرية Compulsive Acts والقلق Anxiety والشخصية السايكوباثية Psychopathic personality ومن المشاهدات والمقابلات التي أجرتها كاتبة البحث مع الأحداث المشردين في دور الرعاية وجد أن اغلبهم مصابون بامراض مختلفة كالتخلف العقلي، الصرع، الأمراض العصبية على اختلافها.

ثالثا

التشريعات العراقية

---

(1) Burt-the young Deliprent. P 210

(2) Alporcal Psychology B.W.T. Coville. 1963. P. 123

تطورات التشريع العراقي حول التشرد

قبل ذكر النصوص القانونية يجب ان نتطرق الى خلفية التشريع العراقي بهذا الصدد. فلقد اهتمت المنظمات التشريعيةُ منذ زمن بعيد بظاهرة التشرد ولكن الفكرة القديمة التي كانت سائدة هي ضم المشردين ويضمنهم المتسولين في محلات خاصة واغداق الصدقات عليهم، ففي العهد العثماني صدر قانون للمشردين سنة ١٣٢٧ هـ وورد في المادة التاسعة منه كل شخص بلغ الخامسة عشرة من عمره واعتاد التردد على الأماكن المريبة واتى بتصرفات تدعو الى الشبهة يحجز مثل هذا الشخص ويحكم عليه بالحبس من اسبوع الى سته اشهر أو بالنفي من ثلاثه أشهر الى سنة، وقد الغت محكمة التمييز العراقية هذا القانون في قرارها المرقم ٢١٤ ت ١٩٣٩.[١]

وبعدها اخذت الجهات المعنية على عاتقها الاهتمام بهذه المشكلة فانشأت دورا خاصة لرعاية المقعدين والمسنين تؤمن لهم المأكل والملبس، وكانت دوائر الصحة هي المشرفة على هذه الدور. وكان لا يوجد أى نظام أو تشريع يحدد المشمولين بهذه الرعاية.[٢]

وفي سنة ١٩٤٦ جرت المخابرات بين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وبين دوائر الصحة لوضع نظام خاص للمسنين والمقعدين واسفرت هذه المخابرات عن صدور نظام العجزة رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٧ وواضح من اسم النظام ان الاهتمام لم يوجه الا الى المقعدين والمسنين فقط، اما المشردين من الأحداث فلم يكونوا مشمولين بهذه الرعاية، واهم ما جاء في هذا النظام:

١ ـ نصت الفقرة ـ٢ـ من المادة الأولى على ان الغاية من انشاء دور العجزة هي ايواء الأشخاص الذين لا يستطيعون كفالة امور معيشتهم لكبر سنهم أو ابتلائهم بعاهة جسمية لا يستطيعون معها العمل والكسب.

٢ ـ نصت المادة ـ٥ـ على أن ذوى العاهات الذين يتسولون في الطرق ويتخذون هذه العاهة وسيلة للتسول يحجزون بدور العجزة حتى يتعهد احد أقاربهم أو اصدقائهم باعالتهم وعدم اعطائهم المجال للتسول في الطرقات.[٣]

٣ ـ في عام ١٩٥٩ صدر نظام آخر بخصوص رعاية المسنين والمقعدين يشبه النظام السابق الا انه اضيف الى الفقرة الرابعة من المادة "١١" (يمكن ضم المحتاجين والذين لا وسيلة جلية للعيش لديهم الى دور رعاية المسنين والمقعدين بطلب منهم).

٤ ـ في سنة ١٩٦٢ شرع قانون الأحداث رقم (١١) وقد جاء فيه الكثير من النصوص التي ترعى المشردين الأحداث. وقد عدل هذا القانون سنة ١٩٦٤ وكذلك سنة ١٩٧٢ وسنذكر اهم النصوص التي تخص الأحداث المشردين من القانون الجديد المعدل رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٢.

الملاحظ اذن أن الجهود كانت متواصلة الا أن الظاهرة لا زالت قائمة وقد يعزى ذلك الى عدم التنسيق في مؤسسات الرعاية الرسمية ثم لعدم وجود ما يكفي من المؤسسات لتضم المشردين.

وقد توالت اللجان من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية فشكلت لجنة في ١٩٦٧/٢/٢١ لاعداد لائحة تتضمن الأحكام المتعلقة بقضايا الأحداث ومكافحة التشرد بما يتفق مع قانون الأحداث. وتشكلت لجنة أخرى في ١٩٧٠/٥/٩ ضمت في عضويتها ممثلين عن مديرية الخدمات الاجتماعية العامة، مديرية الشرطة والجنسية والسفر، وامانة العاصمة، واوصت اللجنة باتخاذ بعض الاجراءات التي تخص تسفير

---

١ ـ المجلة العربية لعلوم الشرطة، العدد الأول ص. ٧٣.

٢ ـ ملفات مديرية الخدمات الاجتماعية (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية).

٣ ـ ملفات مديرية الخدمات الاجتماعية (وزارة العمل).

المتسولين الأجانب والمتسللين عبر الحدود ومحاولة ايجاد عمل لمن اضطروا للاستجداء وجمع المتسولين العراقيين وارسالهم الى دور رعاية المسنين ومعاقبة غير العجزة وأخذ تعهدات منهم وارسال صورهم الى المحافظات لاثبات تسولهم، ثم التشديد في العقوبة في حالة العودة الى التسول. وكذلك أوصت اللجنة بتحسين أوضاع دور الرعاية بصورة عامة. وهكذا فقد استمرت الجهود من قبل السلطات المعنية محاولة بذلك وضع الحلول الصائبة لتفادي هذه المشكلة.

ولقد جلبت هذه الظاهرة اهتمام المنظمات العربية والعالمية ايضا، فقد قامت هيئة الأمم المتحدة بدراسات واسعة كما وعقدت العديد من الحلقات العلمية بهذا الصدد الا أن اغلب الدراسات كانت حول جنوح الأحداث والتشرد معا. أما المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في القاهرة فقد قام بدراسة خاصة بتشرد الأحداث في القاهرة وتكونت هذه الدراسة من جزئين :ـ

أولا :

دراسة احصائية للتعرف على حجم ظاهرة التشرد في القاهرة والتعرف على صورها وتوزيعها الايكولوجي.

ثانيا :

القيام ببحث مبدئي لعينة من الأحداث المشردين[١]، وقد تلى ذلك دراسة أخرى قام بها صلاح عبد المتعال، الباحث في المركز المذكور اعلاه، بحث فيها العوامل الاجتماعية وأثرها في تشرد الأحداث، اقتصرت الدراسة على نمط واحد من أنماط التشرد وهو (جامعي اعقاب السكاير) لأنه احد الأنماط التي تعاني منها القاهرة بالذات[٢].

اما المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في بغداد فقد اهتم بهذه الظاهرة ايضا وأجريت الدراسة على عينة من البالغين المودعين في دار رعاية المسنين الذين اتخذوا من التسول وسيلة لمعيشتهم[٣].

اما بالنسبة للاحداث المشردين فقد كانت العينة المبحوثة على شكلين :ـ

١ ـ الأحداث الموجودين في مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

٢ ـ الاحداث المشردين الذين أحيلت قضاياهم على محكمة الأحداث للفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ وقد بلغت ٥٨ قضية كانت تخص ٧٥ حدثا.

والظاهر أن هذه الأرقام لا تعطى الحجم الحقيقي للظاهرة الا أنها اعطت بعض الملامح عن هذه المشكلة بالعراق.

واخيرا فقد تشكلت هيئة عليا للرعاية الاجتماعية برئاسة السيد وزير العمل والشؤون الاجتماعية ومن ضمن مخططات هذه الهيئة بحث مشكلة التشرد. وقد عقدت عدة اجتماعات، كان الاجتماع الرابع لها بتاريخ ١٩٧٢/٨/٨ وقد ساهم في هذا الاجتماع كل من وزير العمل ومحافظ بغداد والمدير العام للمركز القومي ورئيس الهيئة الادارية لجمعية مكافحة التشرد ورئيسة الاتحاد العام لنساء العراق ورئيسة الهيئة الادارية لجمعية مكافحة العلل الاجتماعية ومدير طبابة الصحة العقلية والنفسية ثم نقيب الأطباء العراقيين

---

١ ـ المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ـ تشرد الأحداث ـ القاهرة ١٩٦٢

٢ ـ صلاح عبد المتعال. العوامل الاجتماعية في تشرد الأحداث.
المجلة الجنائية القومية. العدد الثاني يوليو ١٩٦٧

٣ ـ هذه المؤسسة تابعة لمديرية الخدمات الاجتماعية العامة وموقعها، الشماعية جنوب شرق بغداد.

٤ ـ جريدة الثورة العراقية الصادرة بتاريخ ١٩٧٢/٨/٩

هذه اهم محاولات الرعاية الاجتماعية للمشردين البالغين منهم والأحداث الصغار، أما أهم النصوص القانونية التي وردت في التشريع العراقي بخصوص الأحداث المشردين فهي تضم ثلاث مجموعات رئيسية وهي :ـ

١ ـ قانون الأحداث رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٢ الذى الغى قانون الاحداث رقم ١١ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٤.

٢ ـ قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٩ اذ تخص المواد (٣٢١ ـ ٣٢٢) الاشخاص المشردين.

٣ ـ قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩، حيث تضمنت مواده (٦٦ ـ ٧٩) الأحكام الخاصة بجرائم الأحداث. أما المادة ٣٩٠ فقد تضمنت التعريف الكامل للمشرد البالغ والمتسول.

وتضمنت المواد (٣٨٧ ثم ٣٩٩) تحريض البالغ للحدث على اساءة التصرف والعقوبة المترتبة عليه. والمادة ١٠٥ تخص الايداع في مستشفى الأمراض العقلية وبما أن قسما من المشردين مصابون بخلل او تخلف عقلي فهذه المادة تستعمل في ايداعهم في مثل هذه المستشفيات.

وتضمنت المادة ٣٧١ عدم الرعاية للأطفال والشيوخ ذات الصلة. والمادة ١١٢ تضمنت رفع الوصاية من ولي الأمر. اما المواد ٣٩١ ـ ٣٩٢ فقد تضمنت أحكام ايداع المتسولين الى المؤسسات الحكومية.

هذه اهم المواد القانونية التي تخص المشردين في كل من قانون العقوبات واصول المحاكمات اما أهم النصوص في قانون الأحداث بصدد المشردين فهي كما يلي:

١ ـ لقد خصص قانون الاحداث (الباب الخامس) للأحداث المشردين وسيئي السلوك. فقد نصت المادة ٤٩ على الفقرات التالية:ـ

١ ـ اذا وجد متسولا في الطريق العام او في الامكان العامة. ويعتبر متسولا من تصنع الاصابة بجروح أو عاهات او استعمل ايه وسيلة من وسائل الغش لاكتساب عطف الجمهور.

٢ ـ اذا مارس جمع الفضلات او المهملات.

٢ ـ اذا لم يكن له محل اقامة معين أو كان يبيت عادة في الطريق او الساحات العامة

٤ ـ اذا لم تكن له وسيلة مشروعة للعيش وليس له ولى امر أو مرب.

المادة الخمسون :

يعتبر الحدث سيء السلوك في الحالات الآتية :ـ

١ ـ اذا قام بأعمال تتصل بالدعارة أو الغش أو افساد الأخلاق او القمار أو قام بخدمة من يقومون بهذه الأعمال.

٢ ـ اذا ثبت مروقه من سلطة ابيه أو وليه او وصيه أو من سلطة امه في حالة وفاة وليه او غيابه او عدم أهليته أو سلب ولايته ولا يجوز في هذه الحالة اتخاذ اجراء ضد الحدث الا بناء على اذن من أبيه أو وليه أو وصيه او أمه حسب الأحوال.

٣ ـ اذا خالط المشردين أو الذين اشتهر عنهم سوء السيرة والسلوك.

المادة الحادية والخمسون :

١ ـ اذ وجد الحدث في احدى الحالات المشار اليها في المادتين التاسعة والاربعين والخمسين من هذا القانون فيقدم الى محكمة الأحداث بدعوى موجزة وفقا لقانون أصول المحاكمات الجزائية، ويجوز لمحكمة الأحداث قبل اجراء المحاكمة ايداع الحدث في دار تأهيل الأحداث او أيه مؤسسة اجتماعية مشابهة ثم تصدر قرارها النهائي بعد استلام تقرير البحث الاجتماعي عنه وفقا لما يلي :ـ

أ ـ تسليم الحدث الى ولى أو مربي للمحافظة على حسن سلوكه وسيرته وترتبيته وتهذيبه بموجب تعهد مقترن

بضمان مالي مناسب تقدره المحكمة وعند الاخلال بهذا الضمان فللمحكمة أن تقرر الزام الضامن بدفع مبلغ الضمان كلا أو جزءا.

ب ــ ايداع الحدث في دار تأهيل الأحداث أو اية مؤسسة اجتماعية معدة لهذا الغرض حتى بلوغه الثامنة عشرة من عمره.

٢ ــ اذا قررت المحكمة تسليم الحدث وفقا للفقرة (١ ــ أ) من هذه المادة وأخل المتسلم بالتعهد او لم يتقدم أحد لاعطاء التعهد المطلوب فتقرر المحكمة ايداع الحدث وفقا للفقرة (أ ــ ب) من هذه المادة.

المادة الثانية والخمسون :.

١ ــ اذا ظهر للمحكمة أن الحدث المودع في دار تأهيل الأحداث أو في مؤسسة اجتماعية مماثلة قريبا لغاية الدرجة الرابعة وطلب تسليمه اليه، فعلى المحكمة بعد أن تتحقق من صحة ادعائه وحسن سلوكه وعدم وجود محذور، أن تقرر تسليم الحدث له.

٢ ــ اذا طلب شخص ملءٌ حسن السيرة والسلوك متحد في الجنسية والدين مع الحدث تسليمه اليه لتربيته وتهذيبه، فللمحكمة أن تسلمه اليه بتعهد مقترن بضمان مالي مناسب يلتزم فيه بتربيته وتهذيبه وفق شروط تعينها المحكمة، مراعية فيها مصلحة الحدث الصغير، وعلى المحكمة أن تراقب حسن تربية الحدث للمدة التي تنسبها

المادة الثالثة والخمسون :

١ ــ اذ ثبت للمحكمة أن صغيرا يقل عمره عن سبع سنوات فاقد الوالدين أو القريب الذى يتمكن من ايوائه ورعايته فعلى المحكمة أن تقرر الحاقه باحدى دور الحضانة أو روضة اطفال أو احدى المؤسسات الاجتماعية أو الخيرية.

٢ ــ اذا كان الصغير باحدى المؤسسات المذكورة في الفقرة (١) من هذه المادة يسلتزم الصرف عليه فللمحكمة أن تلزم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بنفقته، على أن تبلغ الوزارة أو من يمثلها في المدينة التي تقع فيها محكمة الأحداث لارسال ممثل عنها لحضور المرافعة.

المادة الرابعة والخمسون :

للمحكمة بناء على تقرير من قبل مدير دار تأهيل الأحداث او بطلب من الحدث أو قريبه أو الشخص المتعهد بتربيته وتهذيبه أن تعيد النظر في القرار الذى أصدرته وأن تعدل فيه وفقا لما تراه ملائما لحالة الحدث ومصلحته.

رابعا

المقترحات :ــ

قبل أن نذكر بعض المقترحات لحل ظاهرة التشرد، هناك بعض الملامح الواضحة من حالات التشرد بصورة عامة يجدر الاشارة اليها.

فقد ظهرت هذه الملامح من جراء الدراسات الميدانية التي قام بها بعض الباحثين في كل من المراكز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في القاهرة وكذلك المركز القومي في بغداد.

وبينت هاتان الدراستان أن :

أ ــ عمر الحدث:

ان اعمار الأحداث المتشردين تقع غالبيتها بين ١٠ ــ ١٥ سنة. أما الصغار الذين تقل اعمارهم عن السبع سنوات فنسبتهم قليلة جدا. وايدت ذلك دراسة المركز القومي في بغداد حيث أظهرت النتائج التالية :ــ

العمر/سنة	النسبة
٧ ــ ٩	٦ ر ٨٪
١٠ ــ ١٢	٨ ر ١٢٪
١٣ ــ ١٥	٥٠٪
١٦ ــ ١٨	٦ ر ٢٨٪

ب ــ الجنس :

ان اغلب المشردين كانوا من الذكور، أما الأناث فكانت نسبتهم ضئيلة جدا، وقد تكون منعدمة وقد تفسر هذه الظاهرة محاباة أجهزة الشرطة والقضاء والتساهل مع الفتيات المشردات، ثم لعدم وجود مؤسسات محترمة تضمهن، أما ما قبل القضاء فأجهزة الشرطة بصورة عامة تتساهل معهن لأن النظرة الى الفتاة لا زالت لها طابع خاص تميزها عن الرجل في الشرق العربي، فمن ملفات محكمة الأحداث العراقية يوضح لنا الجدول الآتي هذه الظاهرة :ــ

سنة	العدد	ذكر	انثى
١٩٦٥	٤٨٣	٤٦٧	١٦
١٩٦٦	٤٧٥	٤٦٠	١٥
١٩٦٧	٥٠٠	٤٨٥	١٥
١٩٦٨	٥١٠	٤٩٩	٢
١٩٧٠	٤٧٨	٤٦٧	١١ "١"

ج ــ المجال التعليمي :ــ

لقد بينت الدراسات ان حالة المشردين التعليمية ضعيفة. فقد ورد في دراسة المركز القومي في بغداد ان نسبة ٤٢٪ من المشردين اميون و ٥٨٪ منهم في حدود الدراسة الأولية اى يقراون ويكتبون فقط"٢".

د ــ انماط التشرد :ــ

ان اغلب الانماط التي يتبعها المشردون في تشردهم تستند على التسول بالدرجة الأولى ثم السرقات البسيطة والنشل وخاصة في العتبات المقدسة مثل مرقد الامام الكاظم، والشيخ عبد القادر الكيلاني، اما في مصر فجمع أعقاب السكاير هو احد الأنماط الواضحة.

هـ ــ ممارسة العمل :ــ

لقد بينت دراسة المركز القومي العراقي أن ٧٠٪ من الأحداث المشردين سبق لها أن مارست عملا ما، بينما ٣٠٪ منهم لم تمارس أى عمل. وبينت ايضا أن أكثر من نصف الأحداث بدأوا عملهم قبل سن العاشرة وتبين أيضا ان ٧٩,٩٪ من الأحداث الذين مارسوا العمل كانوا قد تركوه"٣". وهذه الأرقام تتقارب مع دراسة المركز القومي في القاهرة اذ أوضحت أن ٩٠٪ من الأحداث المشردين مارسوا نوعا من العمل وان جميعهم مارسوه وهم دون سن العاشرة وتبين أيضا ان ٧٢,٩٪ كانوا قد مارسوا نوعا من العمل المذكور"١".

---

١ ــ ملفات محكمة الاحداث الجانحين ١٩٦٥ ــ ١٩٧٠

٢ ــ بحث ظاهرة التشرد ص ٣٢ (المركز القومي ــ بغداد) ١٩٧٢. كذلك نفس المصدر ص ٥٤

٣ ــ بحث ظاهرة التشرد ص ٥٤ (المركز القومي ــ بغداد، ١٩٧٢)

١ ــ بحث ظاهرة التشرد ص ٥٤ (المركز القومي ــ بغداد، ١٩٧٢)

أما نوع الأعمال التي مارسوها فاغلبها كانت أعمال خدمة في البيوت او التحميل في الأسواق أو بيع السكاير المفردة أو مسح زجاج السيارات، وغيرها من الأعمال التي لا تحتاج الى مهارة أو مجهود ذهني.

أما أهم المقترحات التي يمكن ان نحسم بها بحثنا لمشكلة التشرد فهي أن هذه المشكلة تحتاج الى نوعين من الرعاية :ـ

١ ـ الرعاية العامة.

٢ ـ الرعاية الخاصة.

١ ـ الرعاية العامة :ـ

وهي الجانب الوقائي وتعتمد على رسم الخطط لاصلاح كافة النواحي الاجتماعية من ثقافية وتعليمية ورعاية أسرة وغيرها من محاولات النهوض بمستوى المجتمع ووقاية الأفراد من استهواء التشرد.

فالاهتمام بالاسرة والمحافظة على كيانها من الانهيار والتصدع يعتبر من العوامل المهمة في ضم الأحداث الى عوائلهم، لذا يجب الاهتمام بكل ما يحيط بالاسرة لانتشالها من التصدع لانه كما ذكر سلفا ان هذا العامل هو الأهم في تشرد الأحداث. أما المدرسة فيما أن دورها لا يقل أهمية عن دور العائلة في التنشئة الاجتماعية، لذا يجب توجيه العناية الى الاساليب التربوية والاهتمام بالطلاب المتخلفين من الناحية الدراسية ورعاية الطلاب الذين يعانون من المشاكل (اقتصادية، تعليمية، عائلية، مرضية وغيرها) ويتم ذلك بتعيين اخصائيين اجتماعيين لدراسة مثل هذه الحالات والقيام بتقديم المساعدات لهم. كما ويجب أيضا توفير مجالات التعليم المهني، ثم الاهتمام بأوقات فراغ الطلبة.

وهناك نقطة أخرى تخص الاهتمام بتحسين المناطق السكنية، خاصة الشعبية منها وتوفير وسائل التسلية والترفية للأطفال والأحداث والشبان. كذلك المؤسسات الاجتماعية المختلفة التي تخدم المنطقة كالمراكز الاجتماعية والأندية الموجهة وتزويدها بالوسائل المادية والفنية لكي تؤدى خدماتها على الوجه الصحيح.

وأخيرا وجوب الاهتمام بالريف العراقي ورفع مستوياته لتقليل الهجرة الريفية الى المدينة ثم السعي لتوفير مجالات العمل لمختلف الأفراد كالخارجين من السجون أو الأحداث الذين يتركون دور الرعاية.

٢ ـ الرعاية الخاصة:

وهي الجانب العلاجي الخاص بالمشردين الذين هجروا بيوتهم سواء الأحداث منهم أو البالغين The Adults تعتبر هذه احدى طرق الدفاع الاجتماعي، فقد نادت المؤتمرات الدولية الخاصة بالقضايا الاجتماعية بحل هذه المشكلة باتخاذ الطرق العلاجية المختلفة، كسن التشريعات وانشاء دور للرعاية والتأهيل بصورة عامة كما نادت بنبذ فكرة العقوبات لأنها لا تجدى نفعا في تعديل انحراف السلوك الفردى فالمدارس الحديثة في تعليل الظواهر الاجتماعية قررت أن الفرد لا يمكن أن يخرج عن جادة الصواب ما لم تكن هناك دوافع قاهرة تدفعه لمثل هذا التصرف المنحرف Devaint Behavior أو التصرف الجانح Delinguent Behavior. .

لذا فاهم الحلول التي قد تفيد في علاج ظاهرة التشرد هي :ـ

١ ـ وجوب تطبيق وتنفيذ كل ما ورد في النصوص القانونية بهذا الصدد.

٢ ـ اعادة النظر في تشكيل دور الرعاية والتأهيل الموجودة حاليا والتأكيد على وضع اسس تربوية وثقافية ومهنية تساعد الأحداث المودعين لديها من رعاية انفسهم عند تركهم للمؤسسة.

٣ ـ انشاء مؤسسات أخرى للرعاية والتأهيل، اذ ان المؤسسات الحالية عاجزة عن ضم الأحداث المشردين الذين تعثر عليهم الشرطة، فتضطر محكمة الأحداث الى اطلاق سراحهم لرفض المؤسسات الاجتماعية قبولهم لعدم توفر الامكانيات بصورة عامة سواء المكانية منها أو الفنية، فيعودون الى الشارع ثانية.

٤ ـ ضرورة التعاون مع الجمعيات الأهلية في مجالات التأهيل والرعاية، كما يجب التنسيق في العمل بين المؤسسات كافة.

هذا ما يخص الأحداث المشردين بصورة عامة، أما ما يخص المشردين من البالغين كالمتسولين والذين ليس لهم وسيلة للعيش كالأفراد الذين يطلق سراحهم من السجون أو الاصلاحيات فيجب الاهتمام بهم بمحاولة ايجاد عمل يكسبون عيشهم منه.

أما المتسولون الذين ليس لهم القدرة على العمل والعاجزون فيجب ايداعهم في مؤسسات تحترم البشرية وتوفر لهم الحدود المعقولة للعيش.

٥ ـ ضرورة تأسيس مكاتب للخدمة الاجتماعية باشراف حكومي تكون حلقة وصل بين المشردين بصورة عامة، سواء الذين يتركون المؤسسات الرسمية، أو المودعين لدى دوائر الشرطة وبين مختلف مكاتب العمل، سواء الحكومية منها أو الأهلية لايجاد الأشغال المناسبة للقادرين على العمل.

ولتنسيق العمل في المكتب يجب الحاق دائرة للتسجيل في هذا المكتب ثم هيئة صحية تزود المشردين بالتقارير الصحية.

وختاما يمكننا القول أنه باعطاء أهمية لهذه الوسائل ومحاولة تطبيقها نكون قد ابعدنا بشرور ومشاكل التشرد. وكذلك نكون قد أمنا جانبا مهما من جوانب الدفاع الاجتماعي Social Defence.

المصادر العربية :ـ

١ ـ مجلة الأمن العام ـ القاهرة العدد ٢٠

٢ ـ المجلة الجنائية القومية ـ العدد الأول

٣ ـ المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية القاهرة ـ ١٩٦٢ تشرد الأحداث

٤ ـ قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١

٥ ـ قانون العقوبات البغدادى رقم ١١ سنة ١٩٦٩

٦ ـ المجلة العربية للدفاع الاجتماعي ـ العدد الأول ١٩٦٩

٧ ـ العوامل الاجتماعية من تشرد الأحداث. صلاح عبد المتعال المجلة الجنائية القومية ـ العدد الثاني ١٩٦٧

٨ ـ المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بحث ظاهرة التشرد ١٩٧٢ بغداد

٩ ـ جريدة الثورة العراقية الصادرة بتاريخ ١٩٧٢/٨/٩

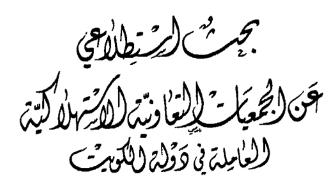
١٠ ـ من ملفات مديرية الخدمات الاجتماعية

١١ ـ (وزارة العمل والشؤون الاجتماعية)

١١ ـ ملفات محكمة الأحداث الجانحين ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠

المصادر الانكليزية :ـ

1. The Hobo the sociology of the homeless Man 1967
   By Nels Andrson
2. Youth in Conflict.
   By Meriam Van. 1963
3. The Young Delinguency.
   By M. Burt. 1963
4. Abnormal Psychology.
   By Walter J, Coville,
   Timothy W. Costelle. 1963
5. Jouvenile Delinprency, Its Nature and Control
   By. Sophia M. Robison 1961



استاذ دكتور محمد سامى
استاذ دكتور محمود بازرعه
دكتور سعود الرمضان

هدف الدراسة واهميتها :

تهدف الدراسة الى تصوير واقع الحال فى الجمعيات التعاونية الاستهلاكية فى دولة الكويت لاستعراض نتائجها فى الحلقة الدراسية الاقليمية الاولى للكويت والخليج العربى للادارة العليا فى الجمعيات التعاونية والتى تعدها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالتعاون مع اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وجامعة الكويت والمعهد العربى للتخطيط ومنظمة العمل الدولية ومجلس التخطيط . وقد عقدت هذه الحلقة فى الكويت فى الفترة من ٧/ ٤/ ٧٤ الى ٢/ ٥/ ١٩٧٤ بهدف رفع كفاية العاملين فى ميدان التعاون وزيادة مقدرتهم على التطوير .

وتعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات الميدانية التى اجريت عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية فى دولة الكويت والتى يمكن الاستعانة بنتائجها فى التعرف على واقع الحال فى هذه الجمعيات كأساس لتشخيص المشاكل التى تواجه الجمعيات مستقبلا والقيام بالدراسات المتعمقة لمعالجتها .

اسلوب الدراسة :

تنصب الدراسة اساسا كما هو موضح فى هدفها على تصوير واقع الحال فى الجمعيات التعاونية العاملة فى دولة الكويت وذلك فى مجالات التنظيم والعمالة والشراء والتخزين وتموين السوق المركزى بالسلع وعرضها به والتسعير والترويج والتمويل ومشاكل الجمعيات فى علاقاتها مع الأطراف الأخرى .

وقد تم اعداد قائمة اسئلة للحصول على البيانات المطلوبة ، وقد تم اجتماع الباحثين مع اعضاء اللجنة التحضيرية للحلقة حيث نوقشت الأسئلة الواردة فى القائمة خلال شهر يناير ١٩٧٤ وتم تعديل صياغة بعض الأسئلة طبقا لملاحظات الأعضاء .

وتم اختيار فريق من موظفى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لجمع البيانات الواردة فى القوائم وهم السادة :

١ ــ رفيق قدسي
٢ ــ محمد فايز مسالخي
٣ ــ محمد محروس السيد
٤ ــ مصطفى أحمد

وعقد اجتماع حضره أعضاء الفريق وذلك فى قسم ادارة الأعمال بكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية حيث قام الباحثون بشرح الأسئلة الواردة فى القائمة واجابة استفسارات اعضاء الفريق بشأنها . واتفق فى الاجتماع على قيام المقابلين بجمع البيانات المطلوبة من كل رئيس مجلس ادارة الجمعية وأعضاء مجلس الادارة والمدير العام ورئيس الحسابات حسب طبيعة البيانات المطلوبة بالنسبة لكل سؤال .

وقد اتفق أيضا على جميع البيانات من جميع الجمعيات العاملة فى الكويت وعددها ١٦ جمعية وهى :

١ ـ جمعية كيفان التعاونية
٢ ـ جمعية الشامية التعاونية
٣ ـ جمعية الدسمة التعاونية
٤ ـ جمعية الفيحاء التعاونية
٥ ـ جمعية القادسية التعاونية
٦ ـ جمعية الصليبخات التعاونية
٧ ـ جمعية الدعية التعاونية
٨ ـ جمعية الخالدية التعاونية
٩ ـ جمعية الرميثية التعاونية
١٠ ـ جمعية العديلية التعاونية
١١ ـ جمعية الشعب التعاونية
١٢ ـ جمعية الفروانية التعاونية
١٣ ـ جمعية السالمية التعاونية
١٤ ـ جمعية الروضة التعاونية
١٥ ـ جمعية خيطان التعاونية
١٦ ـ جمعية ضاحية عبد الله السالم التعاونية

ويلاحظ أن جمعية ضاحية عبد الله السالم لم تكن قد افتتحت سوقها المركزى وقت تحرير القائمة وبالتالى فان جميع الأسئلة الواردة بها لم يتم الاجابة عليها . ورفض المسؤلون فى جمعية الدعية الاجابة على الأسئلة .

وقد تم جمع البيانات خلال شهرى يناير وفبراير ١٩٧٤ . وقامت المعيدة موضى الحمود بقسم ادارة الأعمال بكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بتفريغ البيانات تحت اشراف الباحثين . وقد تمت مراجعة البيانات الواردة فى القوائم قبل تفريغها .

وقد قام الباحثون بعرض لتطور الجمعيات التعاونية فى الكويت ، واهم المواد فى قانون التعاون فى دولة الكويت ، ودور اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ، وبعض البيانات المالية عن الجمعيات خلال الفترة من ١٩٦٦ الى ١٩٧٠ . واعتمدوا فى ذلك على قانون التعاون والنظام الأساسى للجمعيات وبعض الدراسات المنشورة وغير المنشورة عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية فى دولة الكويت .

واستعان الباحثون ببعض الدراسات المنشورة وغير المنشورة عن الجمعيات التعاونية فى دولة الكويت [١] .

---

١ ـ أ ـ دكتور محمود صادق بازرعه ، «المشاكل التسويقية للجمعيات التعاونية في دولة الكويت» ، مجلة المحاسبة والادارة والتامين» ، (العدد ١٨ ، ١٩٧٢) ص . ٢١١ ـ ٢٤١ .

ب ـ محمد محروس السيد ، تطور الموارد المالية واستخداماتها في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في الكويت وتقييم ادائها المالي ، رسالة ماجستير غير منشورة (الكويت - كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعه الكويت ، ١٩٧٣)

الجمعيات التعاونية فى دولة الكويت[١]

عدد الجمعيات وعدد اعضائها :

هناك ٢٠ جمعية تعاونية فى الكويت تضم فى عضويتها ٢٧٠٦٨ مساهما[٢]، وطبقا للبيانات المتاحة للدارسين والخاصة بعام ١٩٧٠ فأن هناك ١٦ جمعية مسجلة و ١٤ جمعية عاملة كما يوضحها الجدول التالى .

	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
عدد الجمعيات الاستهلاكية المسجلة	٣	٤	٤	٥	٧	١٠	١٤	١٦
عدد الجمعيات الاستهلاكية العاملة	٣	٤	٤	٥	٥	٨	٩	١٤

وقد بلغ عدد أعضاء الجمعيات التعاونية الاستهلاكية الى اجمالى عدد اعضاء الجمعيات التعاونية حوالى ٩٤٪ وذلك خلال عام ١٩٧٠ كما يوضحه الجدول التالي :

	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
عدد أعضاء الجمعيات التعاونية	٦٩٥	٧٥٨	١٦٦٢	٢٢٨٢	٣١٢٠	٥٨٢٠	١١٠٣٨	١٢٣٦٨
عدد أعضاء الجمعيات الاستهلاكية	٦٩٥	٧٥٨	١٠٦٧	١٦٨٤	٣٤٦٢	٥١٣٠	٩٢٧٣	١١٥٧٥

تتركز الجمعيات التعاونية الاستهلاكية فى كل من ضواحى محافظة العاصمة ومحافظة حولى . ويبلغ عدد المناطق التى تخدمها هذه الجمعيات ١٦ منطقة خلال عام ١٩٧٠ بنسبة ٣٣,٣٪ من اجمالى عدد مناطق الكويت . وطبقا لتعداد ١٩٧٠ بلغ عدد سكان هذه المناطق ٣٨,٥٪ من اجمالى عدد سكان دولة الكويت .

وتتركز الجمعيات فى مناطق متقارنة وصغيرة المساحة . وتتراوح مساحة المناطق االتى توجد بها جمعيات فى محافظة العاصمة بين ١,٧ كم^2 بالنسبة لمنطقة الدسمة و ٢,٩ كم^2 بالنسبة لمنطقة كيفان ، أما بالنسبة لمحافظة حولى فتتراوح المساحة بين ٢,٩ كم^2 بالنسبة للروضة و ١٠,٢ كم^2 بالنسبة للسالمية .

مبيعات الجمعيات التعاونية الاستهلاكية :

بلغت قيمة مبيعات الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ٧٥٢ الف دينار خلال عام ١٩٦٦ و ٥,٧ مليون دينار تقريبا خلال عام ١٩٧٠ وحوالى ٨,٩ مليون دينار خلال عام ١٩٧٢[٣] . وقد بلغت مبيعات الأسواق المركزية خلال السنة الاخيرة حوالى ٦,٤ مليون دينار اى حوالى ٧٢٪ من قيمة مبيعات الجمعيات وقد تراوحت مبيعات الأسواق المركزية بين حوالى ١٥٦ الف دينار وحوالى ١,٣ مليون دينار . وتبلغ قيمة المبيعات الوسيطة للأسواق المركزية خلال عام ١٩٧٢ حوالى ٣٩٠ الف دينار[٣] .

---

١ ــ جميع البيانات للفترة (١٩٦٦ ــ ١٩٧٠) مستخلصة من رسالة الماجستير ــ محمد محروس السيد

٢ ــ حديث وزير الشئون الاجتماعية والعمل بمنسبة العيد الثالث للتعاون فى أول مارس ١٩٧٤

٣ ــ البحث الميداني .

وقد بلغت قيمة مشتريات الأعضاء الى مبيعات الاقسام ذات العائد ١٠,٢٪ خلال عام ١٩٦٦ و ٢٠,٨٪ خلال عام ١٩٧٠ وبالتالى فان نسبة العائد الى مشتريات الاعضاء ٢٥,٣٪ خلال عام ١٩٦٦ و ٢٦٪ خلال عام ١٩٦٧ و ١٩,٢٪ خلال عام ١٩٦٨ و ١١,٣٪ خلال عام ١٩٦٩ و ٧,٥٪ خلال عام ١٩٧٠ .

بعض المؤشرات المالية في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية :

حصلت الجمعيات التعاونية الاستهلاكية على اموالها خلال الفترة من ١٩٦٣ حتى ١٩٧٠ من زيادة الخصوم وحقوق المساهمين (٩٦,١٪ من المصادر) ومن نقص بعض الأصول (٣,٩٪) وبالنسبة للخصوم وحقوق المساهمين فانه يمكن توزيعها على النحو التالي :

٨٨,٤٪ من راس المال المدفوع ٥,٩٪ من الاحتياطى العام ٥,٧٪ من رسوم الاشتراك . أما استخدامات الأموال فهى ٦٢,٥٪ زيادة صافى راس المال العامل مقابل ٢٨,٣٪ للأستخدامات الراسمالية و ٧,٩٪ للأصول الأخرى و ١,٣٪ لنقص الخصوم .

ويوضح الجدول التالى بعض البيانات المالية الخاصة بالجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت :

	١٩٦٦	١٩٧٠
ا) قيمة أجمالي الاصول	٢٩٠ ألف دينار	٨ر٢ مليون دينار
ب) نسبة التداول	٨ر٢ مره	٨ر١ مره
جـ) نسبة السيولة	١,٠ مره	٤ر٠ مره
د) معدل النقدية السريع	٨ر٠ مره	٢ر٠ مره
هـ) اجمالي الارباح / المبيعات	٩ر١٥ ٪	١٠ ٪
و) صافي الارباح / المبيعات	١ر٦ ٪	٧ر١ ٪
ز) صافي الارباح(١) / مجموع الاصول	٩ر١١ ٪	٤ر٣ ٪
ح) معدل دوران(١) البضاعة	٧ر٤ مره	٥ر٣ مره
ط) معدل دوران راس المال	٩ر١ مره	مرتان
ك) المرتبات والاجور / اجمالي المصروفات	٣٩ ٪	٥٠ ٪

المنافسة التي تواجهها الجمعيات التعاونية :

هناك عدة انواع من المنافسة التى واجهتها الجمعية التعاونية فى دولة الكويت : منافسة بين الجمعيات التعاونية المختلفة حيث ان هذه الجمعيات لا تبيع للاعضاء فقط بل وان المبيعات لغير الأعضاء تفوق المبيعات للاعضاء . ويلاحظ ان الجمعيات تبيع لمشترين من خارج المناطق التى توجد بها الجمعيات ، ومنافسة مع عدد من متاجر " السوبر ماركت " التى تمتلكها شركات تضامن أو توصية أو ذات مسؤولية محدودة . ويبلغ عددها ٦ من كبار متاجر " السوبر ماركت "٢ . وتعمل هذه المتاجر على تقديم تشكيلات من السلع غير المتوفرة فى الجمعيات وتقديم الهدايا والطوابع وفتح المتاجر فى جميع الأوقات وبيع السلع التى يقبل عليها

١ ـ تنفرد الجمعيات العاملة في الكويت بتحقيق ايرادات كبيرة من اعادة تأجير بعض الفروع المؤجرة لها بايجار رمزي من الحكومة (متوسطها السنوي ٨١٪ تقريبا من اجمالي الايرادات) وغالبا ما كانت هذا الايرادات السبب الرئيسي في تحقيق أرباحا صافية للجمعيات ولولاها لحققت خسائر لزيادة مصروفاها عن اجمالي الارباح .

المصدر : محمد محروس السيد ـ مصدر سبق ذكره ص ٥٩٠ ـ ص٥٩١ .

٢ ـ هذه الأرقام جمعها خضر حسن الطالب بماجستير ادارة الاعمال من وزارة المالية والاقتصاد

الأجانب وذلك لمنافسة الجمعيات التعاونية ، ومنافسة مع البقالين الذين ينتشرون في المناطق السكنية المختلفة ويبيعون على الحساب ويقومون بتوصيل الطلبات للمنازل وتلقى الطلبات بالتلفون ويقومون بفتح متاجرهم في معظم الأوقات . وتزيد اعدادها عن ٢٠٠٠ متجر[٢] ولا يعتبر البقالون منافسين مباشرين للجمعيات حيث أنهم يقومون ببيع الاحتياجات الطارئة للمشترين وللأفراد من ذوى الدخول المحدودة الذين يشترون على الحساب وممن لا توجد لديهم سيارات بالاضافة الى ان البقالين كثيرا ما يقومون بالشراء من فروع البيع بالجملة التابعة للجمعيات .

وقد تبين من احدى الدراسات الميدانية التي قام بها احد الطلاب بالدراسات العليا بجامعة الكويت[١] والتي أجريت على أساس عينة مؤلفة من ١٠٠ مفردة ان ما يزيد عن ٥٠٪ منهم يقومون بالشراء من الجمعيات التعاونية بالنسبة للزبدة واللبن والمعلبات والخضروات المجمدة والمربيات والشاى والأرز والسكر والجبن ويقوم ٥٩٪ من مفردات العينة بشراء السجاير من متاجر البقالة . ويتجه ما يزيد عن ٥٠٪ من مفردات العينة الى شراء الخضروات الطازجة والفواكه واللحوم والبيض وأدوات التجميل والمكسرات من المتاجر المتخصصة في بيع هذه المنتجات .

وقد أوضحت هذه الدراسة ان ٧٦٪ من مفردات العينة يتعاملون مع متاجر بقالة معينة في جميع المرات . وبينما يتعامل ٩٪ فقط من مفردات العينة مع جمعيات معينة .

وقد تبين من هذه الدراسة ان ما يزيد عن ٦٠٪ من مفردات العينة تتعامل مع الجمعيات التعاونية لعدة أسباب وهى وفرة التشكيلة وحسن ترتيب المتاجر ونظافة وجودة السلع المعروضة والحصول على هدايا ، بينما أوضح ما يزيد عن ٤٠٪ من مفردات العينة انهم يتعاملون مع الجمعيات التعاونية لرخص اسعارها بالنسبة للمتاجر الأخرى .

وقد أوضح ما يزيد عن ٧٥٪ من مفردات العينة أنهم يتعاملون مع البقالة لحسن الخدمة والقرب من المنازل والبيع على الحساب بينما اوضح ما يزيد عن ٦٠٪ من مفردات العينة ان ذلك يرجع الى توصيل الطلبات للمنازل .

عرض نتائج الدراسة الميدانية

التنظيم

١ ـ يتروح عدد إعضاء مجالس ادارات الجمعيات المشتركة في الدراسة بين ٥ اعضاء و٩ اعضاء ولم تحدد جمعيتان عدد الأعضاء بها . اما بالنسبة للجمعيات الأخرى ففيما يلى بيان بعدد أعضائها :

عدد اعضاء مجالس ادارات الجمعيات التعاونية،
المشتركة في الدراسة

عدد أعضاء مجلس الادارة	عدد الجمعيات
٥	٢
٦	١
٧	٣
٨	٢
٩	٦

١ ـ فتحى محمد محمد مراد ـ دوافع الشراء من محلات البقالة والسوبر ماركت والجمعيات التعاونية في دولة الكويت ـ دراسة تحت اشراف د . محمود بازرعه وقدمت للمناقشة في قاعة البحث بالفرقة التمهيدية بماجستير ادارة الأعمال ـ كلية التجارة ـ جامعة الكويت خلال العام الجامعي ٧١ـ١٩٧٢ .

وقد أوضحت الاجابات الواردة في قوائم الأسئلة ان ٥٤٪ من أعضاء مجالس الادارة مؤهلاتهم أقل من شهادة الثانوية مقابل ١٤٪ يحملون شهادة الثانوية و ٣٢٪ منهم جامعيون .

٢ ـ تراوح عدد اجتماعات مجلس الادارة فيما بين ٧ جلسات و ٤٨ جلسة خلال عام ١٩٧٢ وفيما بين ٩ جلسات و ٤٨ جلسة خلال عام ١٩٧٣ . وقد بلغ متوسط عدد جلسات مجلس الادارة الوسيط ١٤ جلسة خلال عام ١٩٧٢ و ١٦ جلسة خلال عام ١٩٧٣ . وقد عقد مجلس ادارة جمعية عبد الله السالم (تحت التأسيس) ٤٨ جلسة خلال عامى ١٩٧٢ و ١٩٧٣ .

وقد أوضحت الاجابات الواردة في قوائم الأسئلة ان مجالس الادارة في هذه الجمعيات تقوم بما يلي :

أ ـ رسم السياسات العامة للجمعية خاصة السياسات الشرائية .
ب ـ تعيين الموظفين وتحديد رواتبهم ومكافآتهم .
ج ـ اعتماد اسعار البيع في الجمعية .
د ـ ابرام عقود الاعمال وعقود استثمار المحال واختيار المستثمرين وتحديد حصة الجمعية .
هـ ـ التوقيع على سندات الصرف .
و ـ اقرار ما يصرف على المعونات الاجتماعية .
ز ـ اعداد الميزانية والتقرير المالي السنوي .
ح ـ دراسة الوضع المالي للجمعية ، ودراسة حركة المبيعات والمشتريات بصفة دورية .
ط ـ فتح الاعتمادات للاستيراد من الخارج .
ى ـ تحديد مواعيد الجرد السنوى وتشكيل لجانه .
ك ـ اعتماد كشوف البضائع التالفة .
ل ـ دعوة الجمعية العمومية للاجتماع .
م ـ دراسة وتقييم المشروعات المستقبلة للجمعية .
ن ـ دراسة شكاوى واقتراحات المستهلكين .

٣ ـ يتبع مجلس الادارة في كل جمعية عدة لجان دائمة وأخرى مؤقتة وفيما يلي بيان كل منها :

اولا : اللجان الدائمة

أ ـ لجنة المشتريات :

وتوجد في ١٣ جمعية ويبلغ عدد أعضائها ٥ أعضاء في جمعيتين و ٤ أعضاء في ٣ جمعيات و ٣ أعضاء في ٦ جمعيات وعضوين في جمعية واحدة وعضوا واحدا في جمعية واحدة . وبطبيعة الحال لا تعتبر هذه لجنة في الجمعية التي تشكل فيها من عضو واحد . وتجتمع اللجنة ٥ اجتماعات شهريا في جمعية واحدة و ٤ اجتماعات شهريا في ٣ جمعيات واجتماعين شهريا في ٣ جمعيات . وتجتمع اللجنة يوميا في احدى الجمعيات . كما انها لا تجتمع على الاطلاق في جمعية اخرى . ولم يحدد عدد الاجتماعات بالنسبة لـ ٣ جمعيات . وتقوم اللجنة بتحديد الاصناف الجديدة المشتراة وتحديد مصادر الشراء وكميات الشراء ومناقشة سياسات الشراء واعتماد كشوف السلع والمواد المطلوب شراءها .

ب ـ لجنة الموظفين :

وتوجد في ١٠ جمعيات ولها عدة مسميات منها " التوظيف " و " شؤون العاملين " و " اللجنة الادارية " و " لجنة العلاقات العامة وسياسة المستخدمين " و " شؤون الموظفين " و " الموظفين ".

ويبلغ عدد أعضاء اللجنة ١٠ اعضاء في ٧ جمعيات و ٤ أعضاء في جمعيتين و ٥ اعضاء في جمعية واحدة . وتجتمع اللجنة مرة واحدة شهريا في جمعيتين ، ومرتين شهريا في ٣ جمعيات و ٤ مرات شهريا في ٣

جمعيات ايضا وتجتمع اللجنة حسب الحاجة في جمعية واحدة . ولم تحدد احدى الجمعيات عدد اجتماعات هذه اللجنة .

وتختص هذه اللجنة باختيار الموظفين وبحث طلبات التوظف وتعيين الموظفين والعمال . وقد نصت اجابة احدى الجمعيات ان اختصاصات اللجنة تنصب اساسا على الوظائف القيادية بها .

ج ـ لجان اخرى :

أوضحت اجابات الجمعيات المشتركة في الدراسة ان هناك لجانا دائمة اخرى بها وهي " لجنة المساهمين والخدمات الاجتماعية " وعدد اعضائها ٣ اعضاء وتجتمع مرة شهريا لصرف المعونات الاجتماعية . و لجنة الخدمات الاجتماعية " وعدد اعضائها ٣ اعضاء وتجتمع ٤ مرات شهريا لدراسة الحالات الاجتماعية وبحث طلبات وشكاوى المساهمين ، و" لجنة البضائع التالفة " وعدد اعضائها ٥ اعضاء وعدد اجتماعاتها شهريا غير محدد وتختص بفحص البضائع التالفة وتحرير كشوف بها لعرضها على مجلس الادارة ، و" لجنة العلاقات العامة " وعدد اعضائها ٦ اعضاء وتجتمع عند الحاجة وغير محدد اختصاصاتها و" لجنة الشكاوى " وعدد اعضائها ٥ اعضاء وتجتمع عند الحاجة وغير محدد اختصاصاتها ، و" اللجنة التجارية وسياسة المراقبة والمحاسبة " وعدد اعضائها ٣ اعضاء وتجتمع مرتين شهريا ومهمتها دراسة المشتريات والحركة المالية و" لجنة الاستثمارات " وعدد اعضائها ٣ اعضاء وتجتمع حسب الحاجة ومهمتها الاشراف على الفروع المستأجرة ،و" لجنة السوق المركزى " وعدد اعضائها اثنان وتجتمع مرتين شهريا ومهمتها مراقبة حركة البيع في السوق المركزى وتنظيمه و" اللجنة المالية " وعدد اعضائها ٣ أعضاء وتجتمع مرة شهريا . وتبحث اللجنة في مقدرة الجمعية من الناحية المالية من حيث تنفيذ مشروعاتها المختلفة. و «لجنة الشؤون الادارية والمالية» وعدد اعضائها ٣ اعضاء وتجتمع مرتين شهريا وغير محدد اختصاصاتها، و «لجنة الفروع» وعدد اعضائها ٣ اعضاء وتجتمع عند الحاجة وغير محدد اختصاصاتها و «لجنة الصيانة والانشاءات» وعدد اعضائها ٣ اعضاء وتجتمع عند الحاجة وتختص بالنظر في امور الصيانة والانشاءات.

ومن هذه اللجان توجد لجنة واحدة في كل جمعية من الجمعيات التي تغطيها هذه الدراسة .

ثانيا : اللجان المؤقتة :

فيما يلي بيان باللجان المؤقتة لمجلس الادارة :

أسم اللجنة	عدد الجمعيات التي بها اللجنة	عدد الاعضاء	عدد الاجتماعات شهريا	اختصاصات اللجنة
الجرد السنوي	١	غير محدد	غير محدد	الاشراف على الجرد
بناء السوق المركزي وتأثيثه	١	غير محدد	غير محدد	غير محددة
اعداد التقرير السنوي	١	غير محدد	غير محدد	أعداد التقرير السنوي لعرضه على الجمعية العمومية
الفروع الخارجية	١	١ *	٢	مراقبة الفروع الخارجية ومعاملتها للعملاء وجودة الاصناف المباعة بها
الشؤون الخارجية	١	١ *	٢	متابعة مفاملات الجمعية في

* لا تعتبر لجنه لانها تتألف من عضو واحد فقط .

				الدوائر الرسمية وانجازها
المجالس المحلية	١	٣	غير محدد	دراسه مشروع المجالس المحلية المقدم من مجلس التخطيط ووضع الاقتراحات اللازمة
المباني الجديدة	١	٣	لم تجتمع بعد	المباني الجديدة للجمعية
التوزيع	٢	٥ في جمعية لم تجتمع ٣ في جمعية		الاشراف على توزيـــع الارز والنخالة
شؤون الموظفين	٢	٥	مرة سنويا	دراسة احوال العاملين

٤ – يوضح الجدول التالي المناصب الخاصة بادارة الجمعية ومؤهلات شاغلها كما وردت في اجابات الجمعيات المشتركة في الدراسة ٠

	مدير الجمعية	مدير السوق المركزي	رئيس الحسابات	مأمور المشتريات	المسئول عن فرع الجملة	امين المخازن
اقل من الشهادة الثانوية	٣	٣	١	٤	٨	٤
شهادة ثانوية	٢	٩	—	٦	٣	١٠
شهاده جامعية	٧	٢	١٤	—	٢	١
بدون اجابة	٢	١	—	٥	٤	—

ويلاحظ من الاجابات السابقة انه من بين ٧٩ من العاملين في ادارة الجمعيات المشتركة في الدراسة لا يوجد الا ٢٦ منهم يحملون شهادات جامعية وذلك بواقع ٣٢٪ منهم تقريبا . ويلاحظ ايضا ان حوالي ٥٨٪ من مديرى الجمعيات وحوالي ١٤٪ من مديرى الأسواق المركزية وحوالي ٩٣٪ من رؤساء الحسابات وحوالي ١٥٪ من المسؤولين عن فروع الجملة وحوالي ٧٪ من امناء المخازن لا يحملون مؤهلات جامعية . ولا يحمل اى من مأمورى المشتريات هذه المؤهلات .

٥ – يرجع جميع مديرى الجمعيات الى اعضاء مجلس الادارة وذلك من حيث تلقي الاوامر والتعليمات . اما بالنسبة للوظائف الادارية الاخرى فيوضحها الجدول التالي : —

جهة الرجوع / الوظيفة	مجلس الادارة	مدير الجمعية	امين الصندوق	مدير عام السوق المركزي	لجنة المشتريات
مدير السوق المركزي	٤	١٢	—	١	—
رئيس الحسابات	٢	١٢	١	١	—
مأمور المشتريات	٢	١١	—	١	١
مسؤول فرع الجملة	٢	١٢	—	٢	—
امين المخازن	١	١٢	—	١	—

ويلاحظ من بيانات الجدول السابق ان عدد الاجابات بالنسبة لجميع الوظائف فيما عدا امناء المخازن ـ اكبر من عدد الجمعيات المشتركة مما يعني ان هناك بعض العاملين في بعض الجمعيات يرجعون الى اكثر من مسؤول واحد .

٦ ـ يوجد تحديد مكتوب لاختصاصات مجلس الادارة في ٨ جمعيات فقط ويقتصر ذلك على التحديد الوارد في النظام الاساسي للجمعية . ويوجد تحديد مكتوب لاختصاصات مدير الجمعية في ٤ جمعيات ومدير السوق المركزى في جمعيتين ومأمور المشتريات في جمعيتين ورئيس الحسابات في ٤ جمعيات ومسؤول فرع الجملة في جمعية واحدة وامين المخازن في جمعيتين .

٧ ـ يقوم اعضاء مجلس الادارة بتوجيه مدير الجمعية في امور الشراء وذلك في ١١ جمعية وفي امور البيع في ٧ جمعيات وفي الترويج في ٥ جمعيات والتوظف في ١١ جمعية . ويكون التوجيه في مجال الشراء على النحو التالي :

أ ـ اقرار الشراء أو عدمه

ب ـ تعديل الكميات المطلوبة او مصدر التوريد

ج ـ ابداء الرأى في العروض المقدمة للتوريد .

د ـ تحديد حد اقصى لسعر الشراء بالنسبة لبعض السلع

ه ـ ما تقرره لجنة المشتريات

اما البيع فيخضع للاجراء التالي .

أ ـ تحديد الاسعار

ب ـ تحديد السلع التي يمكن ان تخفض اسعارها

وكثيرا ما يوجه اعضاء مجلس الادارة مديرى الجمعيات عن طريق الاشراف على حسن عرض السلع وتقديم الاقتراحات الخاصة بزيادة المبيعات .

اما في مجال التوظف فيجب ان يسترشد المدير بقرارات مجلس الادارة الخاصة بالتوظف وتحديد المرتبات .

٨ ـ اوضحت ٤ جمعيات ان هناك مشاكل تنظيمية تواجهها وهي كما يلي

أ ـ عدم وضوح الاختصاصات ما بين مجلس الادارة والمدير العام .

ب ـ عدم وجود تحديد مكتوب لسلطات ومسؤوليات كل وظيفة .

ج ـ كثرة تنقل الموظفين داخل الجمعية .

د ـ ارتفاع معدل دوران العمل .

هـ ـ تغيب العمال

و ـ كثرة قرارات النقل بما يؤدى الى عدم رضاء العاملين في الجمعية

ز ـ عدم شغل بعض الوظائف بالمتخصصين .

يلاحظ ان بعض هذه المشاكل غير متعلقة بالتنظيم (ومنها المشاكل ٤ و ٥)

٩ ـ اوضحت اجابات الجمعيات المشتركة في الدراسة ان هناك مشاكل تواجهها مع بعض الهيئات وذلك على النحو التالي ·

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل :

أ ـ قلة تواجد موظفي الوزارة اثناء انتخابات الجمعية العمومية للجمعية

ب ـ تشجيع فتح جمعيات جديدة في مناطق متقاربة .

ج ـ عدم المساهمة في نشر الوعي التعاوني

د ـ عدم مساندة الوزارة للجمعيات لدى الهيئات المختلفة في الدولة .

هـ تعقد الاجراآت الخاصة باستخراج بطاقات العمل للموظفين .

اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية :

أ ـ عدم وضوح العلاقة بين الاتحاد والجمعيات .

ب ـ عدم قيام الاتحاد ببعض المهام كالنقل والشراء بالجملة والتغليف .

ج ـ التأخير في توزيع السلع التي يوزعها الاتحاد على الجمعيات كالخبز والأرز والنخالة .

د ـ عدم مساعدة الجمعيات بتقديم القروض اليها .

المساهمون :

أ ـ عدم حضور اجتماعات الجمعية العمومية .

ب ـ انخفاض الوعي التعاوني وعدم ادراكهم لدور الجمعيات التعاونية .

ج ـ الاهتمام بالأرباح والمقارنة بين ما توزعه الجمعية من ارباح وارباح البنوك والشركات .

د ـ التكتلات التي تحدث بين المساهمين اثناء انعقاد الجمعية العمومية .

المستهلكون :

أ ـ عدم التقيد بمواعيد فتح واغلاق السوق المركزى .

ب ـ تمسك بعض المستهلكين بأنواع معينة من السلع كالأرز البشاور

ج ـ العبث ببعض السلع واتلافها .

د ـ عدم المحافظة على نظافة السوق المركزى

هـ بعض السرقات داخل السوق المركزى

جهات اخرى :

أ ـ الجمارك : عدم تخفيض الضرائب الجمركية للجمعية .

ب ـ الجنسية والجوازات : عدم منح اقامات لبعض العاملين بها .

ج ـ وزارة التجارة : تحديد اسعار بعض السلع التي تتقلب اسعارها في السوق بدرجه كبيرة .

العمال .

١ ـ يعمل ٦٤٢ من العاملين في الجمعيات المشتركة في الدراسة يمكن تقسيمهم كما يلي :

أ ـ ١٩٠ يعملون في الجهاز الادارى و ٤٥٢ يعملون مستخدمين وعمال

ب ـ من بين العاملين في الجهز الادارى ١٦ كويتيون و ١٧٤ غير كويتيين .

ج ـ من بين المستخدمين والعمال ٨ كويتيون و ٤٤٤ غير كويتيين .

د ـ من بين العاملين في الجهاز الاداري ٣٨ جامعيون و ٨٢ لديهم شهادات الثانوية و ٤١ لديهم شهادة اقل من الثانوية و ٢٩ بدون شهادة .

هـ ـ من بين المستخدمين والعمال ٥ جامعيون و٣٨ لديهم شهادة الثانوية و ٢٣٩ لديهم شهادة اقل من الثانوية و ١٧٠ بدون شهادة .

و ـ يتضح من النتائج السابقة ان حوالي ٤٪ من العاملين في الجمعيات المشتركة في الدراسة كويتيون يتركز معظمهم في الجهاز الاداري ، وان ٢٩٪ من اجمالي العاملين في هذه الجمعيات يعملون في الجهاز الاداري مقابل ٧١٪ منهم يعملون مستخدمين وعمالا ، وان ٧٪ منهم جامعيون مقابل حوالي ١٨٪ لديهم شهادة الثانوية وحوالي ٤٣٪ منهم لديهم شهادة اقل من الثانوية وحوالي ٣٢٪ منهم بدون شهادة .

٢ ـ ترى ١٢ جمعية ان عدد العاملين في الجهاز الاداراى كاف فيما ترى ٣ جمعيات ان عددهم غير كاف بالنسبة لظروف العمل ، وترى ١١ جمعية ان عدد المستخدمين والعمال كاف فيما ترى ٤ جمعيات انه غير كاف في ضوء احتياجات العمل والنوعية المطلوبة طبقا لهذه الاحتياجات .

٣ ـ اجابت ١٣ جمعية فقط عن السؤال الخاص بقيمة الأجور والمرتبات المدفوعة خلال اعوام ١٩٧٠ و ١٩٧١ و ١٩٧٢ . ولم توضح الأجور والمرتبات الخاصة بكل من الجهاز الاداري والمالي والمستخدمين الا ٤ جمعيات فقط .

وأوضحت هذه الاجابات ان قيمة الاجور والمرتبات بلغت ٣١٤,٩ الف دينار خلال عام ١٩٧٠ و ٣٨٤,٣ الف دينار خلال عام ١٩٧١ و ٤٠٤,١ الف دينار خلال عام ١٩٧٢ . وباعتبار ١٩٧٠ سنة اساس فقد بلغت نسبة الزيادة في الأجور والمرتبات ٢٢٪ خلال عام ١٩٧١ و٢٨٪ خلال عام ١٩٧٢ ويتضح من البيانات التي اوردتها الجمعيات الأربعة بشأن توزيع الأجور والمرتبات على كل من الجهاز الاداري والمالي والمستخدمين ان نسبة الاجور والمرتبات المدفوعة للجهاز الاداري تترواح بين ٢٨٪ و٦٣٪ من اجمالي الاجور والمرتبات في هذه الجمعيات خلال عام ١٩٧٠ مقابل مدى يتراوح بين ٢٤٪ و٨٠٪ خلال عام ١٩٧٢ .

٤ ـ يتم تحديد العاملين في السوق المركزي ـ طبقا للاجابات الواردة في قوائم الأسئلة ـ طبقا لحركة البيع في السوق المركزي حيث يزداد عدد العاملين بزيادة المبيعات في السوق ، وعدد الرفوف به والتنظيم الداخلي للسوق المركزي وعدد الاقسام به .

واوضحت هذه الاجابات ان قيمة الاجور والمرتبات بلغت ٣١٤,٩ الف دينار خلال عام ١٩٧٠ و ٣٨٤,٣ الف دينار خلال عام ١٩٧١ و،٤٠٤,١ الف دينار خلال عام ١٩٧٢ . وباعتبار ١٩٧٠ سنة اساس فقد بلغت نسبة الزيادة في الأجور والمرتبات ٢٢٪ خلال عام ١٩٧١ و ٢٨٪ خلال عام ١٩٧٢ ويتضح من البيانات التي اوردتها الجمعيات الأربعة بشأن توزيع الأجور والمرتبات على كل من الجهاز الاداري والمالي والمستخدمين ان نسبة الاجور والمرتبات المدفوعة للجهاز الاداري تترواح بين ٢٨٪ و٦٣٪ من اجمالي الاجور والمرتبات في هذه الجمعيات خلال عام ١٩٧٠ مقابل مدى يتراوح بين ٢٤٪ و٨٠٪ خلال عام ١٩٧٢ .

٤ ـ يتم تحديد العاملين في السوق المركزي ـ طبقا للاجابات الواردة في قوائم الأسئلة ـ طبقا لحركة البيع في السوق المركزي حيث يزداد عدد العاملين بزيادة المبيعات في السوق ، وعدد الرفوف به والتنظيم الداخلي للسوق المركزي وعدد الاقسام به .

واوضحت الاجابات الواردة في قوائم الأسئلة انه يتم توزيع العاملين على الاعمال في السوق المركزي طبقا لرغبة رئيس مجلس الادارة وحسب ما تقتضيه الأعمال داخل الجمعية وحسب حاجة العمل وكفاءة العاملين .

٥ ـ لا تقوم اى جمعية من الجمعيات التي تغطيها الدراسة بتدريب العاملين بها ويرجع ذلك من وجهة نظر المسؤولين بها الى ضعف المقدرة المالية للجمعيات مما لا يمكنها من ذلك . وترى بعض الجمعيات ضرورة قيام وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل واتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بنشاط التدريب .

٦ ـ يحدد المرتب الخاص بالعاملين في الجمعيات المشتركة في الدراسة في ضوء المؤهلات والخبرات ومتطلبات الوظيفة والمرتبات في الجمعيات الأخرى والقوانين الخاصة بالقطاع الاهلي .
وأجمع المسؤولون في الجمعيات المشتركة في الدراسة ان الاجر الاضافي يتم تحديده طبقا لقانون العمل في القطاع الاهلي .

٧ ـ تقدم ٧ جمعيات حوافز مالية للجهاز الادارى والمستخدمين والعمال وذلك في شكل زيادة رواتب ومكافآت شهرية للمجدين حسب تقدير ادارة الجمعية ، وتقدم ٤ جمعيات اخرى حوافز معنوية في شكل كتب شكر للمجدين في أعمالهم . ولا تقدم ٤ جمعيات أى حوافز . ولا يحصل العاملون في الجمعيات على أى خصم على مشترياتهم منها باستثناء جمعية واحدة .

٨ ـ تتم ترقية العاملين على أساس الكفاءة فقط في جمعيتين وعلى أساس الأقدمية فقط في جمعية واحدة وعلى اساس كل من الكفاءة والأقدمية في الجمعيات الأخرى .

وفيما يلي عرض للطرق المستخدمة في قياس كفاءة العاملين بالجمعيات المشتركة في الدراسة حيث تمثل كل نقطة ما هو مطبق في احدى الجمعيات :

أ ـ طبقا لتقدير المدير العام ومجلس الادارة .
ب ـ طبقا لعدة أسس وهي الشعور بالمسؤولية والمواظبة على الدوام والمبادرة في انجاز الأعمال .
ج ـ النشاط الوظيفي والاخلاص في العمل .
د ـ انتاج العامل او الموظف ومدى تنفيذه للمطلوب منه (جمعيتان)
هـ ـ طبقا لتقارير الرئيس المباشر للموظف او العامل (٧جمعيات)
و ـ طبقا لتقارير مدير الجمعية كل ٣ شهور بالنسبة للجهاز الادارى ، وتقارير مدير السوق كل ٣ شهور بالنسبة للعاملين في السوق المركزى .

٩ ـ يشرف الرئيس المباشر على العاملين تحت رئاسته . وعادة ما يكون القسم هو الوحدة التنظيمية ويخضع العاملون في احدى الجمعيات لا شراف المدير العام ومجلس الادارة بينما يخضع العاملون في جمعية اخرى لاشراف جميع المسؤولين في الجمعية وذلك بالاضافة الى اشراف الرئيس المباشر .

١٠ ـ لا يوجد في اى جمعية من الجمعيات المشتركة في الدراسة تحليل للوظائف او الأعمال أو تقييم الوظائف والأعمال .

١١ ـ يتم الاعلان عن الوظائف الخالية خاصة الوظائف القيادية في ٥ جمعيات ، وتكتفي الجمعيات الاخرى بالطلبات التي سبق تقديمها . وتتم مقابلة المتقدمين مع المدير العام فاذا ما قرر صلاحية اى منهم فان رئيس مجلس الادارة يعتمد تعيينه وتختص لجنة شؤون الموظفين ايضا باختيار الموظفين وبحث طلبات التوظف وتعيين العاملين بالجمعية . وقد نصت اجابة احدى الجمعيات ان اختصاصات هذه اللجنة تنصب اساسا على الوظائف القيادية بها .

١٢ ـ يوجد نظام لتأديب العاملين في جميع الجمعيات موضع الدراسة وهو منصب على لائحة الجزاءات الصادرة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل . والنظام معلن للعاملين بالجمعيات .

١٣ ـ اوضحت اجابات الجمعيات المشتركة في الدراسة المشاكل التالية المتعلقة بالعاملين بها :

أ ـ تأخر العاملين عن الحضور في مواعيد العمل نظرا لبعد محل اقامتهم عن الجمعية وعدم توفر وسائل المواصلات .
ب ـ انخفاض الرواتب المعطاة لهم بالنسبة لارتفاع الاسعار .
ج ـ ارتفاع معدل دوران العمل .
د ـ عدم توحيد المرتبات والاجور بين العاملين في الجمعيات مما يسبب في ارتفاع معدل دوران العمل نتيجة لتنقل العاملين بين الجمعيات .
هـ ـ عدم معرفة العاملين بطبيعة اعمال الجمعية مما يؤثر على ادائهم لأعمالهم .
و ـ قصر مدة الاجازة السنوية المقررة للعاملين بالجمعية مما يؤثر على ادائهم لأعمالهم .

الشراء

١ ـ تعتبر لجنة المشتريات مسؤولة عن الشراء في ٧ من الجمعيات المشتركة في الدراسة ويشترك المدير العام مع لجنة المشتريات في الشراء في جمعيتين ، ويشترك مأمور المشتريات مع لجنة المشتريات في ٣ جمعيات . ويقوم كل من مأمور المشتريات والمدير العام واللجنة التجارية بالشراء في احدى الجمعيات ، بينما تقوم اللجنة المالية والادارية بالاستيراد وشراء الاصناف الجديدة ويقوم المدير العام بالشراء بالنسبة للأصناف التي تشترى يوميا وذلك في جمعية اخرى . وتقوم كل من لجنة المشتريات واللجنة المالية والمدير العام ونائبه بالشراء في جمعية اخرى .

٢ ـ تقوم ٦ فقط من الجمعيات المشتركة في الدراسة ببعض الدراسات لاختيار انواع السلع المباعة في الاسواق المركزية التابعة لها . وتتركز هذه الدراسات في ٣ جمعيات على معدلات دوران البضاعة بينما تنصب الدراسة على دراسة رغبات واحتياجات اهالي المنطقة وذلك بالنسبة لجمعيتين . وتقوم جمعية اخرى بدراسة الانواع الموجودة في الجمعيات الاخرى والمفاضلة بين السلع المعروضة على لجنة المشتريات .

وتقوم ٧ جمعيات ببعض الدراسات عند اضافة انواع جديدة من السلع وتقوم جمعيتان بعرض كميات محدودة من السلعة الجديدة في السوق المركزي فاذا ما ثبت اقبال المستهلكين عليها يتم عرضها بكميات كبيرة . وتقوم جمعية اخرى بدراسة مدى نجاح السلع الجديدة في الجمعيات الاخرى قبل اتخاذ قرار بشأن اضافتها . وأوضحت اجابات ٤ جمعيات الاجابات التالية :

" حسب احتياج المستهلكين " و " تجديد الانواع البديلة لبعض السلع " و " حسب رغبات العملاء " و " مواكبة تطور ذوق المستهلك "

وهي عبارات عامة ولم توضح المقابلة مع المسؤول في كل من هذه الجمعيات انها تقوم فعلا بدراسات ميدانية للوصول الى هذه النتائج .

٣ ـ يتم تحديد الكميات المشتراة من السلعة حسب الكميات المباعة منها في الاشهر الماضية وذلك بالنسبة لثلاث من الجمعيات المشتركة في الدراسة ، وتقوم احدى الجمعيات بتجديدها حسب تواجد المعروض من السلعة في الاسواق فيما تقوم جمعية اخرى بتحديد الكمية حسب توقعات التغير في الاسعار . ولا تقوم الجمعيات الاخرى بدراسات في هذا النطاق .

٤ ـ يوضح الجدول التالي المجموعات السلعية التي يتم شراؤها محليا ومن الخارج :

المجموعة السلعية	عدد الجمعيات التي * تقوم بالشراء محليا	عدد الجمعيات التي * تقوم بالشراء من الخارج
العطورات والتجميل	١٤	١
المعلبـــات	١٤	٨
الخضروات المجمـــدة	١٣	١
اللحـــوم المجمـــدة	١٣	٢
الدواجن المجمدة	١٣	٣
منتجـــات الالبـــان	١٤	٣
البيـــض	١٤	—
الفـــول والحبـــوب	١٤	—
الدهـــون والزيوت	١٢	٦
الســكـــر	١٤	—•
الســجـــائـــر	١٤	—
الخبز ومنتجات الدقيق	١٤	—
الحلويـــــات	١٣	٥
لعب الاطفـــال	١٣	٤
أدوات منزليـــــة	١٠	٧
أدوات مكتبيـــة	١١	٦
منظفات صناعية	١٢	٢
مفروشـــات	١٢	٤
شـــاي وقهـــوة	١٤	٢

وبصفة عامة يتم شراء الجمعيات من الخارج بالنسبة للسلع التي لا يوجد لها وكلاء في الكويت (بعض المعلبات والحلويات والادوات المنزلية) وللحصول على خصم عال (البعض العطورات والتجميل والدهون والزيوت والأدوات المكتبية ولعب الاطفال) والرغبة في عرض تشكيلة متميزة من السلع (بعض منتجات الألبان والمنظفات الصناعية والمفروشات) .

لا يتفق مجموع عدد الجميعات التي تشتري محليا ومن الخارج بالنسبة لكل مجموعة مع عدد الجمعيات المشتركة في الدراسة لقيام بعض الجمعيات بالشراء محليا ومن الخارج بالنسبة لبعض السلع . ويلاحظ ان جمعية عبد الله السالم لم تبدا بعد اعمالها على نطاق واسع عند القيام بهذه الدراسة .

القصود بالشراء محليا هو الشراء من موزعين محليا أو من المنتج المحلي راسا «شركة مطاحن الدقيق» مثلا.

ويلاحظ ان جميع الجمعيات تقوم بالشراء محليا بالنسبة للسلع التي تتميز بسرعة التلف كالبيض والخبز ومنتجات الدقيق . وفي حالة الشراء من الخارج فانه يتم الشراء من الوسطاء بالنسبة لجميع السلع فيما عدا القرطاسية والأواني المنزلية التي تشترى من المنتج بالنسبة لجمعية واحدة .

٥ ــ تقوم ١٤ جمعية بزيادة الكميات المشتراة من السلعة في حالة توقع ارتفاع اسعارها مستقبلا بينما تقوم جمعية واحدة بعدم الشراء عند توقع ذلك .

ولا تقوم ٩ جمعيات بزيادة الكميات المشتراة عند توقع انخفاض الأسعار مستقبلا وذلك حتى يتم الشراء عند حدوث الانخفاض فعلا . اما الجمعيات الأخرى فلم تجب عن السؤال المتعلق بذلك .

٦ ــ تقوم ١٢ جمعية بالبحث عن سلع بديلة في حالة ارتفاع اسعار السلع التي تقوم ببيعها حاليا بينما لا تقوم ٣ جمعيات بذلك . ومن أمثلة السلع التي حدث فيها ذلك الحليب والدهون والأرز والجبن والدجاج والبيض .

٧ ــ فيما يلي الأسس التي تأخذها الجمعيات في الحسبان عند اختيار السلع المشتراة للسوق المركزية مرتبة باستخدام اسلوب الترجيح بالنقط* :

المركز	الاساس	عدد النقط
الاول	جودة السلعة	٨٧
الثاني	احتياجات المنطقة	٨٠
الثالث	انخفاض السعر	٧٦
الرابع	شهرة المنتج	٥٣
الخامس	السلعة منتجة محليا	٤٨
السادس	تسهيلات ائتمانية	٣٣
السابع	خصم كمية	٢٩

٨ ــ في حالة وجود انتاج كويتي بالنسبة لسلعة معينة تقوم ٤ جمعيات فقط بالاقتصار على شرائها بينما تقوم ١١ جمعية بشرائها مع شراء السلع الأجنبية المنافسة لها . وبالنسبة للمعكرونة تقوم جمعيتان من هذه الجمعيات (١١) جمعية بالاقتصار على شرائها . ولا يحدث تمييز في عرض السلعة الأجنبية والكويتية في ٨ جمعيات بينما يتم عرض السلعة الكويتية بشكل مميز في ٧ جمعيات اخرى .

٩ ــ تقوم ٩ جمعيات بشراء تشكيلة محدودة من كل سلعة من السلع المعروضة بها ، وتقوم جمعية واحدة بشراء تشكيلة محدودة من السلعة الجديدة فقط اما بالنسبة للسلع الاخرى فانها تتفق مع الجمعيات التسعة الاخرى في ان الشراء يتوقف على ظروف المعروض من السلعة واشكالها .

١٠ ــ تقوم ٨ جمعيات بشراء نفس السلع لكل من السوق المركزي وفرع الجملة ، بينما لا تقوم ٧ جمعيات بذلك حيث تقتصر السلع التي تشترى لفرع الجملة على السلع الاساسية كالسكر والأرز والشاى والدهون وبعض انواع المعلبات والمنظفات الصناعية .

١١ ــ لا توجد لائحة مكتوبة للمشتريات في جميع الجمعيات المشتركة في الدراسة .

١٢ ــ يقترح المسؤولون في بعض الجمعيات زيادة فاعلية الدور الذي يقوم به اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في الاستيراد من الخارج وتوفير السلع محليا بأسعار مناسبة .

التخزين

١ ـ يوضح الجدول التالي عدد المخازن في الجمعيات موضع البحث :

عدد المخازن	عدد الجمعيات
١	٦
٢	٥
٣	١
٤	٢
٥	١
غرف تبريد	٤

اي ان هناك ٣٢ مخزنا تابعا للجمعيات المشتركة في الدراسة بالاضافة الى غرف التبريد . وتقع ١٨ منها (بنسبة ٥٦٪ منها تقريبا) بجوار السوق المركزى بينما تقع المخازن الأخرى في مناطق بعيدة عنها . وتتراوح مساحة المخازن بين ٦٠ متر مربع و ١٥٠٠ متر مربع . وترى ٣ جمعيات فقط ان عدد ومساحة المخازن كاف لاستيعاب السلع المخزونة التابعة لها . وترى ٦ فقط من الجمعيات ان مواقع مخازنها ملائمة لقربها من الجمعيات . وأوضحت ٦ جمعيات ان مخازنها غير مجهزة لحفظ السلع من التلف .

٢ ـ تقوم جميع الجمعيات المشتركة في الدراسة بالصرف من مخازن السوق المركزى على اساس الوارد اولا يصرف اولا.

وتقوم ١١ جمعية بتحديد الحد الادنى للمخزون بينما تقوم ٨ جمعيات بتحديد الحد الأعلى للمخزون . وتقوم ٣ جمعيات بتحديد حد اعادة الطلب . اما بالنسبة لمعدل دوران البضاعة فتقوم ٨ جمعيات بحسابه بالنسبة لعدد محدود من السلع كالخضروات المعلبة والدهون والحليب والمعكرونة والدواجن ومعجون الطماطم والمربات . وبالرغم من هذه الاجابات الا أن استقراء الطرق المتبعة في تحديد الحد الأدنى للمخزون والحد الأعلى للمخزون وحد اعادة الطلب وكيفية الاستفادة من حساب معدل دوران البضاعة يجعل الباحثين يشكون في فهم المستقصي منهم لهذه المعايير وكيفية حسابها وكيفية الاستفادة منها .

٣ ـ اجابت ٩ جمعيات فقط عن الأسئلة الخاصة بالبضائع التالفة والتي تراوحت نسبتها في هذه الجمعيات خلال عام ١٩٧٢ بين ار٪ من تكلفة البضاعة المخزونة الى ٩,٣٪ . وتعتبر كل من المعلبات ومنتجات الألبان والحلويات والمواد المثلجة من اهم السلع التالفة . ويرجع التلف الى قلة الطلب عليها وسوء التخزين وعدم وجود ثلاجات في المخازن وطول فترة التخزين مع قابلية بعض السلع لسرعة التلف ومنها الحلويات ومنتجات الألبان وسوء النقل والتفريغ في الجمارك وقيام بعض المستهلكين بفتح العبوات والعبث بها . ويتم التصرف في هذه السلع عن طريق ردها للمورد او بيعها بسعر مخفض مع اعدام غير الصالح منها .

٤ ـ اجابت جمعية واحدة فقط عن الأسئلة المتعلقة بالبضاعة الراكدة واوضحت انها بلغت خلال عام ١٩٧٢ حوالي ١,٣٪ من البضاعة المخزونة وانها في شكل خراطيم مياه وأواني منزلية ومربى هولندى ويرجع ركودها الى ارتفاع اسعارها وقلة الطلب عليها وانه يمكن التصرف فيها بخفض الأسعار .

٥ ـ توجد بطاقات اصناف في ١٤ جمعية ويتم تحديد ارقام المخزون من كل صنف من هذه البطاقات في ١٢ جمعية وذلك على النحو التالي : ـ

عدد الجمعيات	معدل تحديد ارقام المخزون من بطاقات الاصناف
٢	اسبوعيا
١	كل اسبوعين
٤	شهريا
١	كل شهرين
١٠	كل ٣ شهور
١	كل ٤ شهور
١	كل ٦ شهور
١	مرة سنويا

وتقوم جمعية بتحديد المخزون من هذه البطاقات مرة سنويا بالنسبة لجميع السلع و ٣ مرات سنويا بالنسبة لعينة من البضائع سريعة الحركة . اما بالنسبة للجمعيات الاخرى فتقوم ٦ جمعيات بتحديد ارقام المخزون لجميع انواع السلع فيما تقوم ٥ جمعيات بذلك على اساس اختيار عينة من السلع عشوائيا .

٦ ـ في حالة وجود اختلاف بين الرصيد الدفترى والمخزون الفعلي ، اوضحت اجابات الجمعيات المشتركة في الدراسة التصرفات التالية لادارة الجمعية :

أ ـ يحمل أمين المخازن بقيمة الفرق ويتخذ مجلس الادارة الاجراءات اللازمة لمواجهة هذا الموقف .
ب ـ يقرر مجلس الادارة التصرف المناسب في مثل هذه الحالة .
ج ـ اذا كان الفرق مبلغا ضئيلا فانه يخصم من الارباح ، أما اذا كان الفرق مبلغا كبيرا فيقوم مجلس الادارة بالتحقيق ويقوم باتخاذ القرارات المناسبة .
د ـ يظل الفرق معلقا حتى اخر العام حيث يقوم مراقبو الحسابات بمعالجته .

٧ ـ اوضحت اجابات الجمعيات موضع الدراسة ان واجبات امين المخازن على النحو التالي :

أ ـ المحافظة على البضائع الموجودة في المخازن .
ب ـ الصرف من المخازن .
ج ـ مسك بطاقات الاصناف .
د ـ طلب البضاعة عند قرب نفادها .
هـ ـ استلام البضائع من الموردين والتأكيد من مطابقتها من حيث العدد والمواصفات .
و ـ اخطار الادارة عن كل تلف في البضاعة .
ز ـ تزويد الادارة ببيانات حركة الأصناف .

٨ ـ اوضحت ١١ جمعية ان امين المخازن بها يحمل شهادة الثانوية مع خبرة في اعمال المخازن . وقد اوضحت احدى الجمعيات ان خبرة امين المخازن في ذلك ٥ سنوات . واوضحت ٣ جمعيات ان أمين المخازن بها يحمل شهادة أقل من الثانوية . ومن المثير للدهشة ان امين المخازن في جمعية واحدة يحمل ليسانس حقوق .

٩ ـ تقترح الجمعيات المشتركة في الدراسة ضرورة قيام اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ببناء مخازن نموذجية يتم تأجيرها للجمعيات ، وأن يقوم الاتحاد بعمليات الشراء والتخزين والتوزيع لصالح الجمعيات ، وان يراعى قرب المخازن من الجمعيات تسهيلا للنقل وخفضا لتكاليفه .

تموين السوق المركزى وعرض السلع فيه

١ ـ أوضحت جمعيتان من الجمعيات المشتركة في الدراسة انه لا توجد أسس واضحة روعيت عند تحديد الأماكن المختلفة لمواقع السلع المعروضة في الاسواق المركزية التابعة لها .

وتشير اجابات الجمعيات الأخرى الى الأسس التالية :
أ ـ تجانس السلع
ب ـ عرض السلع المعروضة لعبث الأطفال او السرقة بالقرب من اشراف العاملين وأمناء الصندوق .
ج ـ تواجد السلع التي تحتاج الى تبريد في الثلاجات .
د ـ التبسيط في العرض
هـ ـ ترتيب السلع في مجموعات مع مراعاة التحرك الدائرى للعميل
و ـ سهولة تحرك العميل اثناء التسوق
ز ـ تقسيم السوق الى اقسام محددة (المعلبات ، الأواني المنزلية .. الخ)
ح ـ تزويد السوق بتلفزيون لبيان حركة العملاء لدى مكتب المراقبة .

ويلاحظ ان هذه الأسس كلها ليست مراعاة في كل جمعية وانما يتم اتباع واحد أو اثنين منها في نفس الجمعية . ويلاحظ انها اسس عامة ويميل الى الوصف ولا تعتمد على الدراسات الحديثة في اعداد التنظيم الداخلي للسوق المركزى .

٢ ـ يوضح الجدول التالي معدل تموين رفوف البضاعة في الجمعيات موضع البحث :

المجموعة السلعية	يوميا	٢ـ٣ يوم	اسبوعيا	شهريا	حسب الحاجة	اجمالي عدد الجمعيات *
العطور وادوات التجميل	٤	١	٤	١	٤	١٤
المعلبات	١٢	٢	—	—	—	١٤
الخضروات المجمدة	١٠	٢	—	—	١	١٣
اللحوم	٩	٤	—	—	١	١٤
الدواجن المجمدة	١١	١	—	—	٢	١٤
منتجات الالبان	١٣	١	—	—	—	١٤
البيض	١٣	١	—	—	—	١٤
الفول والحبوب	٦	٧	—	—	١	١٤
الدهون والزيوت	٧	٦	—	—	١	١٤
السكر	١١	٢	—	—	١	١٤
السجائر	١٠	٣	—	—	—	١٣
الخبز ومنتجات الدقيق	١٤	—	—	—	—	١٤
الحلويات	١١	٣	—	—	—	١٤

لعب الاطفال	٢	—	٣	٢	٥	١٢
ادوات منزلية	٢	١	٤	—	٥	١٢
ادوات مكتبية	٢	—	٢	—	٤	٨
منظفات صناعية	٦	١	١	١	٤	١٣
مفروشات	٤	١	٢	١	٣	١١
شاي وقهوة	١٠	٢	—	—	١	١٣

٣ ــ يتم تموين الرفوف بالسلع المختلفة في الاسواق المركزية في جميع الجمعيات المشتركة في الدراسة اثناء الساعات التي يعمل فيها السوق المركزى . ويخصص عامل لتموين الرفوف بالسلع لكل قسم وذلك في ١١ جمعية . وقد اوضحت هذه الجمعيات ان التعليمات المعطاة لهذا العامل تتلخص في التاكد من صلاحية السلعة ومن كتابة سعر البيع عليها ووضعها على الرفوف بطريقة سليمة وتنظيف الرفوف قبل وضع السلع عليها وترتيب السلع بطريقة جذابة . واوضحت احدى هذه الجمعيات انه يجب على العامل تحريك البضاعة على الرف بحيث الوارد اولا يصرف اولا تجنبا لعدم تلف السلع .

٤ ــ اوضحت اجابات الجمعيات المشتركة في الدراسة ان ادارة الجمعية تعرف الكميات المتبقية من كل سلعة عن طريق مدير السوق الذى يطلع على الكميات المتبقية من كل سلعة ومعدل تصريفها اليومي (٣ جمعيات) ، ويقوم البائع في كل قسم او المسؤول عن رف معين بتوضيح ما يحتاجه من بضاعة وذلك لمدير السوق المركزى (جمعيتان)، ويزود المسؤول عن القسم او الرف في احدى الجمعيات بدفتر يطلب فيه ما يحتاج اليه اولا بأول (جمعية) ، ويقوم المسؤولون عن الفروع والمخازن بتعريف ادارة الجمعية بالكميات المتبقية من كل سلعة (جمعيتان)ولم ترد الجمعيات الاخرى عن السؤال الخاص بذلك .

٥ ــ لطلب البضاعة من المخازن اوضحت اجابات ٤ من الجمعيات ان مدير السوق يطلب السلع المطلوبة بعد تحرير نماذج خاصة وذلك من المخازن وترسل هذه النماذج الى المسؤول عن المحاسبة لتسجيلها وترسل السلع المطلوبة للسوق المركزى بنماذج معينة حيث يتم تسعيرها ووضعها في مكانها بالرف . وهناك سلع ترد يوميا للسوق كالبيض والخبز والالبان وذلك دون الحاجة لطلبها من المخازن .

٦ ــ يقوم احد العمال بوضع السعر على السلعة في ٩ جمعيات ومسؤول السوق في ٤ جمعيات ومسؤول القسم في جمعية واحدة . وتعطى له تعليمات قبل ذلك على النحو التالي :

قوائم الاسعار الموجودة لديه (٧ جمعيات) وحسب التعليمات الواردة له من مدير السوق او ادارة الجمعية (٧ جمعيات) .

وتتم مراجعة السعر بعد وضعه على السلعة في جميع الجمعيات موضع الدراسة . ويقوم مدير السوق بذلك في ٩ جمعيات بينما يقوم كل محاسب التسعير مع مراقب السوق ومسؤول الفرع مع مندوب من المحاسبة ومندوب من قسم المحاسبة ومسؤول المبيعات مع مسؤول المشتريات ومراقب الادارة والمدير العام وذلك في جمعية بالنسبة لكل منهم .

وتتم المراجعة على اساس عينة من السلع يتم اختيارها ومراقبة اسعارها شهريا وذلك بالنسبة لجمعيتين اما الجمعيات الاخرى فلم توضح في اجاباتها طريقة المراجعة بالتحديد .

٧ – اوضحت جميع الجمعيات انه يحدث تعديل في اسعارها نتيجة للتغيرات التي تطرا في اسعار السوق

ويقوم بالتعديل المحاسب في ٥ جمعيات . وكل من مراقب الاسعار ومسؤول السوق مع كاتب المشتريات والمدير العام والمعاون التجاري مع المعاون المالي ومدير السوق وقسم المشتريات ومسؤول الفرع مع مندوب من قسم المحاسبة ومسؤول من قسم المحاسبة والمخازن وذلك في جمعية بالنسبة لكل منهم . ولم توضح احدى الجمعيات القائم بالتعديل ويتم التعديل بناء على قرار اداري او اشعار من قسم المحاسبة .

٨ ـ أوضحت جميع الجمعيات فيما عدا جمعية واحدة ان المسؤول عن كل قسم تتوفر لديه المعلومات الكافية عن كل السلع المباعة به . وأوضحت هذه الجمعيات الطرق التالية المتبعة بها لتعريفه بهذه المعلومات :

أ ـ مدير السوق (٤ جمعيات)
ب ـ الخبرة (٣ جمعيات)
ج ـ مندوبو المورد (جمعيتان)
د ـ جهوده الشخصية (جمعية)
هـ ـ الذاكرة (جمعية)
و ـ بدون اجابة (جمعيتان)

٩ ـ يقوم العاملون في كل قسم ـ طبقا لاجابات الجمعيات ـ باستلام البضائع الواردة من المخازن وعرضها في اماكنها بعد تسعيرها وتسجيل ما ينقص منها وترتيبها بشكل جذاب ومقبول والرد على استفسارات العملاء ومراعات نظافة القسم والابلاغ عن البضائع التالفة والراكدة ومساعدة العملاء في البحث عن السلع ونقل رغباتهم لمدير السوق.

١٠ ـ اوضحت اجابات الجمعيات المشتركة في الدراسة المشاكل التالية :
أ ـ اتلاف السلع من جانب المستهلكين
ب ـ وجود سرقات داخل السوق
ج ـ كثرة تغيير العمال
وتقترح الجمعيات ضرورة توعية المستهلكين بالمحافظة على السلع وترتيبها داخل السوق.

التسعير

١ ـ يتم التسعير في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية المشتركة في الدراسة بناء على الأسس التالية :
أ ـ هناك اسعار محددة من وزارة التجارة والصناعة لبعض السلع تلتزم بها الجمعيات .
ب ـ هناك اسعار محددة من جانب الموردين لبعض السلع تلتزم بها الجمعيات .
ج ـ بالنسبة للسلع الاخرى يتم اضافة نسبة ربح بسيطة الى التكلفة وتختلف نسبة الربح باختلاف السلعة . وتأخذ جمعيتان فقط معدل دوران البضاعة في الحسبان وذلك عند تحديد هامش الربح . وتراعي احدى الجمعيات الاسعار السائدة لنفس السلعة في الجمعيات الاخرى .

٢ ـ لم تذكر نسب الاضافة (للتكلفة) بالنسبة للسلع المختلفة الا ٦ جمعيات فقط كما يوضحها الجدول التالي :

السلعة	جمعية أ	جمعية ب	جمعية جـ	جمعية د	جمعية هـ	جمعية و	جمعية ز
العطور وادوات التجميل	٢٠٪	٢٠٪	١٥٪	٢٠٪	٢٠٪	—	٢٥/٢٠٪
المعلبات	٢٠	١٠	١٠	٥	١٠—٥	١٠	٥
الخضروات المجمدة	٤	١٠	٥	٧	١٥	١٠	٥
اللحوم المجمدة	٤	١٠	٥	٧	٧—٥	٤	٥
الدواجن المجمدة	٤	١٠	٥	٧	٥	١٠	٥
منتجات الالبان	٧	١٠	٥	٧	٥	١٠	٥
البيض	٥	—	٥	٧	٥	١٠	٥
الفول والحبوب	٨	١٥	٥	٥	٥	٢	٥
الدهون والزيوت	٥	١٠	—	١٠	١٠—٧	٢	٥
السكر	٣	١٠	—	١٥	٢	—	٥
السجائر	٢	٣	٥	٥	٢٠	٥	٥
الخبز ومنتجات الدقيق	٥	١٠	—	٧	—	١٠	٥
الحلويات	٧	٢٠	٥	١٠	٢٠	١٠	١٥
لعب الاطفال	١٥	—	١٥	—	٢٠	٥	٢٠
الادوات المنزلية	١٥	٢٠	١٠	٢٠	٢٠	—	٢٠
الادوات المكتبية	٢٠	—	١٠	٢٠	—	—	—
المنظفات الصناعية	٥	٢٠	٥	١٠	١٠—٥	—	١٠
المفروشات	—	—	١٠	٢٠	—	—	٢٠
شاي وقهوة	٤	١٠	٥	١٠	٥	—	٥

ويلاحظ من النسب السابقة انه لا يوجد تناسق بين الجمعيات في تحديد هذه النسب بالنسبة لنفس السلعة . ولا يمكن معرفة اسس تحديد هذه النسب .

٣ ــ يقوم المدير العام بالتسعير في ٥ جمعيات ويشترك المدير العام مع المحاسبة في التسعير في جمعيتين ومع لجنة المشتريات في جمعية اخرى . ويقوم قسم المحاسبة بالتسعير في جمعيتين بينما يقوم المعاون التجارى ومسؤول المبيعات ومراقب الاسعار ومدير السوق (بموافقة المدير العام) بالتسعير في جمعية وذلك لكل منهم .

٤ ــ تقوم الادارة بجمع البيانات التالية قبل تسعير السلع المباعة بها :

ا) أسعار الجمعيات الاخرى	١٢ جمعية
ن) الاسعار السائدة في الاسواق	١١ جمعية
جـ) التكلفة	٨ جمعيات
د) اسعار وزارة التجارة	جمعيتان
هـ) اهمية السلعة للمستهلك	جمعية واحدة

واوضحت احدى الجمعيات انها لا تقوم بجمع اى بيانات قبل التسعير .

٥ - أوضحت ٨ جمعيات انه لا توجد مشاكل تواجهها في التسعير . اما الجمعيات الاخرى فقد ذكرت ان اهم هذه المشاكل التغيرات المستمرة في اسعار الشراء من الموردين (٦جمعيات) وعدم توفر البيانات اللازمة للتسعير (جمعية) واختلاف نسب الأرباح لنفس السلعة بين الجمعيات المختلفة (جمعية)

الترويج

١ - لاتقوم جميع الجمعيات المشتركة في الدراسة بنشاط الاعلان التجارى . وتقوم جمعية واحدة بتنظيم زيارات للجمعية من جانب الوفود التي تزور الكويت وبطبيعة الحال لا يعتبر ذلك اعلانا تجاريا .

٢ - تقوم جمعيتان فقط بتقديم الطوابع الحمراء لعملائها . وتبلغ تكلفتها حوالي ٢٪ من قيمة المبيعات وقد فصلت احداهما من عضوية اتحاد الجمعيات التعاونية الا ستهلاكية نتيجة لذلك نظرا لأن تقديم الطوابع مخالف للوائح الاتحاد . وامتنعت الاخرى عن تقديم الطوابع اعتبارا من آخر فبراير ١٩٧٤ .

٣ - تقوم جمعية واحدة بتقديم هدايا في حالة عدم رغبة العميل في الطوابع الحمراء . وهي نفس الجمعية التي فصلت من عضوية الاتحاد . وتكلفها الهدايا ٢٪ تقريبا من المبيعات .

٤ - تقوم ١١ جمعية بتخفيض اسعار بعض السلع المباعة بها عن اسعارها المحددة في حالات انخفاض تكلفة الشراء او انخفاض اسعار نفس السلع في الجمعيات الاخرى . وقد اوضحت ٤ من هذه الجمعيات انها تلجأ الى ذلك في حالة ركود السلع وبطء تصريفها . وتشير اجابات الجمعيات الى ان المعلبات وبعض الأواني المنزلية هي اكثر السلع التي تخفض اسعارها ، ويكلفها ذلك ما بين ١٪ الى ١٠٪ وذكرت احدى الجمعيات ان تكلفة ذلك بين ٣٠ و ٤٠٪ ويلاحظ ان تخفيض السعر لا تلجأ اليه الجمعيات لأغراض ترويجية .

ولا تستخدم الجمعيات اساليب اخرى للترويج .

التمويل

١ - يتم تحديد الجزء المخصص من الأرباح للخدمات الاجتماعية طبقا لقانون التعاون المطبق في الكويت ، والنظام الأساسي للجمعية ، اما مجالات الخدمة الاجتماعية فيحددها مجلس الادارة في جميع الجمعيات طبقا لاحتياجات المنطقة .

٢ - يتم تحديد قيمة الفوائد على الأسهم طبقا للنظام الأساسي للجمعية *. ويوزع عائد المعاملات على أساس مشتريات الأعضاء من السوق المركزى في ٩ جمعيات وعلى أساس مشتريات الأعضاء من السوق المركزى وفرع الجملة في ٥ جمعيات .

٣ - لا توجد الا جمعية واحدة تقوم باعداد خطتها المالية مقدما . ويتركز ذلك على تقدير الانشاءات الجديدة لها . ولا تستعين اى جمعية بالأساليب العلمية في التخطيط المالي كالميزانيات التقديرية والتنبوء

---

* ينص قانون التعاون والنظام الاساسي للجمعية على انه يقتطع قيمة الفائدة على الاسهم على الا يزيد عن ٦ ٪ من القيمة الاسمية للسهم على الا يتجاوز ٢٠٪ من صافي الارباح . ومن ثم فان تحديد المعدل قد يختلف من جمعية لأخرى حسب مايراه مجلس الادارة . وبالتالي فان الجمعيات المشتركة في الدراسة لم تجب على المطلوب من هذا السؤال وقد يعني ذلك انه يتم دفع الحد الأقصى للفائدة وهو ٦٪ .

بالمبيعات وقوائم حركة الأموال والميزانية النقدية ... الخ ولا تقوم جميع الجمعيات بتقييم أدائها المالي

٤ ـ تقوم جميع الجمعيات بالاعتماد على الشراء الاجل في تمويل احتياجاتها القصيرة الاجل.

٥ ـ تقوم ٨ جمعيات فقط بتحليل المبيعات . ويتم تحليل المبيعات حسب الفروع والاقسام (سوق مركزى ، جملة ، غاز .. الخ) وذلك في ٦ جمعيات . وتقوم جمعية واحدة بمقارنة المبيعات من سنة لأخرى ، بينما تقوم جمعية اخرى بدراسة نسب أرباح الجمعية الى مبيعاتها من سنة لأخرى .

٦ ـ تقوم ١٠ جمعيات بتحليل المصروفات حسب بنودها المختلفة (ادارية ، بيعية ، .. الخ) ودراسة التغيرات فيها من سنة لأخرى . ولا تتم دراسة التكاليف حسب الأقسام أو الفروع أو المنتجات المختلفة .

٧ ـ ترى ١٢ جمعية ان مصادرها المالية الحالية كافية لتمويل احتياجاتها فيما ترى ٣ جمعيات ان هذه المصادر غير كافية لتمويل احتياجاتها . وبالرغم من ذلك فقد أوضحت بعض الجمعيات ممن ترى ان مصادرها المالية كافية عند ذكر المشاكل المالية التي تواجهها عدم توفر الأموال الكافية بها لتوفير السلع عن طريق الاستيراد من الخارج وذلك بأقل الأسعار ، ونقص الأموال اللازمة لتمويل احتياجاتها .

٨ ـ لا يوجد مدير مالي في أى من الجمعيات التي تغطيها الدراسة . ويختلف المسؤول عن النواحي المالية من جمعية لأخرى . وغالبا ما يشترك أكثر من شخص واحد في ذلك . وفيما يلي عرض لاجابات الجمعيات في هذا الشأن :

أ ـ رئيس مجلس الادارة ورئيس الحسابات (جمعية)
ب ـ رئيس مجلس الادارة وأمين الصندوق (٥ جمعيات)
ج ـ رئيس مجلس الادارة وامين الصندوق والمشرف المالي (جمعية)
د ـ مجلس الادارة وأمين الصندوق (جمعية)
ه ـ مجلس الادارة والمدير العام (جمعية)
و ـ المدير العام ورئيس الحسابات (جمعية)
ز ـ أمين الصندوق ورئيس الحسابات (جمعية)
ح ـ اللجنة المالية والمدير العام وقسم الحسابات (جمعية)
ط ـ اللجنة المالية وقسم الحسابات (جمعية)
ى ـ اعضاء مجلس الادارة والمدير العام في حدود عهد مستديمة (جمعية)

مشاكل الجمعيات

فيما يلي ملخص للمشاكل التي تواجه الجمعيات كما وردت في قوائم الاسئلة :

١ ـ **المستهلكون :**
السرقات من السوق المركزي ـ فتح العلبات واتلاف السلع ـ نقل البضاعة من رف لآخر .

٢ ـ **المساهمون :**
عدم الاهتمام بحضور اجتماعات الجمعية العمومية والتركيز على ارباح الجمعية دون المساهمة في نجاحها .

٣ ـ **الفروع المستاجرة خارج السوق المركزى :**
اختلاف مواعيد فتحها واغلاقها عن السوق المركزى ـ ضعف اشراف الادارة على السلع المباعة في الفروع نوعا ومن حيث السعر ـ التأجير من الباطن .
٤ ـ **المنافسة مع متاجر السوبر ماركت :**
البيع بالأجل في هذه المتاجر ـ تقديم الهدايا والطوابع ـ التعامل في سلع محرمة (لحوم الخنزير)
٥ ـ **وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل :**
عدم ارسال اشخاص اكفاء لحضور اجتماعات الجمعية العمومية ـ عدم تنظيم دورات تدريبية للعاملين في الجمعيات ـ عدم المساهمة في توعية الاهالي بالتعاون .
٦ ـ **الهيئات الحكومية :**
عدم وجود اعفاآت جمركية بالنسبة للسلع المستوردة التي تباع في الجمعيات .
٧ ـ **النقل :**
ارتفاع تكلفة النقل من المخازن التي تقع بعيدا عن الجمعية .

مقترحات النهوض بالحركة التعاونية في الكويت

فيما يلي هذه المقترحات والتي وردت في قوائم الأسئلة :

١ ـ تعاون وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مع وزارة الاعلام واتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في اعداد برنامج اعلامي وتثقيفي للجماهير مهمته التعريف بالتعاون وأهدافه وخصائصه .
٢ ـ قيام الاتحاد بدورات تدريبية للعاملين في الجمعيات ، وبنشر الوعي التعاوني بين أعضاء مجالس ادارات الجمعيات .
٣ ـ قيام الاتحاد بالشراء الموحد للجمعيات ثم التوزيع عليها وبالتالي فانه يقوم أيضا بوظيفة التخزين .
٤ ـ فتح باب المساهمة لغير الكويتيين لزيادة رأس المال .
٥ ـ منح الجمعيات تسهيلات جمركية حتى تتمكن من البيع للمستهلكين بأقل الاسعار .
٦ ـ توحيد الأجور في الجمعيات بالنسبة لنفس الوظائف .
٧ ـ توعية المساهمين والمستهلكين بالمحافظة على السلع داخل الجمعية وبنظافة مباني الجمعية ، وتوعية المساهمين بالحرص على حضور اجتماعات الجمعية العمومية .

النتائج النهائية

أوضحت هذه الدراسة ان هناك عدة مشاكل تواجه الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت وهي على النحو التالي :

١ ـ **تركز الجمعيات التعاونية الاستهلاكية :**
سبق ان أوضحنا ان عدد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في دولة الكويت قد زاد من ٣ جمعيات خلال عام ١٩٦٣ الى ١٦ جمعية خلال عام ١٩٧٠ . ولا تعتبر الزيادة في عدد الجمعيات وحدها

ظاهرة طيبة خاصة وان هناك سوء توزيع لهذه الجمعيات حيث انها تتركز في ٣٣,٣٪ من عدد المناطق في الكويت والتي يبلغ عدد سكانها ٣٨,٥٪ من عدد السكان في الكويت . وبالاضافة الى ذلك فان عددا كبيرا من الجمعيات تخدم مناطق صغيرة المساحة متقاربة مع مناطق اخرى بها جمعيات اخرى . وقد ادى ذلك الى عدم الاستفادة من مزايا البيع بكميات كبيرة في المجالات التسويقية المختلفة مما ادى بالتالي الى انخفاض الأرباح التي تحققها كل جمعية وبالاضافة الى ذلك فان الجمعيات غير قادرة على خدمة المستهلكين بتقديم المنتجات بأسعار مخفضة لعدم تحقيق وفورات في الشراء نتيجة عدم التعامل في كميات كبيرة مما يؤدى الى صعوبة البيع باسعار مخفضة ويرجع ذلك الى سهولة تأسيس الجمعية حيث لا يتطلب ذلك الا قيام ١٥ من الافراد الذين يسكنون في منطقة معينة بطلب تأسيس الجمعية دون القيام بالدراسات الاقتصادية اللازمة قبل الموافقة على تأسيس الجمعية .

٢ ـ الكفاية الادارية :

أوضحت الدراسة ان ادارة الجمعيات التعاونية لا تتوافر لديها الكفاءة المطلوبة بالقدر اللازم للقيام بالتخطيط والتنظيم والتوجيه والاشراف والرقابة بالرغم من اعتماد مبيعات الجمعيات على مبيعات السوق المركزى الى حد كبير والذى يشبه في الخارج السوبر ماركت والذى أصبح علما له مبادئ وأسس علمية وأصبح يدرس في عدد كبير من الجامعات الاجنبية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية . ولم تعد الخبرة أو التجربة والخطأ او التخمين أساس الادارة في هذا النوع من المتاجر .

ويلاحظ ان نسبة كبيرة من أعضاء مجالس الادارات والمديرين والمستخدمين في الجمعيات لم يسبق لهم التعرف على مفاهيم وأساليب ادارة الأعمال بصفة عامة والتسويق بصفة خاصة ، كما انه لم تنظم لهم برامج تدريبية في مجالات الادارة بصفة عامة وادارة الجمعيات التعاونية بصفة خاصة .

وقد أوضحت الدراسة ايضا ان مبدأ وحدة الأمر غير مطبق في الجمعيات حيث ان المرؤوس الواحد يرجع الى اكثر من رئيس ، وان مسؤوليات وسلطات العاملين في الجمعية غير محددة بوضوح ، وانه لا يوجد تحليل للوظائف أو الأعمال ، وان الاشراف يتم بطرق اجتهادية وغير محددة . ويلاحظ انه لا يوجد تفويض كاف للسلطات لمدير الجمعية وذلك في بعض الجمعيات مما يؤدى الى عدم تمكنه من اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب وادارة الجمعية بطريقة ملائمة ومما يؤدى بالتالي الى رجوعه في كل صغيرة وكبيرة لأعضاء مجلس الادارة . ومن المثير للدهشة وجود لجان في بعض الجمعيات تتألف من عضو واحد . وقد ادى كل ذلك الى عدم الأخذ بالأساليب العلمية في ادارة الجمعية بصفة عامة والسوق المركزى بصفة خاصة والتي ثبت نجاحها في عدد كبير من الدول المتقدمة .

وفيما يلي بعض الأمثلة عن النتائج المترتبة من عدم توافر الكفاءة المنشودة في ادارة الجمعيات بصفة عامة :

١ ـ عدم القيام بدراسة احتياجات المشترين كما ونوعا عند القيام بشراء المنتجات خاصة المنتجات الجديدة ، أو القيام بذلك بطرق غير علمية لا تتميز بالدقة أو الموضوعية .

٢ ـ لا يوجد اى اهتمام بدراسة درجة مرونة الطلب، ومعدلات الدوران والتكلفة للمنتجات غير المسعرة من الدولة وذلك عند القيام بالتسعير . ولا تقوم الادارة ببيع اى من المنتجات بأسعار اقل من التكلفة الكلية أو التكلفة المتغيرة لتنشيط المبيعات . ولا توجد اي سلعة تباع في السوق المركزى التابع للجمعية باستثناء عدد محدود من السلع الراكدة في بعض الجمعيات ، دون ان تكون هناك نسبة اضافة معينة لها . وحتى بالنسبة لنسب الاضافة فانه لا تتم اية دراسات خاصة بنسب الاضافة الاصلية ونسب الاضافة المحققة ونسب التخفيض المتوقعة . ويلاحظ ان نسب الاضافة في الجمعيات موضع الدراسة

مرتفعة بالنسبة لطبيعة السلع المباعة بها . ومع ذلك فان الجمعيات لا تحقق ارباحا صافية الا نتيجة لتأجير الفروع الخارجة عن مبنى السوق المركزي .

ويلاحظ ان نسبة صافي الربح الى المبيعات في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية (١.٧٪ خلال عام ١٩٧٠) تقل كثيرا عن النسبة التي تحققها مثلا متاجر السوبر ماركت عادة في دولة اجنبية والتي تبلغ حوالي ٢.٩٪ . وان معدل دوران البضاعة في الجمعيات (٣.٥ مرات خلال عام ١٩٧٠) يقل عن نفس المعدل في نفس متاجر " السوبر ماركت " والتي تبلغ ما بين ٧.٨ مرات و ١٤.٩ مرة

٣ ـ لا يتم القيام بتحليل المبيعات أو دراسة معدلات دوران البضاعة حسب المنتجات والأشكال المختلفة منها . ولا تتم دراسة الانتاجية حسب المساحات المخصصة لكل من المنتجات . ولا يتم تحديد الحدود الدنيا والعليا وحدود اعادة الطلب بالنسبة للمنتجات في المخازن . ويتم تحديد هذه الحدود في بعض الجمعيات بطرق غير علمية ولا تتميز بالدقة . وقد ادى ذلك الى نفاذ بعض المنتجات التي عليها طلب دون ان يكون هناك وحدات اضافية منها .

٤ ـ لا توجد عناية بالمخازن والتي تقع نسبة كبيرة منها بعيدا عن موقع الجمعية وقد ادى ذلك ايضا الى تحمل نفقات نقل عالية .

٥ ـ لا توجد نظم موضوعية لاختيار العاملين وتحديد مكافآتهم وقياس ادائهم والاشراف عليهم . وقد ادى ذلك الى ارتفاع معدل دوران العمالة . ولا يتم تقييم الوظائف والأعمال في الجمعيات .

٦ ـ تعتمد الجمعيات على نصوص المواد الواردة في قانون لتعاون والنظام الأساسي للجمعية في الأعمال الخاصة بالجمعية وادارتها بالرغم من أن هذه النصوص عامة وبعضها مرن بحيث يجب وضعها وترجمتها في شكل نظم وخطط وبرامج تأخذ في الحسبان ظروف الجمعية وامكانياتها .

٧ ـ لا تتبع الاساليب العلمية الحديثة في التخطيط المالي والتخطيط النقدى والرقابة المالية ومنها الميزانيات التقديرية والتحليل المالي وتحليل التعادل .. الخ ويرجع ذلك اساسا الى عدم النظر الى الادارة المالية بمفاهيمها الحديثة وعدم الاهتمام بدراسة أوجه استخدامات الأموال ومصادرها حاليا ومستقبلا والتوفيق بين الربحية والسيولة . وبالاضافة الى ذلك فان المسؤولية المالية في الجمعية موزعة بين اكثر من شخص مما يؤدى الى صعوبة ادائها بطريق سليمة وفعالة .

٨ ـ لا تهتم الادارة في عدد كبير من الجمعيات بوضع بيانات باللغة العربية عن المنتجات التي تباع في الاسواق المركزية خاصة وان معظم هذه المنتجات أجنبية وجميع البيانات عليها باللغات الأجنبية وشمول بعض هذه المنتجات على محتويات مخالفة للدين الاسلامي والتي قد يحجم عن شرائها الكثيرون لو عرفوا ذلك .

ونتيجة لقصور البيانات فان عدداً كبيرا من المشترين يقومون بمحاولة فتح العبوات لمعرفة محتوياتها والتطلع اليها وفحصها . وبالاضافة الى ذلك فان العاملين المسؤولين عن الأقسام لا تتوفر لديهم البيانات الكافية عن اماكن وجود السلع ومحتوياتها مما يجعلهم مصدرا غير صحيح للبيانات التي يطلبها المشترى .

٩ ـ تعتمد متاجر " السوبر ماركت " في الخارج على خدمة النفس وتتحمل نفقات رأسمالية كبيرة في سبيل توفير نفقات العمل ، ويلاحظ ان الاسواق المركزية في الكويت والتابعة للجمعيات التعاونية تتبع خدمة النفس وفي نفس الوقت توظف عددا كبيرا من العمال والمستخدمين وتدفع اجورا ومرتبات تصل الى حوالي ٥٠٪ من اجمالي المصروفات .. ومن ثم فانها تتحمل نفقات الاعتماد على خدمة النفس والاعتماد ايضا على البائعين مما يؤدى الى ارتفاع معدلات انفاقها والتأثير في ادائها المالي .

١٠ - يقوم العمال بوضع السلع على الرفوف وتنظيف ممرات " السوق المركزى " في اوقات البيع مما يؤدى الى ازدحام الممرات بالصناديق التي توجد بها السلع أو معدات التنظيف . وهذا غير سليم من الناحية المظهرية .

١١ - لا تقوم الجمعيات التعاونية بأى نشاط ترويجي باستثناء احدى الجمعيات التي توزع طوابع ترويجه لعملائها بالرغم من اعتراض اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية على ذلك مما ادى الى فصلها من الاتحاد .

١٢ - تقوم بعض الأسواق المركزية ببيع بعض السلع الانتقائية (سلع التسوق) كالأحذية والملابس بالرغم من عدم ملاءمتها لهذا النوع من المتاجر بتنظيمها الحالي .

وتوضح الأمثلة السابقة ان هناك عدم كفاءة في ادارة الجمعيات مما يؤثر بالتالي على النتائج التي تحققها .

ثالثا : الامكانيات المالية :

لا يمكن أن تحقق الجمعيات التعاونية أهدافها من حيث خدمة المستهلك الأخير والمنطقة التي تقع فيها الا اذا توفرت لديها الأموال التي تمكنها من الاعتماد على الاساليب العلمية الحديثة والكفاءات الادارية والبشرية القادرة على ادارة الجمعيات والأسواق المركزية التابعة لها .

وبالرغم من ان معظم الجمعيات اجابت بأن امكانياتها المالية كافية الا انه يمكن تفسير ذلك بأنها كافية في ضوء ما تقوم به الجمعيات حاليا وليس الدور الذى يجب ان تقوم به ، فامكانياتها الحالية لا تمكنها الاستيراد المباشر والاعتماد الى حد كبير على الموزعين المحليين كما لا تمكنها من الاستفادة من مزايا الشراء والبيع بكميات كبيرة . ويرجع ذلك ايضا الى كبر عدد الجمعيات وتركزها في عدد قليل من المناطق كما سبق ان أوضحنا .

ومن الأسباب التي يجب اخذها في الحسبان لنقص الامكانيات المالية للجمعيات الاعتماد على المساهم الكويتي فقط علما بأن السكان غير الكويتيين يمثلون حوالي ٥٢٪ من اجمالي عدد السكان طبقا لاحصائيات السكان في عام ١٩٧٠ . وبالرغم من ان عدداً كبيرا من غير المساهمين يتعاملون مع الجمعيات مما يؤدى الى حصول المساهم الحالي على عائد معاملات لم يقم به وانما قام بها عميل غير مساهم . ويخالف ذلك القواعد الواردة في قانون التعاون والنظام الأساسي للجمعيات من حيث ان الاستثناء ان تتعامل الجمعية مع الغير . ويلاحظ ان هذا الاستثناء اصبح قاعدة عامة . وبالاضافة الى ذلك فأن من مبادئ التعاون عدم التمييز وفتح باب العضوية للجميع تطبيقا لمبدأ باب العضوية المفتوح . ان تطبيق هذه القاعدة سيساهم في توفير بعض الأموال اللازمة لادارة الجمعيات بطريقة سليمة . وعليه يتحتم القيام باعادة النظر في شروط تكوين الجمعية وعضوية مجلس الادارة وبيع اسهم الأعضاء حتى يمكن تطبيق الأسس والمبادئ التعاونية السليمة بما يحقق الاستقرار للجمعيات . ويمكن أيضا التفكير في الاعتماد على القروض قصيرة الأجل والقروض طويلة الأجل في تمويل احتياجات الجمعيات في مشروعات تتم دراستها دراسة موضوعية ودقيقة .

ويجب الاهتمام بتوطيد العلاقة مع المساهمين حتى لا تكون علاقتهم بالجمعية هو للحصول على الفوائد وعائد المعاملات وانما يجب ان يشعروا بانتمائهم للجمعية والعمل على رقيها وتحقيق صالحها ، والاهتمام بحضور الجمعيات العمومية .

خاتمة

بعد استعراض نتائج البحث ، فانـه يهمنـا ان نوضـح ان الجمعيـات التعاونيـة الاستهلاكية ـ كمنشأة من المنشآت التسويقية والتي تعمل في تجارة عدد كبير من السلع الاستقرابية بصفة رئيسية ـ يمكن أن تلعب دورا هاما في دولة الكويت من حيث توفير السلع بأقل الاسعار والعمل على النهوض بالمناطق التي توجد بها . ولا يمكن ان يتم ذلك الا اذا تمت ادارتها على أسس اقتصادية سليمة واتبعت في تشغيلها الاساليب الادارية العلمية الحديثة .

ويجب تحديد اهداف الجمعيات التعاونية بوضوح واقرار ما اذا كانت الجمعية التعاونية مؤسسة اجتماعية ام مؤسسة اقتصادية ؟ واعلان هذه الأهداف بوضوح للمساهمين والمستهلكين والمسؤولين عن ادارة الجمعيات .. الخ ، ويجب تحديد العلاقة بين الجمعيات وكل من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل واتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وذلك بدقة ووضوح بحيث لا يتدخل أى طرف في اعمال الأطراف الاخرى وبحيث يكون هناك تعاون بين جميع الأطراف .

ويرى الباحثون انه حتى في حالة اعتبار الجمعية مؤسسة اجتماعية فلا يوجد ما يحول دون تطبيق الأساليب الحديثة في الادارةحتى يمكن تخفيض تكاليف التشغيل وتحقيق الأهداف المطلوبة من الجمعية بأقل تكلفة ممكنة والحد من الاسراف .

ويرى الباحثون عرض الأفكار التالية لمواجهة مشاكل الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في الكويت بحيث تصلح اطارا يجدر مناقشته :

١ ـ اعادة النظر في قانون التعاون وتعديله بحيث يستند اساسا على مبادىء التعاون المتعارف عليها وعلى الأخص فيما يتعلق بالعضوية واجراء التعديلات التي يتطلبها ذلك في المواد الاخرى للقانون . وكذلك ما اذا كان يصلح الاكتفاء بموافقة ١٥ فردا على تكوين جمعية لتأسيسها دون القيام بالدراسات اللازمة لتحديد مدى الحاجة اليها .

٢ ـ اجراء دراسات اقتصادية قبل انشاء الجمعيات التعاونية الجديدة واعادة النظر في الجمعيات الحالية بحيث يتم دمج عدد من الجمعيات معا حتى يتم تكوين الجمعيات على أسس اقتصادية سليمة تسمح لها بتشغيل الاسواق المركزية على اسس سليمة . ويمكن ان تكون للجمعيات المندمجة فروع في بعض المناطق حسب ما تسفر عنه الدراسات الاقتصادية اللازمة لانشاء الفروع .

ويهم الباحثين هنا ان يركزوا على ضرورة الاهتمام بدراسة المشاكل المالية والتنظيمية والتسويقية التي قد تنتج عن الاندماج وكيفية مواجهتها وذلك قبل اقراره .

٣ ـ تكوين وحدة تنظيمية في اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية مهمتها القيام بالدراسات الاقتصادية والبحوث لمعاونة الادارة في كل جمعية على دراسة المشاكل التي تواجهها ووضع التوصيات الملائمة لمعالجتها . ويتطلب ذلك تدعيم هذه الوحدة المقترحة بالكفاءات البشرية والمالية .

٤ ـ الاستعانة بالعلميين والباحثين في دراسة مشاكل الجمعيات ووضع التوصيات المناسبة لمعالجتها ، والقيام بالدراسات الاقتصادية اللازمة قبل انشاء اية جمعية جديدة ، وتوصيف وتحليل وتقييم الوظائف والأعمال ، ووضع نظم العمل في الجمعيات بحيث تكون الادارة فيها على أساس النظم .

٥ ـ الاهتمام بتدريب العاملين في الجمعيات التعاونية على الاساليب الحديثة في ادارة الجمعيات ومزاولة الأعمال بها . ويجب ان يكون التدريب متخصصا وطويل الأجل ومثمرا .

٦ ـ تدريب أعضاء مجالس الادارات في دورات قصيرة لتعريفهم بالمبادىء والأسس العلمية للادارة وكيفية تطبيقها في الجمعيات التعاونية .

٧ ـ تكتل الجمعيات معا للشراء من الخارج مباشرة بعد القيام بالدراسات الكمية والنوعية والتكاليفية اللازمة وذلك تحقيقا لمزايا الشراء بكميات كبيرة ، او اسناد هذه المهمة بكاملها او في أجزاء منها لاتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية .

٨ ـ العمل على توطيد العلاقات مع المساهمين والمستهلكين والموردين . الخ ببرامج علاقات عامة مدروسة .

٩ ـ دراسة مدى حاجة الكويت لجمعيات تعاونية صناعية وجمعيات تعاونية متخصصة بحيث لا تقتصر الحركة التعاونية على الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في الكويت . وتشجيع تكوين الجمعيات التعاونية الاستهلاكية للتعامل في الانواع المختلفة من السلع حتى لا تقتصر فقط على السلع الغذائية وانما يمتد نشاطها الى سلع وخدمات أخرى .

ويهم الباحثين هنا القول بأنه يجب القيام بدراسة الأطراف المختلفة المعنية بالتعاون في الكويت كالمساهمين والمستهلكين وخلافهم حتى يتم تقييم الحركة التعاونية في الكويت بصورة شاملة ودقيقة للتعرف على ايجابياتها وسلبياتها .

عوامل التخلف السياسي والاقتصادي في دول العالم الثالث

د. عمار بوحوش *

تمهيد

انه لمن الصعب على اي مفكر ان يضع مقياسا لتحديد نوعية الدول التي يصح لنا ان نعتبرها متقدمة والدول التي يمكن ان نقول عنها بانها متخلفة . ومصدر هذه الصعوبة هو ان التخلف السياسي مرتبط بالتخلف الاقتصادي ولا يمكن فصلهما في اية دراسة تحليلية عن بعضهما البعض . فاذا كانت هناك بعض الدول المنتجة للبترول غنية ومعدل دخل افرادها يفوق معدل دخل بعض الدول الصناعية فهذا لا يعني ان الدول الثرية قد انتقلت من صف الدول المتأخرة الى صف الدول المتقدمة ، لان التقدم الحقيقي لا يقاس بما تجلبه الثروة البترولية من عملات صعبة وانما يقاس بمدى مقدرة كل دولة على انتاج الالات الصناعية وقلة اعتمادها على المواد المستوردة من الدول الاجنبية . وحجتنا في ذلك هي ان الاعتماد على الخارج للحصول على المواد والالات الصناعية التي تعتبر اساسية لقطاعات الانتاج ، يعني الارتباط السياسي وخضوع الاختيارات الوطنية في دول العالم الثالث للنفوذ الاجنبي . وتبعا لذلك تكون النتيجة الحتمية طغيان المصالح الاجنبية على المصالح الوطنية وقهرها في عقر دارها .

واذا كان الثراء ليس هو مقياس التقدم لان الاعتبارات السياسية تجعل الدول المتقدمة صناعيا هي التي تتحكم في وسائل الانتاج ، فذلك لا يعني ان الابتعاد عن الدول المتقدمة ، التي يمكن وصفها بانها متلهفة للاستئثار بخيرات الدول النامية ، هو الطريق السليم الذي يقود الى طريق الخلاص من مشاكل التخلف السياسي والاقتصادي . فعلى العكس من ذلك ، ان الاحتكاك بالدول الصناعية يساعد الدول النامية على الاستفادة من خبرة الدول المتقدمة في ميدان التقنية والتعرف على الاكتشافات العلمية التي تمكن جميع الامم من محاربة التخلف في كل ميدان . وفي حقيقة الامر ، فان الاتصالات بين الدول والافراد تعتبر ضرورية لان كل طرف في حاجة الى الطرف الاخر سواء لاستكمال ما ينقصه من مواد اولية او للاستعانة به للتغلب على المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تزداد تعقيدا بمرور الزمن . وهذه هي سنة الله في الحياة ، فالانسان بطبعه يميل الى التكيف مع رفقائه في هذا العالم ، فيحاول ان يفيد غيره بما يملك ويقنع الاخرين بتزويده بما هو في اشد الحاجة اليه . ولكن المشكل الذي يقف حجر عثرة في طريق تحسين العلاقات بين الدول والافراد

* د. عمار بوحوش، الاستاذ في كلية الحقوق ـ جامعة الجزائر.

هو تلهف القوي على هضم حق الضعيف وتسليط الضغط على من هو في مركز الضعف لكي يقبل بالشروط المجحفة التي فرضها عليه من هو في مركز القوى . وكنتيجة طبيعية لاصرار القوي على تغيير قوانين التعامل بين الافراد والدول ، تزول الثقة بين الدول والافراد ويحل محلها الجفاء ويقضى على روح التعاون وانعاش الصداقة الطيبة بين الامم .

الانسجام بين الجماعات هو المحرك الاساسي لاية نهضة

واعتراضنا على اعتبار مستوى الدخل القومي او عدد العمال الذين يتحصلون على دخلهم الشهري من القطاع الصناعي او الفلاحي كمقياس للتقدم في المجتمعات النامية يقوم اساسا على اختلاف وضعية دول العالم الثالث التي تمر بمرحلة مغايرة لوضعية العالم الغربي . فالدول المصنعة قد وجهت عنايتها الى البناء الداخلي منذ زمن بعيد فتمكنت من اقامة هياكل اقتصادية متناسقة وتداركت الاخطاء التي وقعت فيها مشاريع التنمية من حين لاخر . كما ان الدول الصناعية تبحث اليوم عن التقنيات الاضافية التي تمكنها من تدعيم اجهزتها السياسية والاقتصادية واستغلال ثرواتها وتجنيد الطاقات البشرية لتحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة . وقد تمت هذه العمليات المنسقة تدريجيا وبدون تدخل خارجي .

في حين ان الدول النامية لا تبحث عن التقنيات الاضافية ولكنها تريد بناء الهياكل السياسية والاقتصادية المتماسكة التي تكون قادرة على تحمل اعباء البناء الثقيلة والوقوف في وجه الزوابع القوية التي تهب عليها سواء من الشرق او من الغرب . واذا كان البنيان قويا ، فان حظوظ النجاح في معركة التشييد وتحقيق نهضة اجتماعية واقتصادية وسياسية تكون كبيرة . وبالاضافة الى التركيز على اقامة الدعائم الاساسية للنهضة ، فان دول العالم الثالث في حاجة للتفرغ الى مراقبة الجماعات المحلية التي تساهم في العمل اليومي لرفع مستوى الانتاج والتوفيق بين الجهات والمؤسسات المتنافسة على النفوذ والثروة وطرق العمل . ولكن التدخلات الاجنبية كثيرا ما تلهي قادة الدول النامية عن البناء الداخلي وتمنعهم من التركيز على المسائل الحيوية التي تهم شعوبهم .

واذا نحن القينا نظرة سريعة على تجربة اوروبا وحللنا المراحل التي مرت بها لتحقيق نهضتها السياسية والاقتصادية ، فاننا نجد التغيرات التي طرأت على الوضعية السياسية والاجتماعية والاقتصادية هي التي ادت الى ابراز نوع جديد من الادوار التي يقوم بها الافراد وخلقت نوعا جديدا من العلاقات بين الفئات العاملة في مختلف القطاعات . والعامل الاساسي الاول الذي ظهرت ملامحه في الافق الاوروبي نتيجة للتطورات الاقتصادية هو انتقال السلطة السياسية بالتدرج من يد الحكام الى الهياكل السياسية التي اصبحت قادرة على تحمل الاعباء الثقيلة وحل المشاكل التي تواجه السكان قبل استفحالها . اما العامل الثاني فهو قبول الافراد والجماعات بالعمل في نطاق القوانين التي تسطرها القيادة السياسية وعدم التمرد على هذه الاخيرة ما دامت القرارات تمثل الارادة الشعبية وليس ارادة الملك او العائلات الاوروبية التي كانت مستأثرة بالحكم . والعامل الثالث هو ان دور الحكومات الأوروبية قد تغير تبعا لتغير العلاقات التي تربط بين الافراد والمنظمات ، فاصبحت لا تكتفي بسن القوانين وحماية الملكية الخاصة بل تقوم بدور الحكم المنصف بين الفئات المتنافسة على الثروة والنفوذ وحماية مكتسباتها التي حققتها [1]

1 — Irving Louis Horowitz, «Three Worlds of Development» in **Reader in Political Sociology**, New York : Funk and Wagnals, 1968, pp. 165-179.

عوامل التخلف السياسي والاقتصادي في دول العالم الثالث

ان العبرة التي يمكن استخلاصها من التجربة الاوروبية في نظرنا ، هي ان رغبة الهيآت لاحراز التقدم العلمي وتقوية الدول سواء عن طريق اختراع اسلحة جديدة او توحيد الدويلات المتجانسة ، قد ضاعف ارادة الافراد لكي يتغلبوا على المشاكل التي تعترض سبيل تقدمهم بدلا من محاربة بعضهم البعض . وتبعا لهذا التطور ، تحولت الحكومات الى اداة موجهة ومشجعة للعمل الجماعي من اجل تذليل الصعاب التي تعترض طريق التقدم وتحقيق الانسجام بين الجماعات المجندة للعمل في كل قطاع . وبهذه الطريقة اصبحت سلطة الدولة مفروضة لا على الافراد فقط ولكن على الاشياء التي تعرقل المجهودات المبذولة لبلوغ الاهداف المنشودة .

الفنيون هم الدعامة الاساسية للتقدم

وطبقا لهذه التطورات الجديدة ، فان مقدرة الدول على تحقيق النهضات الصناعية والخروج من التخلف السياسي والاقتصادي يعتمد الى حد كبير على مدى نجاحها في تجنيد الطاقات الانسانية واستغلال ثرواتها الوطنية لفائدة الجماهير الشعبية . واعتماد الدولة على الاطارات الفنية لرفع مستوى الانتاج واختراع الالات الحديثة معناه اعطاء صلاحيات جديدة وحق اتخاذ القرارات التي يتوقف عليها مصير الشعوب . وتبعا لهذا التغير يمكن ان تنتقل السلطة السياسية من يد الطبقة الارستقراطية وكبار ملاك الارض الى يد الفنيين المهرة الذين يحتاجهم المجتمع للاستفادة من خبراتهم في مختلف القطاعات من اجل احراز المزيد من التقدم السياسي والاقتصادي .

والمشكل الاساسي الذي عرقل التقدم وحال دون تحقيق نهضة اقتصادية في العالم العربي هو قلة الانسجام بين القيادات الوطنية وفئات الخبراء الذين يرغبون في توجيه سياسة الدولة طبقا لقوانين الخبرات الفنية التي اتبعتها معظم المنظمات الغربية . ولعله من واجبنا ان نلفت الانتباه الى ان هذه الظاهرة برزت في بعض الدول في اطار اخر يمثل العلاقة بين القيادات السياسية والاقليات المحلية . اذ ان غياب الانسجام بين الطرفين ادى الى عدم وجود تفاهم وثقة متبادلة بين القيادة والجماعات الفنية التي ترغب في فرض اختياراتها السياسية بطريقة خفية او علنية .

والمشكل الثاني الذي لا يمكن التغاضي عنه هو ان الخبراء قد وجهوا عنايتهم الكاملة الى وضع الخطط الدقيقة التي يرونها اساسية للتغلب على المشاكل السياسية والاقتصادية ولكنهم اهملوا الجوانب العملية التي هي التنسيق في العمل واتباع نظام محكم وكفيل بتحقيق الاهداف المسطرة في برامج التنمية الاقتصادية وخلق الوعي السياسي لدى المواطنين . فقد لاحظنا ، مثلا ان اغلب الخبراء والمخططين يعكفون على تقديم النظريات التي تبدو سليمة وكفيلة باخراج الشعوب من مرحلة التخلف الاقتصادي والسياسي والارتفاع بهم الى مستوى الدول المتقدمة وذلك باتباع الطرق الاتية :

١ ــ عدم التبذير واستعمال الموارد الاولية بدون اسراف
٢ ــ التخطيط في التنمية
٣ ــ رفع مستوى الانتاج
٤ ــ رفع مستوى الدخل
٥ ــ تحسين الهياكل السياسية والاقتصادية
٦ ــ خلق الوئام الوطني
٧ ــ الحرص على الاستقلال السياسي والاقتصادي

٨ ـ المحافظة على الديمقراطية السياسية[٢]

ولكن الواقع هو ان وضع الخطة شيء وتحقيقها شيء اخر . فالخطط تعبر عن التوقعات وامال المستقبل ولا تنقلب الى حقائق ملموسة الا بتوفر الجو الملائم والترتيبات الدقيقة التي يتحتم تطبيقها بكيفية محكمة .

والمشكل الثالث هو ان الطاقات الانسانية بالعالم العربي تكاد تكون مركزة في القطاع الفلاحي الذي يذهب انتاجه الى الاستهلاك من طرف السكان المتزايد عددهم بشكل مطرد . وفي الحقيقة ان هذا القطاع لا يكتفي بامتصاص الجزء الكبير من الطاقات البشرية ولكنه يستأثر بنسبة عالية من الاستثمارات المالية وذلك نظرا الى ان سكان الارياف الذين يشكلون نسبة عالية من السكان يعتمدون على الزراعة لكسب عيشهم . فعدم الاستثمار في القطاع الفلاحي يعني تجميد نسبة كبيرة من الطاقات الجماهيرية التي تعودت على كسب عيشها من خيرات الارض . والشيء المؤسف بالنسبة للاستثمارات الانسانية والمادية في القطاع الفلاحي انها غير مجدية ولا تساهم كثيرا في التوسع الصناعي ، وذلك لان الزيادة المطردة في السكان تلتهم اي فائض في الانتاج الفلاحي مما يجعل اثار التقدم في هذا القطاع ضعيفة او معدومة .

الاسباب الرئيسية للتاخر السياسي والاقتصادي في الدول النامية

اذا كانت كلمة «التقدم» كلمة حبيبة الى نفوس العديد من الافراد ، فهي كلمة مخيفة بالنسبة للافراد الذين يحتلون مناصب اجتماعية مرموقة ويتمتعون بميزات سياسية او اقتصادية . ولهذا فان الصراع الرئيسي الذي يشغل بال المجتمعات ويمنعها من توجيه طاقاتها الى العمل البناء هو ذلك التطاحن الذي يدور بين المستفيدين من اي تغير وغير المستفيدين . وبطبيعة الحال ، فان اي تغير يحصل سيفيد مجموعة على حساب مجموعة اخرى ، لان الامكانيات محدودة ومن الصعب تلبية جميع الرغبات في ان واحد .

ولكي نفهم حقيقة الوضع في الدول النامية والدول المتقدمة ينبغي ان نشير الى ان الجماعات المهنية قد تضاعفت اعدادها نتيجة للتوسع التجاري والصناعي ، مما ادى الى زيادة مشاكل الانظمة السياسية التي تسعى لتحقيق الانسجام بين الجماعات التي لها جذورها العريقة في العمل وتلك التي اصبحت تعمل بكل جهد للمحافظة على اوضاعها ومكتسباتها . والارتباك الذي تحدثه المواجهة بين التجمعات الجديدة والتجمعات القديمة ناتج عن تصلب كل منظمة وعدم تنازلها عن مطالبها الاساسية .

والسبب الاول الذي يعرقل ، مسير الدول النامية نحو تحقيق نهضة سياسية واقتصادية هو عدم شعور تجمعات الضغط المتنافسة على الثروة والنفوذ بالثقة في الاخرين INSECURITY . لانه يبدو لكل نخبة ان نجاح النخبة المنافسة لها يعني القضاء عليها في اخر الامر . وهذا الخوف يخلق الانشقاق في داخل

2 — Gunnar Myrdal, **Asian Democracy : An Inquiry into the Poverty of Nations.** New York : Pantheon Books, Twentieth Century, 1968, p. 2281

الحكومات لان القيادات تشتمل ، في العادة ، على عناصر مختلفة تمثل اغلب الاتجاهات السياسية الموجودة بكل بلد . وبالاضافة الى هذا الشكل ، هناك ايضا مشكل اخر يتمثل في كون جماعات الضغط في الدول النامية غيورة على قيمها وينقصها التالف والعمل المنسق بينها COHESIVENESS وهذه الحزازات تخلق تعقيدات للقيادة التي تحاول خلق الوئام وتوجيه الجماعات الى العمل بدلا من التربص لبعضهم البعض .

وليس هناك اي شك بان قلة الانسجام بين مختلف المنظمات الوطنية في الدول النامية قد تؤثر الى حد كبير بالتدخلات الخارجية من الدول الكبرى التي تحاول ان تلهي القيادات عن تكريس الجهود لخدمة القضايا الحيوية وذلك بتحريض الفئات الضعيفة على القوى التقدمية واثارة البلبلة في عقول الجماهير الشعبية . وهذه الحقيقة تعطينا فكرة صادقة عن الفرق الجوهري بين الدول الصناعية التي استطاعت ان تحسم الخلافات الداخلية بين مختلف الجماعات المتنافسة بدون تدخل خارجي ، والدول النامية التي تعاني من الانشقاقات الداخلية والتدخلات الخارجية في ان واحد . واعتمادا على هذه الحقيقة ، فان الدول التي وقعت بها ثورات شعبية وانصهرت جميع منظماتها في هيئة جماهيرية ، في امكانها الانطلاقة بسرعة اكثر من المجتمعات التي وقع فيها التغير بالقيادة فقط وبقيت الصراعات مستترة بين الفئات الاجتماعية [3]

المشكل الثاني هو ان الهياكل السياسية INFRASTRUCTURE قد غرقت في المشاكل المعقدة التي جاءت نتيجة للتقدم الذي احرزه كل بلد واصبحت تئن من هذا العبء الثقيل الى درجة ان القضايا الحيوية التي يتوقف عليها مصير الجماهير الشعبية قد تعذر البت فيها بطرق واقعية . وبالاضافة الى ذلك ، هناك الاجهزة الادارية التي اصبحت تمتص الجزء الكبير من اوقات السكان بحيث ان الوقت الذي يصرفه الناس في الانتقال من ادارة الى اخرى تجاوز الوقت الذي كان من المفروض ان يخصص للعمل والانتاج . والشيء الذي عرقل التنمية الاقتصادية وعرقل الاجهزة السياسية عن اداء مهماتها في دول العالم الثالث هو الفرق الشاسع بين رغبة الافراد في الاستفادة من عامل السرعة في تسابقهم مع الزمن وتصميم المسؤولين الاداريين على اخذ الوقت الكافي للتعرف على الجوانب الفنية لكل قضية تعرض عليهم .

وقصدنا من طغيان المشاكل الثانوية على المشاكل الرئيسية هو ان اغلب دول العالم الثالث لم تهضم جيدا فن تبسيط وتسهيل الاجراءات التي تمكن المسؤولين من مراقبة الامور بدقة وتلبية مطالب الافراد بصورة مستعجلة . وفي الحقيقة ، ان تسهيل الاجراءات الادارية يعتبر عاملا سياسيا مهما لان نجاح الموظف في تلبية طلبات السكان معناه زيادة الثقة الشعبية في النظام السياسي وتجاوب الافراد مع القيادة السياسية . واذا نحن ادركنا ان الثقة المتبادلة هي الركيزة الاساسية لاية خطة سياسية واقتصادية ، فانه من السهل علينا ان نفهم جيدا حقيقة هامة في حياة الشعوب وهي ان التعاون والثقة المتبادلة بين الحكام والمحكومين يعتبران شرطين اساسيين لاي نجاح سياسي واقتصادي .

والمشكل الثالث يتمثل في التحول الجذري الذي طرأ على العلاقات التقليدية بين الطبقة العاملة المنتجة وكبار الموظفين الاداريين الذين يشرفون على تسيير مختلف القطاعات العمومية . فبالرغم من ازدياد نفوذ الطبقة المنتجة وتصميمها على المساهمة في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالاختيارات السياسية والاقتصادية ،

---

3 — Horowitz, Op-Cit, pp. 165-179

فان المسيرين الاداريين يتمسكون ، في غالب الاحيان ، بنفوذهم ويستأثرون باتخاذ القرارات بمفردهم وبدون اي ضغط عليهم . وقد اعتبرت الطبقة المنتجة هذا التصلب في موقف المسيرين بمثابة تحدي او عدم اعتراف باهمية الطبقة العاملة التي لا يمكن حصر مجهوداتها في تنفيذ القرارات البيروقراطية بل ينبغي ان تمتد الى المشاركة الفعلية في رسم سياسة العمل واقتسام فوائد الانتاج .

وبدون شك ، فان المشكل لا يكمن في مسألة التنافس في النفوذ السياسي وخلق مصاعب في وجه الحكومات بقدر ما يكمن في انعدام الاطارات المنتظمة لاجراء الحوار والتعرف على نوايا الطرف الاخر . فالشيء المطلوب اساسا حصول نوع من التفهم لموقف كل جانب ووصول الافكار الجديدة الى عقول المسؤولين في قطاعي الانتاج والتسيير . والسبب الذي جعلنا نعطي اهمية كبيرة للمجالس التي تنشأ بقصد تقوية روح التفاهم والتعاون بين الاطارات المنتجة والاطارات المسيرة هو ان التنافس من اجل النفوذ وكسب الانتصارات السياسية يعتبر ظاهرة ملازمة لكل مجتمع يخوض معركة التقدم في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . كما ان ميدان التنافس قد اتسع نطاقه ولم يعد السباق بين القطاع العام والقطاع الخاص او القطاع الوطني والقطاع الاجنبي وانما اصبح السباق الان بين مختلف القطاعات العمومية التي تتغذى من الضرائب المفروضة على الافراد وممتلكاتهم وتستمد قوتها من استغلالها للثروات الوطنية. ولهذا فان الصراع بين اطارات الانتاج واطارات التسيير لا جدوى منه ما دامت الدولة هي التي اصبحت ، بصفة عامة ، تشرف على وسائل الانتاج وحماية الافراد من اي تلاعب بخيرات الشعب .

المشكل الرابع يكمن في اسلوب القيادة وطريقة تجنيد الجماهير الشعبية لخدمة البلاد والخروج بها من مرحلة التخلف السياسي والاقتصادي الى مرحلة التقدم والرقي . وبطبيعة الحال ، ان شخصية رئيس كل دولة لها طابعها الخاص وخاصة الطريقة التي يتبعها لتحديد الاختيارات السياسية وكيفية تحقيق الاهداف البعيدة والقصيرة المدى . والنقطة التي يتوقف عليها مصير الشعوب هي مقدرة القيادة على تخفيف حدة التوتر الذي يسود الفئات المتنازعة واقناعهم بضرورة التمشي مع القرارات السياسية التي تمت الموافقة عليها بدون تردد او تخوف . ومعنى هذا ، ان القيادة تتحمل مسؤولية كبح جماح الهيئات المتصارعة على المصالح الخاصة او الاشياء التي تعود عليها بالفائدة ، وخلق نوع من العدل والانصاف بين المنظمات الضعيفة والقوية وتوزيع الثروات والفوائد بطريقة عادلة . وفي حالة نجاح القيادة في اقناع جميع او اغلب الهيئات الشعبية بسلامة قراراتها ، فانها تتحول الى قوة قادرة على تجنيد الطاقات البشرية والمالية لخدمة القضايا الاساسية التي تهم الشعب باكمله .

ان الجماهير ، في نظرنا ، في حاجة ماسة الى العثور على القائد الذي يمثل الرغبة الشعبية وليس رغبة جماعات معينة وخاصة ان الاغلبية الساحقة من السكان غير قادرة على تغيير مجرى الامور او الحد من نفوذ جماعات الضغط . وحالة فرنسا في الخمسينيات تعتبر ، في الحقيقة احسن مثال على ما ذكرناه انفا . فبالرغم من كون فرنسا دولة متقدمة ، فان الحكومات الفرنسية قد وجدت نفسها عاجزة ، في اغلب الاحيان ، عن انتهاج سياسة وطنية تضمن لها مواصلة التوسع الاقتصادي والتغلب على الازمات السياسية التي كانت تواجه فرنسا . وهكذا ، اصبح البرلمان الفرنسي عبارة عن منصة لتبادل التهم بين الاحزاب التقدمية والاحزاب اليمينية ، وكل فئة تسعى لادانة الفئة المعادية واتهامها باتباع فكرة مضادة لمصلحة فرنسا . وقد استطاعت فرنسا ان تتغلب ، تدريجيا ، على ازمتها السياسية في سنة ١٩٥٨ وذلك عندما تسلم الجنرال ديغول زمام الامور السياسية وغير الدستور لكي يتسنى له ان يكون المعبر الحقيقي عن رغبة الشعب الفرنسي ويتخذ القرارات بعد استشارته في الاستفتاءات التي تنظم عندما تدعو الحاجة الى ذلك .

المشكل الخامس هو ان ثروات دول العالم الثالث لا تستغل في اماكن استخراجها وانما تصدر بارخص الاثمان الى الدول المتقدمة التي تحولها الى منتوجات صناعية وتزيد في نسبة رفع مستوى انتاجها . ان حصول الدول المتقدمة على المواد الاولية بارخص الاثمان ، ثم اعادة تصدير بضائعها الى دول العالم الثالث باغلى الاثمان ، قد جاء بمثابة نعمة على اقتصاد الدول المصنعة . اذ ان مصانع الدول المتقدمة لا تكتفي بامتصاص الثروات المعدنية وانما تستنزف اموال الدول المتاخرة وذلك عن طريق تصدير بضائعها الى اسواق الدول النامية .

وبالاضافة الى ذلك ، يوجد مشكل اخر له ارتباط وثيق بالمشكل السابق وهو سيطرة الشركات العالمية على المؤسسات المالية في العالم . فالاموال التي تملكها الشركات العالمية التي يوجد مقرها الرسمي في الولايات المتحدة تقدر بحوالي ١٢٥ مليار دولار امريكي [4] . والمشكل هنا هو ان هذه المؤسسات المالية العملاقة اصبحت قادرة على التلاعب بالثروات والتاثير على اقتصاد الدول النامية وذلك عن طريق تحويل الاستثمارات من دولة الى اخرى او من قطاع الى اخر . وحسب بعض الاحصائيات التي اطلعنا عليها مؤخرا ، فان شركة «ارامكو» قد ارتفعت ارباح المساهمين فيها في مدة خمس سنوات (١٩٦٩ــ١٩٧٣) بنسبة لاتقل عن ٢٥٠٪ [5]

وقصدنا من هذا المشكل الذي يعرقل تقدم الدول النامية هو انه من الصعب احراز اي تقدم اقتصادي ما دام العالم يتخبط في ازمة نقدية حيث يوجد نوع من الدولار يصرف في امريكا ويدعم الاقتصاد الداخلي لهذا البلد ، ودولار اخر يؤثر على اعصاب البشر ويتحكم في مصير دول العالم . وهكذا نرى اليوم الصراع يدور بين الامريكيين والاوروبيين حول حماية مصالحهم الاقتصادية من ازمة التضخم المالي ، في حين ان دول العالم الثالث هي التي تتضرر اقتصادياتها من اي كتلة اخرى . فالاروبيون يقولون اليوم : دع امريكا وشانها ولنركز على حماية الاسواق الاوروبية . والامريكيون يقولون من جهتهم : لنترك الدولار ضعيفا لانه لا يضر اقتصاد امريكا في الداخل ، اذ يساعدها على تصدير بضائعها الى الخارج [6] . وكما قال الرئيس الفرنسي الراحل جورج بومبيدو. فانه لن المؤسف ان ينخفض الدولار من الناحية الواقعية (وليس من الناحية النظرية) بنسبة ٣٣٪ في خلال ٢٤ شهرا. وبطبيعة الحال، فان تضخم الدولار في داخل الولايات المتحدة كان طبيعيا ولم يتضرر منه الاقتصاد الامريكي. لكن اقتصاد اوروبا ودول العالم الثالث تضرر كثيرا من هذا التضخم المالي.

والمشكل السادس يكمن في افتقار الدول النامية الى وجود طبقة كبيرة الحجم ، تشتمل على نسبة كبيرة من الافراد القادرين على تنشيط الاستثمارات والتجارة والتعاون في الداخل في اطار التنمية الاقتصادية واستغلال الثروات المعدنية والبشرية . والصعوبات التي تعترض قيام طبقة متوسطة نشطة تتمثل بصفة خاصة في امكانية التاثير على الاختيارات السياسية وخلق مضايقات للقيادات الوطنية التي تتحمل مسؤولية

---

4 — C.L. SULZBERGER , **International Herald Tribune,** July 14-15, 1973
5 — Morton Mintz, **Washington Post,** March 29, 1974
6 — C.L. Sulzberger, **The International Herald Tribune,** July 14-15, 1973

التوزيع العادل للثروات وحماية المصلحة العامة. الا ان الواقع هو ان اي تقدم تحققه اية قيادة لا يمكن الا ان يكون مصحوبا بظهور طبقة متوسطة ذات نفوذ وثروة لان فتح المجال للنشاط الاقتصادي والاجتماعي يعني اتاحة الفرص للافراد النشطين الذين ينتهزون الفرص المواتية لتدعيم مكانتهم السياسية والاقتصادية .

وفي الحقيقة فان هذا الفراغ الاقتصادي والسياسي قد خلق صعوبات عديدة في وجه الدول النامية سواء في ميدان البناء الداخلي او مواجهة الدول الكبرى وشركاتها العملاقة . فعلى المستوى المحلى ، كان في امكان الدول النامية ان تجند اموالها للمشاريع الحيوية وتستثمر نسبة عالية في الصناعات الثقيلة ، لكن القطاع الخاص لم يلعب الدور المكمل للقطاع العام وبالتالي لم يساهم في تقوية البنية الاقتصادية وتشغيل اليد العاملة التي تبقى فائضة عن حاجيات القطاع العام . وعلى المستوى الخارجي ، نلاحظ ان الدول النامية لا تفتقر الى رؤوس الاموال الوطنية فقط ولكنها تحتاج الى الخبرة الفنية والاموال التي تستثمر لمدة طويلة من الزمن . وبطبيعة الحال ، تحصل الشركات الاجنبية التي تتعامل معها الدول النامية على ارباح كبيرة لكي تقدم خدماتها لاية دولة . وبذلك تشترط الشركات الاجنبية نقل الثروات الوطنية الى خارج البلدان النامية في مقابل مساهمتها في معارك البناء والتشييد (انظر الجدول الموضح لارباح شركات البترول في سنة ١٩٧٣) .

اسم الشركة	أرباحها في عام ١٩٧٣	نسبة زيادة الفوائد عن سنة ١٩٧٢
اكسون	٢،٤٤٠	٥٩ ٪
تيكساكو	١،٢٩٢	٤٥ ٪
موبيل	٨٤٣	٤٧ ٪
شيل	٣٢٣	٢٨ ٪
يونيون	١٨٠	٤٨ ٪
سيتيز سيرفس	١٣٦	٢٧ ٪

اسم الشركة	ارباحها لمدة ٩ اشهر في عام ١٩٧٣	نسبة زيادة الفوائد عن سنة ١٩٧٢
غولف	٧٥٠	٪ ٦٠
ستاندارد اوف كاليفورنيا	٥٦٠	٪ ٤٠
ستاندارد اوف انديانا	٣٨٩	٪ ٣٢
اركو	١٧٨	٪ ٣٧
كونوكو	١٥٣	٪ ٢٣
فيلبس	١٤٣	٪ ٣٠

ومن المشاكل العديدة التي اثرت بصفة مباشرة على مشاريع النمو الاقتصادي بدول العالم الثالث نخص هنا بالذكر المواجهات العديدة والازمات السياسية التي برزت من حين لاخر بين الدول النامية والشركات الاجنبية حول كيفية استغلال الثروات او نسبة المشاركة في الارباح . ولا يليق بمقام دولة ذات سيادة ان تدخل في صراع مع مجموعة من الانتفاعيين الذين يحرصون على حماية مصالحهم الخاصة . فالمفروض في هذه الحالة ، ان تكون المواجهة بين المؤسسات الوطنية والمؤسسات الاجنبية التي لها اختصاصات متشابهة . وبذلك يتسنى للدول النامية ان تقضي على فكرة تعكير الجو بين الشعوب والدول من طرف مجموعة من الافراد الذين يجعلون من انفسهم جسرا للتعاون بين بلدانهم ودول العالم .

المشكل السابع الذي يعرقل محاولات الدول النامية للخروج من التخلف السياسي والاقتصادي هو موضوع الامكانيات المادية والوسائل التي تستعمل للتوسع الصناعي وتقوية قاعدة العمل للتقدم الاقتصادي . وليس هناك اي شك ، بان معركة البناء تتطلب الات مرتفعة الثمن ، وطرقا حديثة للمواصلات ومراكز تعليمية لتخريج الاطارات الفنية التي تكون المحرك الاساسي لعربة التقدم والانتقال من مرحلة التخلف الى مرحلة التقدم . وهذا معناه ، ان احراز اي تقدم اقتصادي وتطوير الموارد الوطنية في الدول النامية يتطلب مدة طويلة من الوقت لبناء الطرق وجلب الالات وخلق الاطارات الفنية . كما يعني ايضا ، وجود ثروات معدنية او بترولية في الدول النامية وذلك لكي تستعين بها هذه الدول في الحصول على عملات صعبة ودفع ثمن الالات المستوردة او على الاقل تبادلها مع دول اخرى لاقتناء المعدات الاساسية لقيام نهضة حقيقية بالبلاد .

وقد لاحظنا ان الدول المصنعة حاولت ان تقدم مساعدات فنية ومالية للتغلب على مشاكل التخلف الاجتماعي والاقتصادي ، ولكن هذه المساعدة لم تكن مجدية لان الدول المتقدمة كانت تحرص على بقاء اسواق الدول المتخلفة مكانا لترويج بضائعها ولا ترغب في تقوية مختلف الصناعات المنافسة لبضائعها . وحسب بعض الدراسات التي نشرت مؤخرا ، فان معدل المساعدات التي تقدمها الدول المصنعة الى الدول النامية تقدر ب ٩ مليارات من الدولارات كل سنة ، ولكن ٥ مليارات من هذه المساعدات تعود الى الدول المصنعة وذلك لدفع ثمن الديون وفوائد القروض ٧ .

ولكي نفهم جيدا ابعاد مشكل افتقار الدول النامية الى رؤوس الاموال لتمويل مشاريع البناء الاقتصادي ، ينبغي ان نشير الى ان اغلب الدول المتخلفة تعاني سواء من نقص الاموال الضرورية للاستثمار او من الارتباطات مع الشركات الاجنبية التي تستغل الثروات الثمينة الموجودة بأراضيها . والاحصائيات المتوفرة لدينا تشير الى ان الدول المتخلفة غير المنتجة للبترول قد دفعت كعملة صعبة للحصول على ما تحتاجه من الدول المصنعة في عام ١٩٧٣ ما قيمته ٥,٢ مليارات من الدولارات . ومن المنتظر ان ترتفع كمية العملات الصعبة التي ستدفعها الدول النامية الى الدول المتقدمة في عام ١٩٧٤ الى حوالي ١٤,٩ مليارات من الدولارات ٨ . والمشكل المطروح الان ، من اين ستأتي الدول المتخلفة بهذه الاموال لدفع ضريبة تقدمها ؟

ولا يفوتنا ان نلفت الانتباه الى حقيقة اخرى وهي ان العامل الزمني لا يخدم مصلحة الدول النامية . فاسعار المواد الاولية لم ترتفع بسرعة موازية لارتفاع اسعار الالات التي تصدرها الدول المصنعة . فالحقائق المتوفرة عن هذا الموضوع تشير الى ان اسعا ر المواد الاولية التي تصدرها الدول المتخلفة للحصول على المعدات الصناعية قد ارتفعت بنسبة ٤٥٪ في الفترة الممتدة من سنة ١٩٦٠ الى سنة ١٩٧٣ ، في حين ان اسعار المنتوجات الصناعية قد ارتفعت في نفس الفترة بنسبة ١٨٠٪ . ومعنى هذا ان الدول النامية تصدر ما يعادل اربع مرات من مواردها الاولية لاستيراد نفس الكمية من المنتوجات الصناعية التي كانت تحصل عليها في عهد الاستعمار ٩ .

لا بد من احلال التعاون محل الاستغلال

ان الحديث عن العمل للخروج من التخلف السياسي والاقتصادي لا يمكن فصله عن التطورات الحديثة في العلاقات الدولية . فمنذ حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، استعمل العرب سلاح البترول بدقة ومهارة وغيروا مجرى الامور بفضل وحدة الصف والحصول على ثمن لبترولهم يتناسب والثمن الحقيقي لهذه الثروة العربية . ومقدرة العرب على مواجهة التحدي الغربي والحصول على عائدات لا يستهان بها من البترول ، تعني خضوع الدول المصنعة لمطالب العرب والتعامل على اساس التعاون بدلا من السيطرة والاستغلال .

---

7 — Jacques Vignes, «Les Non-Alignés à l'O.N.U. : Grand Confrontation», **Afrique-Asie**, No. 50(18 Fevrier, 1974), p. 19
8 — **Ibid**; pp. 20-21
9 — **Ibid**; pp. 20-21

كما اننا نعتقد ان هناك عوامل اخرى ستؤثر على سياسة التنمية بالدول المتخلفة وذلك مثل التنافس الذي بدأ يظهر بين الاقتصاد الامريكي والاقتصاد الاوروبي . بل انه في امكاننا ان نقول بان انتعاش اقتصاد اوروبا الغربية ومقدرتها على الوقوف بمفردها في وجه اي تكتل اقتصادي اوسياسي في العالم سيتيح الفرصة لدول العالم الثالث لكي تتعامل مع كتل اخرى غير الكتلة السوفياتية والكتلة الامريكية . وتشبع اقتصاد دول اوروبا الغربية يعني الاستغناء عن الاستثمارات الامريكية ، وبالتالي نزول امريكا عن عرشها والتعامل مع دول اخرى في اطار المساواة والند للند.

وبدون شك ، فان الدول المنتجة للبترول قد خلقت الجو الملائم للتعاون المثمر بين الدول المصنعة والدول المتخلفة حيث ان مواصلة التوسع الاقتصادي في الدول الغربية نفسها اصبح يتوقف على الطاقة التي تأتي من الدول السائرة في طريق النمو . والاحصائيات التي اطلعنا عليها مؤخرا تشير الى ان اقتصاد الدول المتقدمة يعاني من مشكل انتقال جزء من ثروات الدول المصنعة الى الدول المنتجة للبترول . فمثلا ، ستدفع الدول الغربية الى الدول المنتجة للبترول ما قيمته ١٠٨,٥ مليار دولار في ١٩٧٤ وذلك لكي تحصل على حاجيتها الاساسية من البترول . وستكون هذه المبالغ موزعة بين المجموعات الاتية :

١ ــ الولايات المتحدة الامريكية ٢٥ مليار دولار[11]
٢ – اوروبا الغربية ٥٥,٥ مليار دولار
٣ – اليابان ١٨مليار دولار
٤ – الدول النامية ١٠مليار دولار

الا ان وجود الاموال لا يكفي وحده لتحقيق نهضة اقتصادية في اي بلد ، فلا بد من قيام تعاون نزيه بين الدول التي تتوفر لديها الخبرة العلمية والدول التي تزخر اراضيها بالمواد الاولية . ان العائق الكبير لخلق الانسجام بين الدول المستهلكة والمنتجة للنفط قد ازيل تدريجيا من طريق التعاون وذلك عندما رضخت الدول المصنعة للامر الواقع واعترفت بحق الدول المنتجة للمواد الاولية في رفع اسعار ثرواتها وانهاء الاستغلال الخفي من طرف الشركات العالمية . والشيء الذي ينبغي مراقبته في المستقبل هو مدى رغبة الدول المصنعة في التعاون مع الدول النامية ودفع الثمن الحقيقي للمواد الاولية مقابل الحصول على الطاقة والمحافظة على نسبة الزيادة والتوسع في الانتاج الصناعي .

---

10 — **International Herald Tribune,** November 8,1972
11 — **LE MONDE,** 10-11 Fevrier, 1974

الجو القيمي للتقدم العلمي والتكنولوجي

الدكتور صفوح الاخرس

ان البحث في الجو القيمي للتقدم العلمي والتكنولوجي متعدد الجوانب ، متشعب النواحي ، ومحاولة عزله عن محتواه البيئي والمادى تحرمه من عناصر الحياة ذاتها .

غير انه لا بد من عرض وجهة نظر حول ضرورة التركيز على هذا الجو القيمي الذي يؤثر باتجاهات متعددة سلبا وايجابا .

فهو اما ان يعمل على الحد من نمو العناصر الأساسية للتقدم العلمي والتكنولوجي او يعمل على تفتح براعمها لتؤتي اكلها وتحقق غاياتها :

فنجاح طليعة من العلماء في تكوين ظروف موضوعية للتقدم العلمي والتكنولوجي ، يرتبط بمدى انتظامهم بمؤسسات علمية تعمل في جو اجتماعي علمي . ان هذا الافتراض يمدنا بعناصر اساسية في التحليل تتمثل في شرح بعض الشروط الاجتماعية التي تعمل على تكوين الاساس الصحيح للتقدم العلمي والتكنولوجي .

وأهم تلك الشروط هي :

١ ــ القضاء على المعارف الشائعة في المجتمع ،
٢ ــ دفع الافراد الى المشاركة في النشاطات الحيوية بالقضاء على ظاهرة اللامبالاة والسلبية ،
٣ ــ زيادة فعاليات المؤسسات التعليمية والثقافية .

اولا ــ القضاء على المعارف الشائعة في المجتمع

ان انتشار المعارف الشائعة في المجتمع التي لا تستند الى اساس علمي يحدد كثيرا من فعالية العنصر البشرى في تكوين البيئة الاساسية للتقدم العلمي والتكنولوجي . ويبلغ هذا الحد درجة الخطورة عندما يشكل مع بعض العناصر الأخرى نظاما اجتماعيا متكاملا يسيطر على الافراد في سلوكهم المهني والاجتماعي ، ويصبح كلا لا يتجزأ من قيمهم الاجتماعية السائدة التي تلازم المجتمعات لفترة طويلة بالرغم من دخول عناصر جديدة في التقدم ، فقد يأخذ بعض الافراد بمعطيات التقدم التكنولوجي غير انهم بتأثير تلك القيم السائدة ، لا يملكون القدرة على تمثل هذه المعطيات التمثل الصحيح . فتصبح القيم الاجتماعية السائدة عقبة في تطبيق التكنولوجيا مع ان وسائلها باتت معروفة عند أولئك الافراد .

الدكتور محمد صفوح الأخرس خبير في المعهد العربي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي استاذ منتدب في جامعة الكويت

ولا سبيل الى تمثل هذه المعطيات الا بطرد تلك المعارف الشائعة ، وتكوين وعي علمي اجتماعي يحل محل القيم التي كانت سائدة في المجتمع . وفي المجتمع العربي ما زالت تنتشر بين قطاعات واسعة من أفراد تعميمات شائعة لا تستند الى حقيقة علمية فتنعكس على سلوكهم وتحد من قدرتهم على الربط بين العلة والمعلول .

واذا ما اردنا ان نعدد الاقاويل الشائعة في مجتمعنا ، فسوف يأخذ ذلك منا وقتا غير قصير . على ان هذا الموضوع مهم للغاية والنفع فيه كبير لمن اراد ان يميز بين الاقاويل الشائعة والمعارف العلمية . وايراد بعض الامثلة من واقع مجتمعنا العربي يسهم في توضيح بعض الافكار السابقة .

فمن الاقوال الشائعة مثلا بين كثير من الناس في المجتمع ان حك كف اليد اليمنى ينبيء عن استلام المرء لمبلغ من المال ، كما ان حك الحاجب الايمن يدل على ان صديقا سوف يزور المنزل ، واذا ما قلم الانسان اظافره اثناء الليل فان احلاما مرعبة سوف تزوره الخ .... (١)

هذه الاقاويل ، وما ما ثلها ، تندرج في قائمة المعارف غير العلمية . فهي ، **اولا** : لم تأت نتيجة بحث علمي . ومتغيراتها ، في حديها (حك كف اليد اليمنى وقبض الدراهم) ، **غير مترابطة وغير متلازمة** ايضا . وبصورة أوضح ، انه لا يصاحب كل حك للكف اوللحاجب ، قبض للدراهم او استقبال صديق . بل في كثير من الأحيان يتحقق الحد الأول دون تحقق الحد الثاني . وقد يتحقق الحد الثاني دون تحقق الحد الاول . فقد نقبض دراهم ويزورنا صديق دون ان نشعر بحك كف اليد أو الحاجب ، وبلغة البحث العلمي ، ان قاعدتي التلازم في الحضور وفي الغياب لا تتحققان في أطراف الاقوال السابقة ، أو " المعادلة " المطروحة .

ثانيا : ان معرفتنا لتلك العلاقات لم تأت **بعد استقراء لعديد من الحوادث على عديد من الافراد** . فمع ان معرفتنا لتلك " العلاقات " قد جاءت نتيجة **تصادف** (حك الحاجب) مع **بعض** الخبرات الاخرى (استقبال زائر) التي تعرض لها **بعض** الاشخاص فقط ، غير اننا لم نستقريء تلازم الوجود مع تلازم الغياب على مجموعة كبيرة من الناس ، **فالانتقال من الجزء الى الكل هنا انتقال ناقص وغير عام** ، ولا يصح ان ننتقل من حوادث جزئية الى تعميمات كلية الا بعد ان نتأكد من صحة تمثيل العينات ، الجزئية الى مجموعة اوسع من السكان . وهناك اساليب معروفة لطرق اختيار العينات وكيفية التأكد من صحة تمثيلها لجموع السكان يمكن الرجوع اليها في كتب الاحصاء الاجتماعي وحسبنا ان نقرر هنا ان حك اليد أو الحاجب لدى **بعض الناس وفي بعض الاوقات** لا يمكننا من التعميم على الناس **كافة** وفي الاوقات **كلها** ، انه تعميم خاطيء وغير عملي .

ثالثا : ان التأكد من صحة " العلاقات " الشائعة لا يمكن ان يتم باتباع المنهج التجريبي او بتحكيم منطقة . فلا يمكن اعادة تكرار الحادثة او ضبط المتغيرات في اطراف العلاقة . فالحادثة هنا فردية ونتائجها خاصة ، بعكس القوانين العلمية التي تتميز بصفة الشمول والعموم .

أما المعارف العلمية فهي تتجمع بعد بحوث علمية في ظواهر مادية محسوسة ونحتكم فيها الى المنطق والتجربة معا .

ومع ان هذه المعارف العلمية قد تتبدل ويطرأ عليها بعض التغيرات الا انها تبقى ابدا حلقة من حلقات تطور العلوم وأساسا في بنيانها . ومجموعة الحقائق التي يعتقد بصحتها في عصر من العصور وفي مجتمع من المجتمعات تشكل ما يسمى بالنظام (System) أو المنظومة العلمية (Scientific System) .

---

(١) انظر الملحق رقم (١) الذي يسرد بعض الاقاويل الشائعة في بعض الاقطار العربية، ونحن بصدد جمع المزيد منها وتصنيفها وتبويبها حسب مواضيعها.

اذن لا بد من ان نفرق ما بين مجموعة من المعارف المتفرقة التي لا يربطها رابط وظيفي او منطقي ، وبين مجموعة من الحقائق ترتبط فيما بينها ترابطا يتمم فيه كل قسم القسم الاخر ، وتسهم كل مادة بشرح المادة التي تسبقها ، وتلقي الضوء على ما يعقبها . فالاجزاء في المنظومة العلمية مترابطة ترابطا عضويا يسهم فيها الاطار العام في فهم الجزء تماما كما تسهم دراسة الاجزاء في تحديد الاطار العام.

ومثل هذا الترابط العضوى والمنطقي والتطبيقي بين ميادين العلوم المختلفة لا نجده في زمرة الاقاويل الشائعة . فحادثة (حك كف اليد) لا تساعد على فهم ظاهرة (حك الحاجب) ، وهاتان الحادثتان لا تساعدان على فهم ظاهرتي (قبض الدراهم) و (زيارة الصديق) .

ثانيا ـ دفع الافراد الى المشاركة في النشاطات الحيوية بالقضاء على ظاهرة اللامبالاة والسلبية

تعتبر ظاهرة اللامبالاة من الظواهر الاجتماعية التي سادت معظم التجمعات البشرية عبر تاريخها الطويل ، وهي لا تزال تسود المجتمعات العصرية بنسب متفاوتة في القوة والعمق . وان تفاوت حدتها يرتبط بالظروف المرحلية السائدة في كل مجتمع من المجتمعات ، كما يرتبط بالعوامل التاريخية التي تمتد جذورها الى ماضي الامة وخصائصها الحضارية .

وقد انبرى لدراسة تلك الظاهرة ، كثير من علماء الاجتماع للتعرف الى اسبابها ، وبيان أثرها في تكوين صرح التقدم العلمي والتكنولوجي في المجتمع، وقليل منهم اصاب نجاحا في هذا المضمار ، وذلك لارتباط ظاهرة اللامبالاة بظواهر اخرى تتشابك معها ، فتطمس كثيرا من معالمها ، يضاف الى ذلك ان ظاهرة اللامبالاة ناجمة عن مجموعة من العوامل او الاسباب التي تتفاوت من مجتمع لأخر ، مما يجعل اطلاق التعميم العلمي على كل المجتمعات ، امرا صعب التحقيق في هذه المرحلة من تطور العلوم الاجتماعية .

واننا سوف نحاول طرح بعض الخصائص العامة للامبالاة من ان يتبع ذلك خطوة أخرى في الربط بينها وبين عوامل تقدم المجتمع علميا وتكنولوجيا ، ربطا يعتمد على دراسات ميدانية تستلزم وقتا ارحب ومجالا اوسع .

معنى اللامبالاة

تتمثل اللامبالاة في قلة مشاركة الافراد في النشاطات الحيوية في حياة الجماهير ، وهذه النشاطات متعددة ، الا ان بعضها هوالذى يؤثر في عملية التغير الاجتماعي . واخطر انواع اللامبالاة على سير التقدم هو ذلك الذى يصيب تلك النشاطات الفعالة ، مما يؤدى بالمجتمع الى حالة من الخمول والتأخر .

ومن هنا نرى ان اللامبالاة هي حالة سلبية ، بالامكان قياس درجتها على سلم اجتماعي خاص ، يتدرج من حالة سلبية كلية تمثل درجة الانعدام في المشاركة والاهتمام بشؤون المجتمع وقضاياه ، الى حالات اخرى اقل شدة من الحالة السلبية الاولى .

وعلى الطرف الثاني من القياس ، يمكن ان نحدد حالات ايجابية في المشاركة تنعدم فيها اللامبالاة لتصبح مشاركة فعلية في امور المجتمع وقضاياه . وهذه الحالة الايجابية تشابه الحالة السلبية في امكانية القياس وتسلسل الدرجات .

خصائص اللامبالاة ومؤشراتها

ان نشاطات الانسان متعددة في حياته اليومية ، ولكن بعضها فقط هو الذي يؤثر في عملية التغير والتقدم الاجتماعيين . ولهذا فقد ربطنا في تعريفنا لظاهرة اللامبالاة بين عدم المشاركة ونوع النشاط . فاذا كان النشاط حيويا وهاما بالنسبة لعملية التغير الاجتماعي ، فان الابتعاد عنه او المشاركة فيه ، يشكل حالة سلبية او حالة ايجابية على التوالي .

ان كل الخصائص تترابط بعضها مع بعض ، لتكون في النهاية سلوكا موحدا نحكم به على فرد معين بانه سلبي أو ايجابي . فاذا استشرى هذا السلوك الفردى ليصبح سلوكا جماعيا ، فاننا نجد انفسنا وجها لوجه امام ظاهرة اللامبالاة .

المفهوم العملى لظاهرة اللامبالاة

ان الظواهر الاجتماعية غالبا ما يترابط بعضها مع بعض ترابطا عضويا ووظيفيا ، فتشكل منظومة اجتماعية تخدم وظائف عامة تخص المنظومة ، ووظائف خاصة تتصل بالظواهر نفسها ، وبناء على ذلك فان البنية الاجتماعية تشمل تركيبا لمجموعة من المنظومات أو النظم الاجتماعية ، يتداخل بعضها مع بعض ، محققة بمفردها وبتداخلها وظائف خاصة بكل مؤسسة ، وعامة بالنسبة للمؤسسات ككل .

فاذا كانت صفة الظواهر الاجتماعية في المجتمع ، على هذا النحو من التشابك والتداخل ، فان منطق التحليل يفرض علينا تحديد تلك العناصر وتجسيدها وعزلها حتى يمكن قياسها وتشخيص مسبباتها .

ومن خلال هذا التحديد لمفهوم اللامبالاة ، نكون قد ابتعدنا عن المفهوم التجريدى لها واقتربنا من المفهوم العلمي لهذه الظاهرة ، الذى يخضع للقياس بمؤشرات عملية نجمعها بما يلي :

اولا : المصلحة الطبقية :

ان اصحاب المصلحة الحقيقية في عملية التغيير ، هم الذين يتوقع منهم ان يشاركوا في دفع عملية التغيير الى الامام . فالطبقة البورجوازية في اوروبا شاركت بشكل فعال في هدم اسوار الاقطاع ، انطلاقا من مصلحتها في بناء اسس جديدة ترتكز عليها النهضة الصناعية الحديثة .

غير ان هذه المصالح سرعان ما تعارضت مع مصالح الجماهير العاملة ، التي باتت تعاني من استغلال الطبقة الصناعية ، وهي من اجل رفع كابوس الاستغلال عنها ، انتظمت في مؤسسات ونقابات تشارك من خلالها في تحقيق مكاسب جديدة للطبقة العاملة .

وعلى هذا فان الطبقة صاحبة المصلحة الحقيقة في التغير الاجتماعي ، هي التي تسهم في المشاركة الفعلية في الحياة العامة ، وتقوم بدور قيادى في عملية البناء الحضارى . فاذا زالت تلك المصلحة ، بعدت الجماهير عن المشاركة ، واتخذت موقفا سلبيا تجاه الاحداث .

ولعل اولى المواقف الايجابية المنتظرة منها ، هي مرحلة رفض الواقع ومن ثم اتخاذ موقف ايجابي لتغييره وخلق مناخ ملائم لنمو بذور التقدم والتطور .

ثانيا : الوعي القومي

ان ارتباط الافراد بوطنهم يدفعهم الى المشاركة في شؤونه من اجل بناء المجتمع وتطويره . وكلما ازداد الوعي القومي او الشعور بالانتماء الى الامة ليصل الى درجة يطغي فيها على الارتباطات والولاءات المحلية ، ازدادت المشاركة من قبل الافراد من أجل السير حثيثا في طريق التقدم الاجتماعي .

ومن الملاحظ ان ظاهرة اللامبالاة تشتد حدتها وتعظم آثارها في اغلب الدول النامية . وهذا يعود بشكل رئيسي الى ضعف ترابط مفاهيم ، مثل : " الدولة والمجتمع " " والفرد " ، اذ انها تشكل حلقات شبه منفصلة تعترضها ولاءات محلية فردية ضيقة . ففي المجتمعات القبلية الزراعية تبرز شعارات مثل " انا وأخي على ابن عمي . وانا وابن عمي على الغريب " . ففي هذه الحالة تبقى المشاركة محدودة باطار ضيق لا تتعداه الى بقية افراد المجتمع ، بالاضافة الى عدم تفتح الوعي القومي وتفجره .

ان اللامبالاة هي لون من الوان السلبية في مرحلة عدم تفتح او نضوج الوعي القومي ومعرفة طريق التحرر .

ان الشعار السابق يتطور مع نمو الوعي القومي والشعور الوطني ، ليصبح الشعار التالي : ان العمل لسعادة افراد الامة يجب ان يكون مهما ، كالعمل لسعادة افراد العائلة او المجتمع المحلي

فمصلحة الفرد هي جزء من مصلحة المجتمع وتقدم المجتمع ينعكس على افراده .

ثالثا : الترسبات التاريخية :

في كل امة ترسبات تاريخية تعود الى الماضي السحيق ، تنتقل عبر الاجيال على شكل عادات وتقاليد وافكار قديمة . وبعض هذه الافكار هي نتيجة ترسبات لمراحل التخلف يلح عليها بعض الحكام ،(الذين يجدون في مشاركة الشعب في شؤون الدولة خطرا على وجودهم وذلك لترسيخها في الاذهان) وتغذيها قوى استعمارية تبث روح الاستكانة والضعف بين افراد الامة، لتامين مصالحها في ابعاد الشعب عن المشاركة الفعالة في اموره .

وفي هذه الظروف التي تمر بها الامة العربية ، يبرز دور الطليعة الواعية من افراد المجتمع على مسرح الاحداث ، لتعمل من خلال وعيها للواقع المتخلف ، على محاربة تلك التقاليد البائدة ، واحلال روح الايجابية والمشاركة مكان السلبية واللامبالاة ، وطرد الرواسب التاريخية المتمثلة في بعض الاقاويل الشائعة ، التي توحي بعدم التدخل في شؤون الامة خشية وقوع نتائج غير محمودة .. وهذا ما نلمسه تماما في حياتنا اليومية من خلال الاقاويل والامثال الشائعة التي تعود جذورها الى مراحل التخلف والاستعمار ، ومثالا على ذلك نذكر الامثال التالية :

" خير لا تعمل ، شر لا تلقى " " فخار يكسر بعضه " " ابعد عن الشر وغني له ". وعلى هذا يتردد كثيرا على الشفاه عبارات مثل :

" شو دخلك انت " و " ما دخلني انا " و " ما دخلنا نحن " .

رابعا : المؤسسات الاجتماعية والسياسية

ان تحديدنا لمفهوم اللامبالاة ، ارتبط بمدى مشاركة الافراد في عملية التغيير الاجتماعي . وعلى هذا فان دور المؤسسات الاجتماعية والسياسية يبرز بشكل واضح في افساح المجال امام الافراد لانجاز تلك العملية . وان اى غياب او قصور في عملية المؤسسة يؤدى بالضرورة ، الى ابعاد الافراد عن المشاركة الفعلية في قضايا الامة .

وتتفاوت حاجة المجتمعات الى ايجاد مثل هذه المؤسسات ، تبعا لظروفها التاريخة والمرحلية . فمن المعلوم ان مشاركة الافراد من خلال مؤسسات اجتماعية وسياسية ، لم تكن مطلوبة في عصور ما قبل الثورة الصناعية والثورة الفرنسية ، بل نلاحظ على العكس من انتشار مفاهيم سياسية عامة مثل ذلك : مفهوم " الحرية " " والديمقراطية " بمعناهما الواسعين المطلقين .

وهكذا كان (الملك) يستمد حقه في تقرير امور الدولة من الحق الالهي المقدس . ويسوى امور الدولة بقرارات يفرضها على الجميع . وما على الرعية الا الطاعة والتنفيذ ... كما ان اخلاق الرعية كانت تقاس بمدى طاعتها لاسيادها لا بمدى مشاركتها الفعالة في حياة المجتمع وتطوره .

ولكن بعد انتشار تعاليم الثورة الفرنسية واشتداد حركة الثورة الصناعية ، في اواسط القرن التاسع عشر ، برزت مفاهيم اخرى لم تكن موجودة من قبل .

ومن هذه المفاهيم : اللامبالاة " «السلبية، والمشاركة ، الفعالية " ، " الديمقراطية " و " المجتمع " . وان انتشار مثل تلك المفاهيم كان تعبيرا عن ضرورة المشاركة الفعلية في شؤون الدولة والمجتمع . فالديمقراطية اصبحت تعني مشاركة الافراد في انتخاب ممثليهم في النظام الراسمالي الصناعي ، انتخابا يشكل خطوة متقدمة عن معايير عدم المشاركة في عصور الاقطاع ، والملكية المستبدة ، بالرغم مما يحمل من قصور عن حقيقة الديمقراطية الصحيحة .

وكمرحلة متطورة ، برز مفهوم " الديمقراطية الشعبية " الذى يعني مشاركة الجماهير الواسعة مشاركة فعلية في عملية التقدم الاجتماعي ، من خلال مؤسسات يشرف على امور تنظيمها ممثلون حقيقيون لجماهير الشعب العاملة .

فالديمقراطية الشعبية اصبحت تمثل في رأى البعض ذروة مشاركة افراد المجتمع في تنفيذ اهداف الجماهير . وغيابها يعني غياب المشاركة وظهور حالة اللامبالاة .

خامسا : الارادة الواعية

ان المؤسسات السابقة تضعنا الان في مرحلة نهائية من التحليل . وهي تتمثل في ان صاحب المصلحة في عملية التغيير ، والذى يعي واقعه ، ويتحرر من سلبيات المرحلة التاريخية الماضية ، لا بد وان ينتهي الى مرحلة المشاركة الفعالة في ذروتها المتمثلة في الديمقراطية الشعبية . ولكن تمثل تلك العوامل ، لا يؤدى الى النهاية التي اشرنا اليها ، الا اذا توفرت الارادة الواعية والمسؤولة .

فهناك نفوس تريد الوصول الى ما تطمح اليه دون بذل اى جهد أو القيام بأى عمل ولا يمكن للأهداف بان تبصر النور ، الا بوجود عمل واع ومشاركة فعالة .

ان العمل بطبيعته شاق ومتعب ، وبعض النفوس لا تملك القدرة على مجابهة المسؤوليات وتحمل المشاق ، فتظل بعيدة عن اهدافها سلبية في مشاركتها لا مبالية فيما يحدث حولها . وعندما تجابه هذه النفوس بعض الفشل فانها تلقي اللوم على القدر والظروف وتتخذ من القضايا العامة موقفا سلبيا يعكس طبيعة هذه النفوس .

وهكذا فان التواكل الناجم عن العجز عن مجابهة الواقع وتحدى ما فيه من مشقات وصعاب ، قد يؤديان الى مرحلة الاستكانة التي تدفع الى اليأس والهروب من الواقع . حيث يجد فيها اللامبالي راحة واستقرارا زائفين ، وتلك اقصى درجة سلبية من حالة اللامبالاة .

وخلاصة لما ذكر :

نستطيع ان نقول : ان اللامبالاة هي أدنى حالة سلبية للمشاركة في الامور العامة . وتتمثل في رغبة الفرد ان يدع الامور تسير كما هو محدد لها ولا شأن له في تسييرها ... تلك الرغبة التي تنجم عن مؤشرات ذكرناها فيما سبق .

وان علاج تلك الظاهرة يتم بالرجوع الى مسبباتها الحقيقية ، اى في خلق الظروف الموضوعية التي تدفع الافراد الى المشاركة في عملية التقدم الاجتماعي وتحقيق مصالح ومكاسب عديدة لهم من جراء التغير المتوقع ، متسلحين في ذلك بوعي اجتماعي قومي صحيح ، وارادة واعية حرة ومسؤولة ، تمارس فعاليتها من خلال مؤسسات اجتماعية وعلمية وسياسية .

وفي تلك الظروف يبرز دور الطليعة في انجاز اعمال ايجابية فعالة حيث تقع عليها مسؤولية اضافية في المشاركة في عملية التوعية وانارة الطريق امام الجماهير الواعية ، لتحقيق اهدافها ، وبما ان دورها طليعي ، فان الاضواء اكثر ما تكون مسلطة عليها ، وهي اكثر من غيرها مطالبة بالعمل والمشاركة الفعالة وهذا يعني :

- اولا – ان تعي الطليعة دورها في المجتمع وعيا كاملا وصحيحا .
- ثانيا – ان يكون لدورها صلة بنوع العمل الذى تمارسه .

وعندها تنقلب المشاركة الى طاقة تبني قواعد التقدم والازدهار .

ثالثا : زيادة فعاليات المؤسسات التعليمية والثقافية

ان زيادة فعاليات المؤسسات التعليمية والثقافية تؤثر الى حد كبير في تكوين الأساس الصحيح للتقدم العلمي والتكنولوجي .

واذا كانت طبيعة الانتاج ووسائله ، تحددان شكل المنظمات الثقافية ودورها ، الا ان فعالية ووظيفة تلك المؤسسات شيء آخر ... اذ انها تعتمد على فعالية الاعضاء المشتركين فيها ، ومدى ادراكهم لوعيهم الاجتماعي ودورهم في تحريك المجتمع . فالفاعلية " الوظيفية " هنا اذن غير " التركيب البنياني "

ان فعالية الاعضاء تتأكد الى حد بعيد بوعيهم وثقافتهم . ففي مضمار التدريس مثلا ، نرى ان ثقافة المدرس ووعيه ، تشكل اساسا هاما لنجاحه في مهنته ، وفي المهمة التي يحمل عبء القيام بها .

ان بناء الاساس العلمي للتقدم لا يمكن ادراكه الا اذ قامت المؤسسات الثقافية بدورها الكامل في نشر الوعي الاجتماعي بين أفراد الجماهير العاملة .

ان المشكلة الاساسية التي تواجه مجتمعنا في هذه المرحلة التاريخية من تطوره ، هي التناقض المخيف بين " المجتمع الجديد " الذى نسعى الى الوصول اليه ، والمؤسسات الثقافية التي تعمل على تحقيقه .

فالثقافة يجب ان تأخذ دورا ايجابيا في عملية التحويل الاجتماعي وخاصة في تنمية الوعي العلمي الاجتماعي عند الجماهير العاملة . ان ثقافة الجماهير ووعيهم شرطان هامان من اجل تحقيق المشاركة في ميدان العمل والانتاج . وعلى هذا الاساس فاننا نؤكد على ان الثقافة لا يمكن بحال من الاحوال ان تكون منفعلة فقط مع اطر المجتمع سلبية أمام ظواهره وقضاياه ، انها فاعلة ومنفعلة في آن واحد تؤثر وتتأثر بأطر المجتمع ومنظماته الانتاجية ، كما ان المؤسسات الثقافية ضرورة ملحة لتحريك المجتمع ودفع عجلة التقدم الى الامام ... انها اداة رئيسية في عملية طرد ما يشوب افكار العامة من خرافات وأساطير تعود الى عهود التخلف ... وهي ان كانت من مستلزمات عصور الانحطاط والاقطاع فانها لا تتماشى أبدا مع مرحلة التصنيع والتحويل الاجتماعي .

وتتمثل زيادة هذه الفعاليات في عناصر متعددة أهمها :

أ ــ طبيعة المناهج التعليمية

ب ــ دور المثقف في بث تلك المناهج .

أ ــ طبيعة المناهج التعليمية :

ان الظروف الموضوعية المحيطة بالثقافة والفكر الانساني بشكل عام لا تنحصر اهميتها في تركيب ووظائف المؤسسات الثقافية ومدى فعاليتها فحسب ، بل تتعداها الى تحديد عناصر المنهاج ونمط الدراسات في تلك المؤسسات .

ولقد تأثرت الدراسات والمقررات الدراسية في الوطن العربي ، بالتطورات التي أصابت نظم الانتاج وعلاقاته واشكال الملكية في المجالين الزراعي والصناعي . وقد ترك هذا التأثير لمسات واضحة على جوانب الحياة العامة ، وكان من الطبيعي ان يعطي ابعادا جديدة لمحتوى وشكل الفكر العربي بوجه عام ، وبرامج الدراسة والانظمة التعليمية والثقافية بشكل أخص .

ففي ميادين الدراسات الانسانية : نرى أن تدريس الفلسفة بشكلها المطلق ، قد تضاءل بشكل واضح في الاونة الاخيرة ، وظهر اتجاه نحو تدريس علم الاجتماع وتفهم الاسس الذى يرتكز عليها ، والتأكيد على مواضيع معينة من خلال دراسة معطياتها ورصد ابعادها ، في وقت تشتد فيه الحاجة الى ان يلم الفرد بكل هذه المواضيع . ومن تلك المواضيع نذكر تلك التي تهتم بدراسة مفاهيم الحرية والديمقراطية ، والعمل ،

وشخصية الفرد وتكوينه الاجتماعي ودوره في بناء المجتمع ... وهذا ما ينسجم مع الاهتمامات المتزايدة بامور المجتمع وقضاياه ودراسة الامراض والآفات الاجتماعية التي ساهمت في تركها عهود التخلف ، بغية وضع الحلول المناسبة والناجحة التي تؤدى الى القضاء على هذه الامراض والوصول الى مجتمع سليم متقدم مزدهر .

ومن الواضح ان الادب العربي قد شهد تغيرا مماثلا في اطر ومناهج التدريس فعبرت التحولات الحادثة في التركيب الاجتماعي عن نفسها في نمط الدراسات الادبية المتطورة وفي اختيار النصوص الادبية المعالجة .

فمنذ أوائل الخمسينات وحتى منتصفها ، كان الادب العربي يدرس بحيث ان الجانب الفني في النصوص ، هو الذى يستأثر بالاهتمام الاكبر ، مع اغفال الجانب القومي والسياسي والاجتماعي في الادب ، ومع بداية التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسة في أواخر الخمسينات ومطلع الستينات ، بدأ الاهتمام واضحا بمعالجة المواضيع التي تشغل بال الانسان العربي وتسليط الاضواء على النواحي النفسية والاجتماعية فيه . فكان ان ظهرت الكتب والدراسات التي تنسجم مع الاتجاه العام لخط التطور ، ومع ما تتطلع اليه الجماهير العربية من آمال .

فبدات النصوص والنماذج الادبية من الشعر والنثر ، تعالج القضايا الاجتماعية والحياتية التي تحظى باهتمام الانسان العربي مثل : الفقر ، والتشرد ، والعدالة ، والاشتراكية ، والقيم ، والاخلاق ، والمراة ، والدعوة الى تحريرها وتعليمها ...

وبرزت سمات خاصة للأدب القومي ممثلا في الادب التحررى الذى تتناول معظم مواضيعه الدعوة الى محاربة الاستعمار واعوانه ، والتضامن ونبذ الطائفية وأسباب التفرقة ، معيدا الى الاذهان الصور المشرقة من تاريخنا العربي بكل أحداثه ومواقفه النضالية . هذا بالاضافة الى نزوح الأدب القومي الى القضايا المصيرية التي يعيش الانسان العربي احداثها ، موضحا ارتباط الوجود العربي ومصيره بوحدة اقطاره ، وتفاعل هذا المفهوم مع مفهوم التقدم والتحرر ، مؤكدا من خلال مواقفه ، ان المفهوم التقدمي للوحدة العربية هو من احد اسباب استمرارها .

ولم تقتصر ابعاد التطور على مجال الدراسات الانسانية فحسب ، فقد تعدتها الى مجالات العلوم الاخرى ، حيث ادخلت تغيرات كبيرة على المواضيع العلمية المتعددة التي تعالجها المناهج وذلك في مجال الرياضيات والعلوم والفيزياء والكيمياء والطبيعة بحيث اصبحت بعض ميادينها تساير التقدم العلمي وخاصة في مجال التطبيقات العلمية والتكنيكية .

أن التغير الاجتماعي قد أخذ ابعاده في كثير من المؤسسات الثقافية والفكرية ، الا ان جوانب متعددة من امور الثقافة بقيت متخلفة عن ركب التطور . ولقد كان لتخلف تلك الجوانب ، اثر بالغ في عرقلة تقدم المجتمع . اذ لا بد لمناهج التدريس والدراسات الثقافية والفكرية الاخرى ، ان تنطلق من اهداف الجماهير وتعالج القضايا المصيرية التي تواجه المجتمع ، وتهتم بالوسائل الضرورية لتقدمه . فالتطور الذى تسير به مناهج واطر التدريس . يجب ان ينسجم تماما مع معطيات الواقع الاجتماعي وظروفه ، والا حدثت هوة سحيقة بينهما تعكس التناقض بين بعض ملامح « المجتمع الجديد » واساليب التطور الفكرى القديمة .

ب ـ المثقف والتزامه :

ان المثقف ، بما يحمله من وجدان يرتبط بأمال الجماهير والامهم ، هو الذى تقع عليه مسؤولية تجاوز التخلف الذى يشوه معالم المجتمع الجديد . فهو من الطليعة ... والطليعة ملتزمة .. انها دائما في حركة وفعالية تبلور أهداف الجماهير وتعمل على تحقيقها ... ومن هنا تبرز الحقيقة الواضحة بان ا.ة لم ليس

بالضرورة مثقف ملتزم .

فلم يعد المثقف ذاك الذى يحمل شهادة عالية فقط . فقد بات المثقف الحقيقي من يتسلح بالثقافة والعلم والتحرر ، ويلم بألوان الحضارات المتنوعة ، ويتابع التطور العلمي والاجتماعي والاقتصادي ..... وهو الذى تحرر من الطابع المتخلف للقيم والتصورات والعادات ومن مظاهر السلبية والتواكل والوصولية ووضع ثقافته في خدمة المعارك المصيرية التي تخوضها الامة العربية .

ان اكثر صفة في المثقف الملتزم هو التزامه بقضايا الجماهير وتفاعله معها ، فالمثقف يجب ان لا يخشى اتهامه بالتحيز ، لأنه لا حياد في المواقف . وحتى الحياد نفسه فهو موقف ولكنه موقف اللامبالاة .

ان المثقف جزء من المجتمع وهو عضو من اعضائه ينتمي الى احدى فئاته وطبقاته ولذلك فانه لا بد ان يتأثر الى حد بعيد بمصالح الفئة التي ينتمي اليها . وبالتالي فهو يدافع عن مصالحها بالضرورة ويلتزم بأهدافها .

ونستطيع ان نقرر ان كل مثقف أو متعلم هو متحيز ، شاء ذلك أم أبي ، وعي ذلك ام لا ... وهذا التحيز لصالح الجماهير ، يجب ان لا يفهم كمرادف للتفكير الذاتي في البحث العلمي .

ان الموضوعية في البحث العلمي شي' ... والتحيز لنتائج البحث العلمي شي' آخر . فنحن يجب ان نكون موضوعيين في بحوثنا وعلمانيين في اجتهاداتنا ، ملتزمين بالقضايا المصيرية التي تواجه تطورنا ....

وفي هذا تكمن أولى واجبات المثقف العربي وهو يخطو في مسعاه لتحرير أفراد الشعب المنتج من قيود التخلف والاستغلال .

ومن المهم ان نشير هنا الى ان الثقافة ليست شيئا مطلقا في اهميتها بالنسبة لعامة الشعب ، بل يمكن ان نميز ، بين انواع من الثقافات ، تتفاوت من حيث ارتباطها بمصالح الجماهير او بمصالح فئة ضيقة من افراد المجتمع . ولا شك ان افضل نوع من الثقافات هو الذى يلتصق بالجماهير وحياتها اليومية فتصبح الثقافة ملكا للمجتمع ومحركة له .

ولهذا فان الجماهير تطالب السلطة باستمرار ، باتباع سياسة تعليمية تنبع من مصالحهم وتمكنهم من تحقيق انسانيتهم .

ان ثقافة لا تنطلق من الجماهير وتنتهي بها ، ولا تلتزم باهدافها ومصالحها ، ولا تساير بمعطياتها التقدم الاجتماعي أو ترصد ابعاد التغير والتطور ، لم تكن في يوم من الايام ثقافة حقيقية بمعناها الواسع ، وانما تبقى متقوقعة في زوايا الانعزالية ، بعيدة عن واقع الجماهير وتطلعاتها .

ان المجتمع العربي ، وهو يعاني في تقدمه من بقايا التخلف التي تعود جذورها الى مراحل تاريخية معينة مرت بها الامة العربية ، هو بامس الحاجة الى علماء ومثقفين يعملون من خلال الكوادر الفنية والمؤسسات الثقافية العصرية ، على النهوض به ورفع مستواه الاقتصادى والاجتماعي ، وتفجير الطاقات المادية والتقنية الخلاقة فيه ، واستخدام الاساليب العلمية الحديثة في الاخذ بسبل التقدم .

ملحق رقم ١

بعض الأقاويل الشائعة المنتشرة في بعض الاقطار في المجتمع العربي

* يعلل طنين الاذن اليمنى بان هناك جماعه يمدحون الشخص أما اليسرى فتعني انهم يذمونه .
* نعيق البوم له فال سيء عند الناس ويقولون انه يبشر بالخراب كما يعتقدون ان الطير اذا طار ناحية اليمين فالحظ حسن واذا طار نحو الشمال فالحظ سيء وقد اعتمد العرب في الجاهلية على ذلك . " السوانح والبوارح " .. الطيره
* صراخ الطفل مدة طويلة في اليوم له فال سيء وضحكه له فال حسن وكثيرا ما تحدث هذه الاشياء عند الاطفال فيقول الناس " خذ فالهم من اطفالهم " .
* اذا سال دم الانسان بنفسه ، اى دون سبب خارجي منظور ، فيتوقع زوال همومه واتعابه وهناك المثل القائل " من سال دمه زال همه " .
* اول انسان يقابله الشخص في الطريق يحكم على نفسه بالتفاؤل أو التشاؤم حسب محبة الشخص او كراهيته .
* هناك نجمة في السماء لها ذنب قصير ويحدد هذا الذنب بالنسبة للبلاد وله فال سيء على تلك البلاد .
* اجتماع الناس حول النار في الشتاء ، فاذا اصدر احد العيدان المشتعله لهبا قويا كان هناك جماعه يذكرون الشخص الذى أوقد النار .
* كسوف الشمس وخسوف القمر اذا كان لونه أسود فان الناس يتوقعون الحرب واذا كان له لون أبيض يقولون ان هناك شخصا له منصب كبير قد مات .
* ينصح الناس المراة التي تلد ولا يعيش لها أطفال ، ان تلبس حجله صغيرة في رجلها اليمنى وان لا تخلعها مدى الحياة أو يطلب منها ان تصطاد " بومة " أو طيرا مكروها وتضعه في وعاء وتغلق عليه بعد ذبحه وتحتفظ به .
* عندما يموت انسان ويذهبون لحفر القبر فاذا كانت الارض سهله وهينه في الحفر يتوقعون ان الشخص مؤمن وموته كان سهلا والعكس .

وقد يزرعون على قبره نوعا من الاشجار التي تتحمل الجفاف فاذا نما هذا الزرع كانت " حياته " في القبر حسنه .

* عندما يكون جماعه من الناس يأكلون ويدخل عليهم شخص فاذا كانوا في بداية الطعام يقولون له ان حماتك تحبك واذا جاء في النهاية فان حماته تكرهه .
* اذا صاح الديك قبل أوانه عند الصباح يكون هناك رجل متسلل أو لص .
* عند زواج الفتيات تشترى الاسره كيلو من الملح واذا حصل مكروه قبل نفاذ الملح يستدل ان الحياة الزوجية سوف تضطرب والعكس .
* اذا اشتدت الرياح فمن الشائع بأنه ستحدث حرب
* اذا كان المقص مفتوحا فمن الشائع بأنه سيحدث حتما شجار بين أفراد العائلة .
* اذا ولد طفل ومباشرة بكى ، فيخاف أفراد العائلة اذ يعتقدون بأنه ستصيب الأسرة فاجعة .

* اذا اقترب البوم من نافذة مستشفى . فيقول الجميع بأنه سيموت احد المرضى .
* اذا كسفت الشمس أو خسف القمر فهذا دليل موت عدد كبير من الناس .
* العروس يجب أن لا تزف الى زوجها ليلة الجمعة لأنه من الشائع بأنه ستعود الى بيت أهلها قريبا ولا توفق مع زوجها .
* واذا شبك شخص ما أصابعه بعضها مع بعض فانه سيشتبك الناس بعضهم مع البعض الآخر .
* واذا تعثر انسان ما وهو يأكل فهذا دليل بأن احد أعدائه يتكلم عليه .
* اذا كثرت العصافير والطيور في مكان ما وكثرت زقزقتها فهذا معناه بأن العائلة ستصاب بخير كثير وسيكون هناك عرس أو فرح .
* اذا شعرت فتاة ما بارتياح في قلبها فيقال بأنه سيأتي فارس أحلامها ليخطبها .
* يوم الخميس فصل لعدوك قميص .
* اذا مسحت القطة وجهها ونظفته يقال ان ضيفا سيحل على المكان .
* اذا رأى احد دجاجة أو حمامة ناشرة جناحيها وجالسة فانه يعتقد ان احد سيزوره او ان قريبا له سيأتي من السفر أو ان مكتوبا سيصل اليه .
* اذا رف جفن العين بأستمرار فان الشخص يعتقد ان شيئا سيئا سيحدث ، بذلك يسارع المصاب بوضع قطعة خشبة صغيرة على جفنه لكي يتحاش بها السوء .
* ان الزوج في ليلة زواجه يضرب زوجته ضربا مبرحا وهي لا تتكلم وهذا دليل على انها ستطيعه طول حياتها معه .
* هناك ايضا معرفة شائعة تقول ان رمي الاظافر في البيت يجلب لأهله الفقر .
* اذا حس احد بحك في كفه يفسر ذلك بأنه سيقبض دراهم .
* قالوا : اسأل مجرب ولا تسأل حكيم : الاعتماد على تجارب الاخرين للتخلص من الالآم والشفاء من الامراض .
* اخراج الأواني النحاسية من المنزل بعد العشاء وموت شخص من المنزل .
* كثرة النمل في المنزل وسفر أحد أفراد المنزل .
* كثرة الضحك واستمراره فترة طويلة وتوقع حدوث شر ومشاجرة والله يعطينا خير الضحكات .
* الاصابة بالعين وفقدان النعمة . فاعجاب الناس بصحة شخص أو جماله أو ماله واظهار الاخرين اعجابهم به يذهب المال ويفقد الانسان صحته وجماله .
* تفسير الاحلام والتشاؤم منها .
* قلع الضرس في المنام وحدوث الم معناها وفاة شخص قريب والحزن عليه .
* رؤية نهر جار في المنام معناها وصول رزقه واذا انقطعت مياه النهر معناه انقطاع الرزق .
* انجاب صبي في المنام معناه مصيبة قد تقع . اما البنت فمعناه توقع حدوث الخير " الصبي مصيبة والبنت دنيا " .
* رقم ١٣ تشاؤم وتعاسة . وكذلك التشاؤم من يوم الاربعاء .
* رؤية القط الاسود في الليل تشاؤم .
* ركوب حذاء على حذاء للتنبأ بالسفر .
* قرقعة الاصابع توجب الفقر .
* قلع السن في المنام ، دون حدوث ألم معناه وفاة شخص بعيد دون الحزن عليه .
* السفر صباح الجمعه ، وتنظيف البيت قبل ظهر الجمعه جالب للشر .
* وجوب كشف الراس وعدم تغطيته في بعض الحالات .

* زيارة المريض مساء الثلاثاء غير مستحبه .
* زقزقة العصافير في البيت ستدعى زيارة احد الغائبين ورؤيته .
* زرقة العين علامة على خبائة صاحبها .
* شرب اللبن مع أكلة السمك غير مستحب
* الصفير في الليل يجمع الجن .
* غرز سكين فوق رأس المغمى عليه من الصرع ـ يطرد الارواح الشريره .
* رش حب السمسم الاسود بين المواد ـ لزيادة بركتها .
* زحف الطفل القادر على السير ـ يبشر بقدوم زوار .
* شعل لفافة السيكاره (التبغ) من طرف واحد يعنى (العشق) .
* ورش الماء البارد يعني الفراق .
* ان القبله من العين تعني الفراق .
* اذا نبت السنان الاماميان للطفل (أولا) فال سيء لوالده .
* غسيل يوم السبت ، " الغسيل ما بينقى وصاحبه ما يبيقى " .
* اذا حدثت زيارة المريض يوم الاربعاء يقال انه سوف يموت .
* اذا أردت ضيفك أن يذهب تضع المقشة على القلبة وتشكل فيها دبوس .
* اذا أردت ان يكون في المنزل تشويش واصطدام فاقلب النعل على قفاه .
* العريس ليلة العرس يدخل منزله على قفاه (السبب حتى لا تطلق العروس) .
* اذا الفتاة كانت تنخطب يأخذون من أثرها بعض الشيء ويرمونه في البحر فعندها تنخطب .
* اذا واحد ضاع له حاجة يشرب شربه فيلاقيها .
* تفصيل يوم الثلاثاء وراثة .
* اذا شخط نجم فيقولون ان شخصا قد توفى .
* اذا برز الطير وهو طائر على انسان يقولون أنه سوف يرزق .
* الذى ينام عطشان يستيقيظ ويجسمه حزازه (عطاشة) .
* الذي ينهق يقولون بأنه سارق .
* الذى ترف عينه اليسار سوف يبكى لاستقبال والذى ترف عينه اليمين فسوف يبكى لوداع .
* ان وضع حبة فول بين النقود أو في المحفظة يزيد منها النقود .
* وضع الخبز تحت وسادة الحالم ليشفى من الاحلام فلا تعود اليه .

جدول الحياة المختصر للكويتيين لعام ١٩٧٠

د. عبد اللطيف عبد الفتاح ابو العلا *

مقدمه

جدول الحياة بمفهومه السائد هو تاريخ حياة مجموعة افتراضية من البشر يبدأ افرادها حياتهم في وقت واحد ثم ينتقلون الى فئات العمر المتعاقبة فيتعرضون بذلك الى معدلات الوفاه الخاصة بتلك الفئات العمرية والتى تسود في مجتمع ما فى فترة زمنية معينة فتتناقص اعدادهم حتى يفارق الحياه آخر فرد من افراد تلك المجموعة . ولهذا فتعتبر جداول الحياة احدى الاساليب المناسبة لتلخيص انماط البقاء او الفناء التى يمارسها سكان بلد ما اوجزء من سكان ذلك البلد فى تاريخ معين . كما انها تعتبر وسيلة مفيدة لتحليل تلك الانماط ولتحليل الخصائص السكانية الاخرى التى تتاثر بعامل الوفاه . ولذلك فقد استحوذت جداول الحياة على اهتمامات متزايدة من المعنيين بالدراسات السكانية والاجتماعية والشؤون الصحية سواء كان ذلك على المستويات الاقليمية او على الصعيد الدولى . كما تعتمد شركات التأمين عليها في تحديد دفعات عقود التأمين على الحياة .

وتقسم جداول الحياة بحسب اطوال فئات العمر لسكان الجدول الى نوعين : جداول الحياه الكاملة (Complete life tables) وهى تعرض التفاصيل المتعلقة باحتمالات الحياة للمجموعة البشرية على اساس سنوات العمر المفرده والنوع الاخر وهى جداول الحياة المختصرة (او المقتضبه) (abridged life tables) .

ونقوم بتلخيص تلك المعلومات وتعرضها بالنسبة لفئات عمرية اطول من السنة عادة ٥ أو ١٠ سنوات وذلك فيما عدا سنوات العمر الاولى (دون الخمس سنوات) حيث يفضل التبويب على اساس سنوات العمر المفرده هذا بسبب الحاجة الى تفصيلات اوفى بالنسبة لتلك الفئات العمرية ، اذ ان معدلات الوفاه الخاصة بها تختلف اختلافا واضحا في السنوات المختلفة لهذه الفئة وعلى الاخص بالنسبة للأطفال حديثى الولادة وفى الاشهر الاولى من طفولتهم المبكرة .

ولما كانت انماط الوفاه التى يمارسها افراد مجموعة بشرية معينة خلال فترة زمنية تتأثر وتتحدد بعدة عوامل منها الوظائف البيولوجية ومخاطر المهنة ومستوى الرعاية الصحية والتعليم والثقافة الصحية لذلك فقد تختلف تلك الانماط باختلاف النوع والجنس او محل الاقامة . فمن المعروف مثلا ان الذكور في مجتمع ما يمارسون معدلات وفاة تختلف عن تلك التى تمارسها الاناث فى نفس المجتمع . كما اثبتت العديد من الدراسات ان معدلات الوفاه للبيض من الامريكيين تختلف اختلافا واضحا عنها بالنسبة لغير البيض منهم كما تبين ايضا ان معدلات الوفاه للحضريين تختلف عن تلك المعدلات الخاصة بالمقيمين في المناطق الريفية . لذلك كله فانه عادة ما تعد جداول حياة مستقلة لتلك الفئات من البشر التى تختلف فيما بينها في نماذج البقاء او الفناء فتعد جداول حياة للذكور ومثلها للأناث مثلا ، كما تعد جداول حياة مختلفة بحسب اللون او تبعا لمحل الاقامة وبذلك يتمكن الباحث من دراسة ومقارنة انماط الحياة او الوفاة للفئات المختلفة من البشر .

---

* د. عبد اللطيف ابو العلا، اكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، جمهورية مصر العربية.

تركيب جدول الحياة

ان الخطوة الرئيسية فى اعداد جدول للحياة هى حساب معدلات الوفاة الخاصة بحسب العمر للمجموعة البشرية موضوع الدراسة ويرمز لها عادة بالرمز ن م س ($_n m_x$) ثم تحول هذه المعدلات الى احتمالات للوفاه بين العمر س ، س + ن اي ن ف س ($_n q_x$)* وتعين هذه الاحتمالات جدول الحياة تعينا كاملا . ويعتمد حساب قيم (ن م س) هذه على وجود توزيع للسكان (ذكورا واناثا) الذين يراد انشاء جدول حياه لهم وكذلك توزيع لوفياتهم كل بحسب فئات العمر المختلفة سواء كان ذلك على اساس سنوات العمر المفرده او مبوب فى فئات طول كل منها ٥ او ١٠ سنوات . وغنى عن البيان ان دقة القيم التى تحسب لاحتمالات الوفاه (ن ف س) تتوقف على درجة دقة قيم معدلات الوفاة الخاصة بحسب العمر (ن م س) التى تعتمد على درجة دقة وشمول البيانات المتاحة عن اعداد السكان فى فئات العمر المختلفة وكذلك وفياتهم المسجلة فى تلك الفئات .

ومن البديهى الا يشكل ذلك مشكلة ما بالنسبة للبلاد المتقدمة مثلا الولايات المتحدة الامريكية او المملكة المتحدة خاصة فى السنوات الاخيرة حيث تتوافر لتلك البلاد احصاءات تتميز بالانتظام والدورية والدقة والشمول . وتصبح عملية انشاء جدول للحياة لدولة من هذه الدول ليست سوى تطبيق مباشر لمعادلات معروفه سنعرض لها فى هذا المقال .

اما بالنسبة للدول غير المتقدمة احصائيا ومعظمها حديث العهد بتطبيق نظم تسجيل الاحصاءات الحيوية كما انها احدث عهدا بالنسبة للقيام باجراء تعدادات دورية للسكان ـ فان حساب قيم صحيحة لمعدلات الوفاه الخاصة بحسب العمر وبالتالى تقدير احتمالات الوفاه عند فئات العمر المختلفة يشكل ذلك مشكله كبيرة تحتاج الى معالجات خاصة سنورد بعضا منها فى جزء لا حق من هذا البحث .

بعض مصادر الاخطار الشائعة فى البيانات الاحصائية السكانية للدول النامية :

تتعرض البيانات الاحصائية عن السكان في الدول النامية الى اخطاء تنشأ عادة بسبب قلة الخبرة الفنية لتلك الدول بالاساليب الاحصائية الحديثة وشيوع الاميه وكذلك شيوع بعض القيم الاجتماعية التى تؤثر على دقة وشمول تلك البيانات وتتلخص هذه الاخطاء في :

١ ـ عدم الشمول(incompleteness) ويعنى ذلك مثلا الا تسجل بعض حالات الوفاه او بعض المواليد وهو امر شائع الحدوث فى البلاد غير المتطوره احصائيا حيث يسقط تسجيل بعض الاطفال حديثى الولادة خاصة من يتوفى منهم عقب ولادته مباشرة او بعد ذلك بقليل فلا يسجلون كمواليد ثم لا يسجلون كوفيات . كما قد لا يشمل تعداد السكان جميع السكان فى تاريخ اجراء التعداد خاصة اذا كان المجتمع يتعرض لحركة هجرة مؤثرة وكان التعداد يجرى على الاساس الفعلى .

٢ ـ الاخطاء في التبليغ عن الاعمار(age misstatement) سواء كان ذلك بالنسبة للاحياء وقت اجراء التعداد او بالنسبة للمتوفين وتنشأ هذه الاخطاء عن احد مصدرين اولهما التحيز لارقام معينـــة كالصفر او الخمســـه ويـــؤدى ذلك الى تراكم غـــير عادى فى الاعمـــار (age — heaping)

---

* معدل الوفاه الخاص بحسب العمر (age specific death rate)

لفئة العمر س الى س + ن = $\dfrac{\text{عدد المتوفين بين العمر س الى س + ن}}{\text{عدد سكان فئة العمر الى س + ن في منتصف السنة}} \times$ ك

حيث ك عدد مناسب ١٠٠٠ أو ١٠٠٠٠٠ مثلا .

السنوات المنتهية بالصفر او الخمسة مقابل نقص غير عادى عند الاعمار المنتهية بارقام اخرى اقل تفضيلا مثل ال ٩ او ١ . والمصدر الثانى هو الانتقال بالاعمار من فئاتها الصحيحة الى فئات اخرى اكثر شبابا او اكثر كهوله .

ويؤدى الخطأ من النوع الاول اى عدم الشمول الى تقدير غير صحيح لمعدلات الوفاة الخاصة بحسب العمر فتظهر اعلى من الحقيقة هذا ما لم يكن عدم الشمول في عد السكان وقت التعداد يعادله نقص بنفس الدرجة فى تسجيل الوفيات فى نفس فئات العمر . اما الانتقال بالاعمار الى فئات ادنى او اعلى فانه يؤدى الى تقدير معدلات وفاة خاصة خاطئة حيث تظهر وطأة الوفاه اعلى من الحقيقة عند بعض فئات واقل من حقيقتها عند الفئات الاخرى .

بعض الطرق المستخدمة في انشاء جداول الحياة للدول النامية

تعالج مشكلة انشاء جداول الحياة لشعوب الدول النامية او غير المتطورة احصائيا عن الطريق اى من الاسلوبين التاليين :

١ ـ جدول الحياة النمطية (**Model life table system**):

نظرا لافتقار معظم الدول النامية الى البيانات الاحصائية السكانية السليمة ـ ان وجدت ـ فقد اعد بعض خبراء الاحصاءات السكانية مجموعات نمطية من جداول الحياة ومتى تبين وجود تشابه بين انماط الوفاه فى الاعمار المختلفة لسكان اى من تلك الدول مع احدى تلك النماذج فانه يمكن الاعتماد على تلك النموذج فى انشاء جدول حياة لسكان تلك الدوله .

ولقد نشرت هيئة الامم المتحدة عامى ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ احدى تلك المجموعات النمطية كما قام كول ودمنى Coale, Ansley Jr. and Paul Demeny عام ١٩٦٦ باعداد مجموعات اخرى من تلك الجداول . فبالنسبة لمجموعة جداول هيئة الامم فقد قام خبراء من هيئة الامم بتحليل عدد كبير من جداول الحياه القومية بقصد استطلاع العلاقة بين قيم احتمالات الوفاة المتعاقبة

ف. ـ ٤ف١ ، ثم ٤ف١ ، ٥ف٥ ثم بين ٥فس ، ٥فس+٥

لقيم

وهكذا واعتمادا على العلاقات المتوسطة بين تلك القيم المتعاقبه فقد امكنهم تعريف او تعيين ٢٤ مستوى للوفاه . وعليه فان قيم ن فس اللازمه لانشاء جدول حياة لاى مجتمع بشرى تتعين بايجاد القيمة الاولى اى ف. وهذه بدورها تحدد المستوى المناسب من بين المستويات الاربعة والعشرين السابقة . وفيما يلى تلك المستويات وتوقعات الحياة عند الميلاد لكل من تلك المستويات (٦) :

المستوى	صفر	٥	١٠	١٥	٢٠	٢٥	٣٠	٣٥
توقع الحياة عند الميلاد	٢٠ر٠	٢٢ر٥	٢٥ر٠	٢٧ر٥	٣٠ر٠	٣٢ر٥	٣٥ر٠	٣٧ر٥
المستوى	٤٠	٤٥	٥٠	٥٥	٦٠	٦٥	٧٠	٧٥
توقع الحياة عند الميلاد	٤٠ر٠	٤٢ر٥	٤٥ر٠	٤٧ر٥	٥٠ر٠	٥٢ر٥	٥٥ر٠	٥٧ر٦
المستوى	٨٠	٨٥	٩٠	٩٥	١٠٠	١٠٥	١١٠	١١٥
توقع الحياة عند الميلاد	٦٠ر٤	٦٣ر٢	٦٥ر٨	٦٨ر٢	٧٠ر٢	٧١ر٧	٧٣ر٠	٧٣ر٩

ولاعتماد نموذج الامم المتحدة هذا على قيم وحيده لتعيين المستويات المناسبة فقد اعتبر نموذجا ذا مؤشر ومعلمه واحده One — Parameter system

ولما كانت الدول الغربية هى مصادر البيانات التى استخدمت فى انشاء مجموعة الجداول النمطية للامم المتحدة فقد انتقد بعض الديموجرافيين استخدام هذه النماذج فى انشاء جداول حياه للدول النامية . وتقوم اعتراضاتهم على اساس ان انماط الوفاه فى الدول المتقدمة تختلف عنها فى الدول النامية حيث يرجع هبوط معدلات الوفاه فيها اساسا الى ازدياد فرص الحياه للاطفال حديثى الولد وفى فترة طفولتهم المبكرة نتيجة لازدياد الرعاية الصحية واستخدام المضادات الحيوية وتنفيذ برامج للتثقيف الصحى . اما فى الدول المتقدمة فان الهبوط البطيء فى معدلات الوفاة فيعود الى ازدياد فرص المتقدمين فى العمر فى حياة اطول . ولهذه الاسباب فهم يرون ان مجموعة نماذج جداول الحياة للامم المتحدة تتفق بصوره افضل مع بيانات الدول الغربية .

ولقد وجهت نفس الاعتراضات الى مجموعات جداول كول ودمنى النمطية فقد بينت احدى الدراسات [٦] ان تقديرات معدلات وفيات الاطفال على اساس جداول هيئة الامم وجداول كول ودمنى لتركيا (٠٠ ٦٠ — ١٩٦٥) وكستاريكا (١٩٦٣) والمكسيك (١٩٦٠) وشيلى (١٩٦٠) والبنجاب (١٩٥٨) تقل عن المعدلات الصحيحة لوفيات الاطفال فى تلك الدول بنسب تتراوح بين ٪ الى ٪

٢ ـ معالجة البيانات الاحصائية عن السكان والمواليد والوفيات :

ونعنى بذلك ان ندرس البيانات الاصلية لاكتشاف الاخطاء التى تعرضت لها ثم تعالج هذه الاخطاء وتستخدم البيانات المصححة بعد ذلك فى حساب معدلات واحتمالات الوفاه ومن ثم يمكن اعداد جداول الحياه المطلوبه . وتشتمل معالجة البيانات على تقدير لنسبة النقص فى تسجيل المواليد والوفيات ودرجة شمول التعداد وكذلك استطلاع اتجاهات الاخطاء فى الاعمار . ومعالجة الخطأ من النوع الاول صعب للغاية ويتطلب توفر بيانات تمكن الباحث من تقدير حجم النقص فى العد والتسجيل اما الاخطاء فى الاعمار والتى تنشأ عن التحيز لاعمار تنتهى بارقام اكثر تفضيلا مثل الصفر او الخمسة وكذلك الانتقال بالاعمار الصحيحة الى اعمار ادنى او اعلى من الحقيقة فان ذلك عادة ما يعالج عن طريق الاستعاضة عن التوزيع العمرى بالسنوات المفرده بالتجميع فى فئات خمسية او عشرية تتناسب مع اسلوب التحيز المشاهد . فمثلا اذا كانت الاعمار المنتهية بالصفر او الخمسة تنال نفس الدرجة من التفضيل فان اختيار التجميع الخمس فى فئات تتركز حول هذين الرقمين اى ٣٣ ـ ٣٧ ، ٣٨ ـ ٤٢ ، ٤٣ ـ ٤٧ ، وهكذا قد يكون اختيارا مناسبا ثم تستخدم بعض الطرق الرياضية او البيانية او كلاهما معا لتمهيد قيم ن كس . ولقد اقترح الاكتواريون والرياضيون العديد من هذه الطرق [٩] والتى استخدمت فى تمهيد البيانات السكانية لبعض الدول قبل حساب جداول الحياة الخاصة بها . ومن الامثلة على ذلك الاساليب التى اتبعت فى اعداد جدولى الحياة السابع (١٩٠١) والثامن (١٩١١) لانجلترا وويلز [٩] وجدول الحياة القومى الثانى لمصر [٥] وجداول الحياة للولايات المتحدة الامريكية (١٩٤٩ ـ ١٩٥١) [٨] واخيرا جدول الحياة لمدينة الاسكندرية ١٩٦٠ [٤] وسوف نتعرض بايجاز لبعض هذه الاساليب فى محاولة لانشاء جدول حياه مختصر للكويتيين لعام ١٩٧٠ .

انشاء جدول الحياة المختصر للكويتيين لعام ١٩٧٠

لعله من الافضل ان نستعرض بايجاز موقف البيانات الاحصائية للسكان الكويتيين قبل ان نعالجها ثم نستخدمها فى انشاء جدول حياه لهم .

التكوين السكانى لدولة الكويت .

تبين نتائج التعداد الاخير لسكان دولة الكويت والذى اجرى فى ابريل ١٩٧٠ ان حوالى ٥٣٪ من جملة السكان كانوا غير كويتيين ولكنهم يتميزون بخصائص معينة تجعل الفائدة من انشاء جداول حياة لهم محدوده القيمة وتتلخص هذه الخصائص فيما يلى : ـ

١ ـ انهم ينتمون الى اكثر من ٣٠ دولة عربية وغير عربية من كافة قارات العالم . وهم بذلك يمثلون نماذج متباينة من انماط الوفاه كما ان بعض هذه الجنسيات محدود العدد للغاية مما لا يمكننا من انشاء جداول حياه لهم وحتى لو امكن ذلك فان تلك الجداول سوف تكون غير ذات قيمة تذكر .

٢ ـ يتميز غير الكويتيين بتركيب عمرى وبتوزيع بحسب النوع كلاهما غير طبيعى فمعظمهم من الذكور فى سن العمل اذ تصل نسبة النوع لغير الكويتيين ١٦٦ من الذكور فى المتوسط لكل ١٠٠ انثى (النسبة العالمية المعتاده هى ٩٥ : ١٠٠) كما ان نسبة من هم فى سن العمل من غير الكويتيين تصل الى ٦٢,٢٪ مقابل ٤٧,١٪ للكويتيين . ويرجع ذلك التباين فى التكوين العمرى والنوعى لغير الكويتيين الى الاسباب التى من اجلها قدموا الى الكويت وهى عادة اسباب اقتصادية او سياسية . ومجتمع بشرى كهذا غير طبيعى فى تركيبه علاوة على انه غير مستقر لا يسهل دراسة نماذج وفياته عن طريق جداول الحياة .

لذلك وبالرغم من ان اعداد غير الكويتيين تفوق الى حد ما اعداد الكويتيين الا انه للاسباب سالفة الذكر فقد رأينا ان نقصر عملنا فى الوقت الحاضر على الاقل على اعداد جداول الحياة للسكان الكويتيين .

نوعية البيانات السكانية للكويتيين :

دولة الكويت حديثة العهد بالتعدادات وبنظام تسجيل الاحداث الحيوية . فقد اجرى اول تعداد للسكان فى دولة الكويت عام ١٩٥٧ تلاه آخر فى عام ١٩٦١ وقد اجري التعدادان بتنظيم مؤقت مع ادارة الشؤون الاجتماعية فى ذلك الوقت . ثم اجرى التعداد الثالث عام ١٩٦٥ وكان الاخير فى عام ١٩٧٠ وقد قامت الادارة المركزية للاحصاء باجراء التعدادين الاخيرين . * ويجرى الاستعداد حاليا لاجراء تعداد عام خامس للسكان عام ١٩٧٥ .

اما بالنسبة لنظام تسجيل المواليد والوفيات فقد بدأ عام ١٩٦٠ فقط ولكن شهد عام ١٩٥٧ اول محاولة لحصر حالات المواليد والوفيات والزواج والطلاق فى الكويت وذلك حين تم حصر جميع تلك الاحداث التى وقعت خلال عام ١٩٦٥ على بطاقات خاصة اثناء عملية اجراء تعداد ١٩٥٧

ومع حداثة عهد الكويت بتعدادات السكان والتسجيل الدائم المنتظم للاحداث الحيوية ومع ارتفاع نسبة الامية (٤٧,٢٪ من جملة السكان الكويتيين الذي كانت اعمارهم ١٠ سنوات فاكثر عام ١٩٧٠ كانوا من الاميين) ** .

فلا غرابة ان تعانى البيانات الاحصائية للسكان الكويتيين من الاخطاء التى تشيع فى البلاد النامية والتى سبق ان تعرضنا لها من قبل . ويمكننا ان نوجز ملاحظاتنا على نتائج تعداد السكان لعام ١٩٧٠ وعلى البيانات الاحصائية عن الوفيات عن الفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧١ فى الاتى : ـ

---

* قامت الادارة المركزية للاحصاء بدراستين لتقدير اعداد السكان بدولة الكويت عن طريق العينة وذلك فى شهرى يناير ١٩٧٢ وفبراير ١٩٧٣ .

** مجلس التخطيط ـ الادارة لمركزية للاحصاء ـ المفكرة الاحصائية (١٩٧٣)

جدول الحياة المختصر للكويتيين لعام ١٩٧٠

١ ـ تعانى الاعمار المبلغ عنها سواء بالنسبة للاحياء او للمتوفين من تحيز ظاهر للرقمين صفر ، ٥ اذ تبين نتائج تعداد السكان لسنة ١٩٧٠ ان الرقمين صفر ، ٥ يحتلان المركزين الاول والثانى فى التفصيل على حساب الارقام المجاورة اذ يحتل الرقمين ٧ و ٩ المركزين الاخيرين وسوف يتضح ذلك من الجدول رقم ـ ١ ـ كما سيتضح ايضا عدم وجود اختلاف يذكر بين الذكور والاناث فى التحيز لارقام معينة .

جدول رقم (١)ـ الارقام الاخيرة لاعمار الكويتيين
الذين شملهم تعداد ١٩٧٠ مرتبة تنازليا بحسب درجة التفضيل

الرقم الاخير للعمر	صفر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩
ترتيب درجة التفضيل ذكور	١	٧	٣	٥	٥	٢	٨	٩	٦	١٠
اناث	١	٨	٣	٤	٦	٢	٧	٩	٥	١٠

هذا بالنسبة لنتائج تعداد السكان ، والصورة لا تختلف كثيرا بالنسبة لتوزيع أعمار المتوفين من الكويتيين والمسجلين خلال الفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧١ حيث يحتل الرقمين صفر ، ٥ المركزين الاول والثانى من حيث الافضلية فى الاختيار وكان الرقم ٩ هو اقل الارقام تفضيلا سواء بين الذكور او الاناث .

٢ ـ كما تعانى اعمار الكويتيين الاحياء منهم عند اجراء تعداد ١٩٧٠ او وفياتهم المسجلة خلال عام ١٩٧٠ من تحيز الى فئات العمر الشابة وفئات عمر الكهولة . وسوف يتضح لنا ذلك من استطلاع لتوزيع النسب المئوية للمعدلات المتعاقبة للوفاه فى فئات العمر المختلفة اى

$$\frac{م_{س+٥}}{م_س} = هـ_س ، س = ٥ ، ١٠ ، ١٥ \qquad \left(\frac{M_{x+5}}{m_x} = e^5\right)$$

معدلات الوفاة الخاصة بالعمر ن مس للكويتيين لسنة ١٩٧٠
والنسب المئوية لقيمها المتعاقبة

فئة العمر	الذكور		الاناث	
س الى س+ن	ن م س	م س+٥ / م س	ن م س	م س+٥ / م س
٥ —	٫٠٠١٦٣	٫٥٩٥	٫٠٠١٤٧	٫٣٦٧
١٠ —	٫٠٠٠٩٧	٫٨٠٤	٫٠٠٠٥٤	١٫١١١
١٥ —	٫٠٠٠٧٨	٫٨٤٦	٫٠٠٠٦٠	٫٧٠٠
٢٠ —	٫٠٠٠٦٦	٢٫٢٨٨	٫٠٠٠٤٢	٢٫١١٩
٢٥ —	٫٠٠١٥١	٫٨٦٨	٫٠٠٠٨٩	١٫٢٧٠
٣٠ —	٫٠٠١٣١	١٫٦٤١	٫٠٠١١٢	٢٫٢٦٥
٣٥ —	٫٠٠٢١٥	١٫٤٥١	٫٠٠٢٥٦	١٫٠٩٠
٤٠ —	٫٠٠٣١٢	١٫٢٩٥	٫٠٠٢٧٩	١٫٣٦٦
٤٥ —	٫٠٠٤٠٤	٢٫٥٢٧	٫٠٠٢٨١	١٫١٥٧
٥٠ —	٫٠١٠٢١	١٫٠٨٦	٫٠٠٤٤١	١٫٢٢٧
٥٥ —	٫٠١١٠٩	١٫٨٥٠	٫٠٠٥٤١	٢٫٣٧٠
٦٠ —	٫٠٢٠٥٢	١٫١٣١	٫٠١٢٨٢	١٫٨٨٣
٦٥ —	٫٠٤٣٧٢	١٫٠٦٣	٫٠٢٤١٤	٫٩٧٦
٧٠ —	٫٠٤٦٤٧	١٫٤٥٣	٫٠٢٣٥٦	٢٫٦٥٣
٧٥ —	٫٠٦٧٥٣	١٫٢٧٣	٫٠٦٢٥٠	١٫١٢٨
٨٠ —	٫٠٨٥٩٩	١٫٦٨٧	٫٠٧٠٥٣	١٫٨٣٣
٨٥ —	٫١٤٥٠٤	١٫٤٨٨	٫١٢٩٢٥	٫٩٨٩
٩٠ — ٩٤	٫٢١٥٨٣		٫١٢٧٧٨	

فقد بين جريفيل [١٠] (T.N.E. Greville) ان هذه النسب تكاد تكون ثابته وهو ما اكده ايضا الدكتور صلاح طلبه [٣] من مقارنته لتوزيعات هذه النسب لسكان عدد كبير من الدول والذى تبين منه انه بعد سن الثلاثين فان هذه النسب تتراوح بين ١,٣٥ ، ١,٨٠ وعليه فان وجود تذبذبات حادة خارج حدود هذه الفترة يعنى تحيزا او انتقالا بالاعمار من فئاتها الحقيقية نحو فئات اخرى ادنى او اعلى منها مما يترتب عليه ظهور قيم عالية غير طبيعية للنسبة حـ٥ تكون عادة مصحوبة بقيم اكثر انخفاضا فى فئات لاحقة او سابقة . ولعل القارئ يلاحظ ان قيم النسبة حـ٥ الوارده بجدول (٢) توضح اتجاهين هما الميل الى اختيار اعمار ادنى من الحقيقية لمتوفين فى فئات العمر المتوسطة وكذلك الميل الى المبالغة فى اعمار المتوفين المتقدمين فى السن .

٣ ـ واخيرا فان مقارنة نتائج تعدادي ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ بالنسبة للكويتيين تثير احتمالات قوية بوجود نقص في العد اوالحصر (under — enumeration) في سنة ١٩٦٥ أو زيادة في العد (over — enumeration) عام ١٩٧٠ اوكلا الامرين معا . وابسط دليل على ذلك هو معدل الزيادة غير المعقول للسكان الكويتيين ما بين ١٩٦٥ و ١٩٧٠ اذ بلغ ١١,٦٪ سنويا في المتوسط وهي زيادة لا يمكن تفسيرها على اساس الزيادة الطبيعية . (natural increase) وحدها (اي زيادة عدد المواليد على عدد الوفيات مع اهمال اثر الهجرة لعدم وجودها بشكل فعال) واذا علمنا ان التغطية المكانية للتعدادين كانت واحده تقريبا وذلك فيما عدا شمول تعداد ١٩٧٠ للجانب الكويتي من المنطقة المحايدة وهي غير ماهولة السكان ، لذلك فان هذه الزيادة غير الطبيعية قد لا تفسر الا في ضوء الاحتمالات التي اوردناها من قبل .

والدليل الآخر على ذلك هي نسب البقاء الخمسيه * (quinquennial Survival rates)الواردة بالجدول التالي رقم (٣) اذ تبدأ هذه النسب ـ نظريا ـ بقيم اقل قليلا من ١ ثم تتناقص تدريجيا حتى نهاية العمر ولكن تلك النسب كما هي وارده في ذلك الجدول تعكس صورة مغايرة تماما ، مما يؤكد ما سبق قوله بشأن احتمالات نقص العد في تعداد ١٩٦٥ وزيادة العد في سنة ١٩٧٠ .

---

* نسبة البقاء الخمسية للفئة س الى س + ٥ (١٩٦٥ ـ ١٩٧٠)

$$= \frac{\text{عدد سكان الفئة س + ٥ (١٩٧٠)}}{\text{عدد سكان الفئة س (١٩٦٥)}}$$

جدول رقم (٣)

معدلات البقاء الخمسة للكويتيين (٦٥ ـ ١٩٧٠)

فئة العمر اقل من	معدلات البقاء الخمسه ذكور	اناث
١٠ – ١٤	١ر٢٢٩	١ر٠٨٩
١٥ – ١٩	١ر٢٣٥	١ر٤٦١
٢٠ – ٢٤	١ر٤١٩	١ر٣٦٤
٢٥ – ٢٩	١ر٣٦٤	١ر٤٨٦
٣٠ – ٣٤	١ر١٠٨	١ر٠١٩
٣٥ – ٣٩	١ر٣٦٨	١ر٤١٠
٤٠ – ٤٤	١ر١٠٤	١ر٠٥٠
٤٥ – ٤٩	١ر٢٧٠	١ر٢٠٥
٥٠ – ٥٤	١ر٢١٨	١ر٥٧٥
٥٥ – ٥٩	٨٢٤ر	٦٨٢ر
٦٠ – ٦٤	١ر٤٩٠	١ر٩٢٥
٦٥ – ٦٩	٧٠٤ر	٥٩٢ر
٧٠ – ٧٤	١ر٦٠٨	٢ر٠٨٩
٧٥ – ٧٩	٦٦٨ر	٥٦٤ر
٨٠ – ٨٤	١ر٤٦٤	١ر٧٥٨
٨٥ – ٨٩	٤٢٨ر	٤٣٦ر
٩٠ – ٩٤	٨٦٣ر	٩٦٨ر
٩٥ فاكثر	١ر١٣٨	٨٥٢ر
المجموع	١ر٥٥٩	١ر٥٩٩

طريقة اعداد جدول الحياه المختصر للكويتين لعام (١٩٧٠) :

ولقد اعتمدنا فى انشاء جداول الحياة المختصره للكويتين لسنة ١٩٧٠ على بيانات تعداد السكان لدولة الكويت لعام ١٩٧٠ فيما يخص السكان الكويتيين وحدهم وكذلك على وفياتهم المسجلة خلال الفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧١ . وبسبب القصور فى البيانات الاحصائية للسكان والتى اوجزناها فى الفقرة السابقة فقد اضطرنا ذلك الى محاولة معالجة تلك البيانات لجعلها اكثر صلاحية للاستخدام فى انشاء جدول الحياه . وتتلخص الطريقة التى اتبعت فى تقسيم مدى حياة السكان الى فترات ثلاث هى (١) الفترة من صفر الى ٤ سنوات و (٢) الفترة من ٥ الى ٦٤ سنة ثم (٣) الفترة من ٦٥ سنة فاكثر . ثم عولجت كل فترة بطريقة يعتقد من تطبيقاتها فى ظروف مماثلة انها كانت مناسبة وتلخص الفترة التالية الاسلوب الذى اتبع فى معالجة البيانات .

تمهيد انبيانات وحساب قيم (ن ف س) :

استخدمت بيانات تعداد السكان لعام ١٩٧٠ واحصاءات الوفيات المسجلة للفترة ١٩٦٩ ــ ١٩٧١ فيما يخص السكان الكويتيين ذكررا واناثا فى اعداد جدول الحياة . ولهذا الغرض قسم مدى الحياة الى ثلاث فترات عولجت بيانات كل فترة بطريقة خاصة على النحو التالى :

فترة العمر من صفر الى ٤ سنوات :

تعانى تعدادات السكان فى الكثير من الدول غير المتطوره احصائيا من نقص فى العد خصوصا بالنسبة للاطفال فى سنة العمر الاولى لذلك يتعين تصحيح هذه البيانات قبل استخدامها فى تقدير احتمالات الوفاه وكثيرا ما يفضل الاعتماد على احصاءات المواليد والوفيات فى تقدير احتمالات الوفاه فى السنة الاولى من العمر او خلال الفترة صفر ــ ٤ وذلك لانها اكثر شمولا ودقة من بيانات التعداد . ولقد اتبعت هذه الطريقة فى اعداد جدول الحياة للولايات المتحدة الامريكية (١٩٤٩ ــ ١٩٥١) [٨] ولقد فضلنا استخدام نفس الاسلوب عند حساب قيم ف س للسنوات من الصفر الى ٤ سنوات لذلك الغرض فقد استخدمت المعادلات التالية التى قدمها الدكتور احمد جاد عبد الرحمن [٥] وهى :

ل ع ك س تمثل عدد المواليد فى الربع الرائى من السنة التقديمية

و س تمثل عدد الوفيات عند العمر س فى نفس السنة

ويفرض ان المواليد الخاصة بكل ربع سنة موزعة بانتظام على تلك الفترة الزمنية فان خ س

حيث

$$\text{ف}_{0} = \frac{\text{و}_{0}^{69-71}}{\text{ل}_{0}^{69-71}} \qquad (1)$$

$$\text{حيث } \text{و}_{0}^{69-71} = \text{و}_{0}^{69} + \text{و}_{0}^{71} + \text{و}_{0}^{70}$$

$$\text{ل}_{0}^{69-71} = \frac{1}{8}\left(1\,{}^{1}\text{م}^{68} + 3\,{}^{2}\text{م}^{68} + 5\,{}^{3}\text{م}^{68} + 7\,{}^{4}\text{م}^{68}\right)$$

$$+ \text{م}^{69} + \text{م}^{70} + \frac{1}{8}\left(7\,{}^{1}\text{م}^{71} + 5\,{}^{2}\text{م}^{71} + 3\,{}^{3}\text{م}^{71} + {}^{4}\text{م}^{71}\right)$$

وبالمثل بالنسبة للعمر سنة واحدة

$$\text{ف}_{1} = \frac{\text{و}_{1}^{69-71}}{\text{ل}_{1}^{69-71}} \qquad (2)$$

$$\text{حيث } \text{و}_{1}^{69-71} = \text{و}_{1}^{69} + \text{و}_{1}^{70} + \text{و}_{1}^{71}$$

$$\text{، } \text{ل}_{1}^{69-71} = \frac{1}{8}\left(1\,\text{م}^{67} + 3\,{}^{2}\text{م}^{67} + 5\,{}^{3}\text{م}^{67} + 7\,{}^{4}\text{م}^{67}\right)$$

$$+ \text{م}^{68} + \text{م}^{69} + \frac{1}{8}\left(7\,{}^{1}\text{م}^{70} + 5\,{}^{2}\text{م}^{70} + 3\,{}^{3}\text{م}^{70} + {}^{4}\text{م}^{70}\right) - \text{و}_{0}^{68-70}$$

وبالمثل يمكن ايجاد صيغ مماثلة لكل س ف س ، ن س ، ص ع

فترة الاعمار المتوسطة (٥ ـ ٦٤ سنة) :

بسبب ما لوحظ من تحيز للاعمار المنتهية بالصفر او الخمسة فضلا عن التذبذبات المتعددة في قيم ن س والتى تنعكس على قيم ق س فقد استخدمنا طريقة للتجميع الخمسى للاعمار بالنسبة لسكان التعداد وكذلك للوفيات المسجلة خلال الفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧١ واخترت الفئات لتتركز حول الصفر والخمسة ثم حسبت القيم الممهدة ل ٥ ن س و ٥ ف س باستخدام معادلة كنج ٨ .

ص س = ٢ر٠ ق س − ٠٠٨ر٠ Δ² ق س (٣)

حيث ص س : القيم الممهدة للسكان او الوفيات

ق س = مجموع العدد الخمسى التى يتوسطها العمر س ،

$$= \sum_{ر=-٢}^{ر=٢} ق_{س+ر}$$

ق ر = القيم غير الممهدة (للسكان او الوفيات) بالسنوات المفردة

Δ : الفروق المركزية .

والمعادلة (٣) يمكن كتابتها فى صورة تسهل العمليات الحسابية على النحو التالى :

ص س = − ٠٠٨ر٠ ق س−٥ + ٢١٦ر٠ ق س − ٠٠٨ر٠ ق س+٥ (٤)

$$\text{وتكون } ٥ م س = \frac{٥ ف س}{٥ ن س + \frac{١}{٢} ٥ ف س} \quad (٥)$$

ثم تحسب احتمالات الوفاة من العلاقة التالية :

$$٥ ق س = \frac{٥ م س}{\frac{١}{٥} + ٥ م س \left[\frac{١}{٢} + \frac{٥}{١٢}(٥ م س - ك)\right]}$$

حيث ك = ٠٩ر٠ وهى قيمة متوسطة بين (٠٨ر٠، ١٠٤ر٠) كما قدرها فيندرسن [١٠]

فترة الاعمار المتقدمة (٦٥ فاكثر) :

بسبب صغر حجم السكان فى فئات الاعمار المتقدمة وبسبب ما لوحظ من عدم دقة فى الاعمار المسجلة سواء بالنسبة للاحياء الذين شملهم تعداد ١٩٧٠ او الوفيات المسجلة فى الفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧١ واعتمادا على النتائج التى توصل اليها جريفيل [١٠] من ان نسب القيم المتعاقبة لمعدلات الوفاه الخاصة بالاعمار اى ك س+٥ / م س = ه تختلف فى نطاق محدود وتطبيقا لنتائج الدكتور صلاح طلبة [٣] من ان هذه النسب تتراوح بين (١.٣٥ ، ١.٨٠) للاعمار التى تجاوز ال ٣٠ سنة فقد استخدمنا معادلة جرايفيل ثم حسبت القيمة المتوسطة للنسب ه للاعمار التى تجاوز ال ٦٥ سنة اى ه ومن حسبت قيم د م س ، س = ٦٥ ، ... ، ١٠٠ وهكذا على النحو التالي : ـ

من معادلة جريفيل :

$$٥م_س = ن هـ_س \qquad (٧)$$

ومنها يتبين ان ٥م س + ٥ = هـ° ٥م س

$$أى هـ° = \frac{٥م_س + ٥}{٥م_س} \qquad (٨)$$

وبحساب القيم المتوسطة هـ° من (٧) نجد ان :

٦٥٣٥ = هـ° ٠,٠٣٥ ، ٧٠٣٥٢٦ = هـ° ٠,٠٥٣٥ ٦٥ وهكذا

وبتطبيق المعادلة (٦) يمكن حساب قيم ٥ فس ، س = ٧٠,٠٦٥ وهكذا

ومن ثم يمكن تكوين جدول الحياة .

على اننا نود ان نوضح امرين اولهما انه لم تبذل اية محاولة لتقييم درجة العد الزائد فى تعداد ١٩٧٠ وبالتالى تصحيح بيانات التعداد وذلك لعدم توافر البيانات اللازمة عن التجنيس اذ انه من المعتقد ان الزيادة فى العد قد نشأت عن ادعاء من البدو غير الكويتيين بانهم كويتيون وذلك اثناء التعداد ولا يستبعد ايضا ان تكون بيانات الوفيات المسجلة خلال الفترة ١٩٦٩ ــ ١٩٧١ قد تعرضت لنفس الخطأ . اما الامر الثانى فهو ان عدد السكان التعداد والذى اجرى فى مساء ١٩ / ٢٠ ابريل ١٩٧٠ لم يعدل ليمثل السكان فى ٣٠ / ٦ / ١٩٧٠ ــ منتصف سنة جدول الحياة ــ اذ انه بسبب كثرة الاخطاء فى البيانات من جهة وقلة عدد المواليد والوفيات المسجلة خلال الفترة ما بين تاريخ اجراء التعداد ومنتصف السنة فان تصحيح عدد السكان قد لا يؤدى الى درجة افضل من الدقة

الرموز والمصطلحات :

اما بالنسبة للرموز والمصطلحات التى استخدمت فى اعداد جدول الحياه فهى رموز مألوفه ومتفق عليها تماما فى المراجع والبحوث السكانية باللغة الانجليزية وسوف نوردها فى الفقرة التالية مقرونة بالرموز العربية الشائعة المناظرة لها مع شرح موجز لمفهوم كل منها .

x س : العمر المضبوط بالسنوات .

n ن : طول الفترة الزمنية بالسنوات وسوف تستبعد حين تكون ن = ١

x to $x+n$ س الى س+ن : فترة الحياة بين الاعمار المضبوطة المذكورة بالسنوات .

$_nq_x$ ن ق س : احتمال الوفاه بين العمر س والعمر س + ن

l_x ح س : الباقون على قيد الحياة عند العمر المضبوط س . وعادة نبدأ جدول الحياة بعدد ١٠٠٠٠٠ نسمة .

$_nd_x$ ن و س : عدد الوفيات خلال الفترة العمرية س الى س + ن وتساوى ن ق س ح س

$_nL_x$ ن ك س : عدد السنوات التى عاشها الفوج بين العمر س الى س + ن او عدد سكان جدول الحياة فى فترة العمر س الى
وتساوى ن و س ÷ ن م س

ى س X : عدد السنوات التى عاشها الفوج بعد العمر المضبوط حتى نهاية الحياة طبقا لجدول الحياه وتحسب بجمع قيم ن ل س من نهاية الجدول نحو بدايته حتى العمر س .

e^{o}_{x} ت° س : توقع الحياه او متوسط عدد السنوات الباقية من الحياة للاحياء عند بداية الفترة العمرية وتساوى ى س ÷ ع س

وباستخدام الطريقة المبنية فى البند السابق والرموز الموضحة في اعلاه فقد امكن تركيب جدول الحياه المختصر للكويتيين ذكورا واناثا لسنة ١٩٧٠ وهما الموضحان بالجدولين (٤) ، (٥) .

وقبل ان ننتقل الى دراسة جدولى الحياه واستخلاص بعض النتائج منهما فان هناك ملاحظتين جديرتين بالذكر :

١ ــ انه عند حساب قيم ع س للاعمار دون الخمسة وعلى الاخص السنتين الاولى والثانية من العمر فانه من المعتاد ان تعالج بطريقة خاصة وذلك يرجع الى الهبوط السريع فى معدل الوفاه فى فئة العمر صفر ــ ١ و ١ ــ ٢ ويزداد هذا الهبوط سرعة بالاقتراب من نهاية الفئة صفر ــ ١ وعليه فانه من الضرورى ان يراعى توزيع الوفيات داخل هاتين الفئتين والا تعتبر الوفيات موزعة بانتظام خلال هذه الفترة . ولهذا فانه استثناء مما ذكر عن طريقة حساب ن ل س فقد حسبت ل ٠ , ل ١ باستخدام معادلتى ريد وميريل . Reed, Lowell J. of Margret Merrell

$$\left\{\begin{array}{l} ن_{0} = ٠,٢٧٦\ ع_{0} + ٠,٧٦٤\ ع_{1} \\ ن_{1} = ٠,٤١٠\ ع_{0} + ٠,٥٩٠\ ع_{2} \end{array}\right. \qquad (٩)$$

٢ ــ وبالنسبة لقيمة ى ١٠٠ فقد حسبت من العلاقة التالية والتى استنتجها جريفيل [١٠] :

$$ى_{100} = \frac{ع_{100}}{م_{100}} = ع_{100} \qquad (١٠)$$

والجدولين التالين (٤) ، (٥) يعرضان جدولي الحياة المختصرين للذكور والاناث الكويتيين لعام ١٩٧٠

جدول رقم ــ ٤ ــ

جدول الحياة المختصر للذكور الكويتيين ــ ١٩٧٠

فئة العمر المضبوط بالسنوات	ن ف س	ع س	ن و س	ن ع س	ي س	ع° س
٠ –	ر٠٣٩٤٩	١٠٠٠٠٠	٣٩٤٩	٩٧١٤١	٦٧٥٢٤٨٣	٦٧ر٥٢
١ –	ر٠٠٥٣٣	٩٦٠٥١	٥١٢	٩٥٧٤٩	٦٦٥٥٣٤٢	٦٩ر٢٩
٢ –	ر٠٠٣١١	٩٥٥٣٩	٢٩٧	٩٥٣٧٦	٦٥٥٩٥٩٣	٦٨ر٦٦
٣ –	ر٠٠٢٥١	٩٥٢٤٢	٢٣٩	٩٣٦١٥	٦٤٦٤٢١٧	٦٧ر٨٧
٤ –	ر٠٠٢١٩	٩٥٠٠٣	٢٠٨	٩٤٨٩١	٦٣٧٠٦٠٢	٦٧ر٠٦
٥ –	ر٠٠٧٠٧	٩٤٧٩٥	٦٧٠	٤٧١٨٣١	٦٢٧٥٧١١	٦٦ر٢٠
١٠ –	ر٠٠٤٣٩	٩٤١٢٥	٤١٣	٤٦٩٣١٨	٥٨٠٣٨٨٠	٦١ر٦٦
١٥ –	ر٠٠٣٤٤	٩٣٧١٢	٣٢٢	٤٦٦٦٦٧	٥٣٣٤٥٦٢	٥٦ر٩٣
٢٠ –	ر٠٠٥٥٩	٩٣٣٩٠	٥٢٢	٤٦٦٠٧١	٤٨٦٧٨٩٥	٥٢ر١٢
٢٥ –	ر٠٠٨٠٢	٩٢٨٦٨	٧٤٥	٤٦٢٧٣٣	٤٤٠١٨٢٤	٤٧ر٤٠
٣٠ –	ر٠١١٧٤	٩٢١٢٣	١٠٨٢	٤٥٨٤٧٥	٣٩٣٩٠٩١	٤٢ر٧٦
٣٥ –	ر٠١٤٤٥	٩١٠٤١	١٣١٦	٤٥٢٢٣٤	٣٤٨٦٠١٦	٣٨ر٢٣
٤٠ –	ر٠١٦٢٨	٨٩٧٢٥	١٤٦١	٤٤٥٤٢٧	٣٠٢٨٣٨٢	٣٣ر٧٥
٤٥ –	ر٠٢٤٧١	٨٨٢٦٤	٢١٨١	٤٣٦٢٠٠	٢٥٨٢٩٥٥	٢٩ر٢٦
٥٠ –	ر٠٤٥١٨	٨٦٠٨٣	٣٨٨٩	٤٢١٣٤٣	٢١٤٦٧٥٥	٢٤ر٩٤
٥٥ –	ر٠٦٣٤٦	٨٢١٩٤	٥٢١٦	٣٩٨٧٧٧	١٧٢٥٤١٢	٢٠ر٩٩
٦٠ –	ر١٠٥٦١	٧٦٩٧٨	٨١٣٠	٣٦٥٧٢٢	١٣٢٦٦٣٥	١٧ر٢٣
٦٥ –	ر١٥٥٩٨	٦٨٨٤٨	١٠٧٣٩	٣١٨٦٦٥	٩٦٠٩١٣	١٣ر٩٦
٧٠ –	ر٢٢٧٣٢	٥٨١٠٩	١٣٢٠٩	٢٥٨٥٩٤	٦٤٢٢٤٨	١١ر٠٥
٧٥ –	ر٣٢٤٩١	٤٤٩٠٠	١٤٥٨٨	١٨٨٣٠٢	٣٨٣٦٥٤	٨ر٥٤
٨٠ –	ر٤٥١٣٥	٣٠٣١٢	١٣٦٨١	١١٦٥٧٣	١٩٥٢٥٢	٦ر٤٤
٨٥ –	ر٦٠٢٠٨	١٦٦٣١	١٠٠١٣	٥٦٢٨٨	٧٨٦٧٩	٤ر٧٣
٩٠ –	ر٧٥٩٥٦	٦٦١٨	٥٠٢٧	١٨٦٤٣	٢٢٣٩١	٣ر٣٨
٩٥ –	ر٨٩١١٨	١٥٩١	١٤١٨	٣٤٦٩	٣٧٤٨	٢ر٣٦
١٠٠ فاكثر	١ر٠٠٠٠٠	١٧٣	١٧٣	٢٧٩	٢٧٩	١ر٦١

جدول رقم ــ ٥ ــ

جدول الحياة المختصر للاناث الكويتيات ــ ١٩٧٠

فئة العمر المضبوط بالسنوات	ن ف س	ن ح س	ن و س	ن ع س	ي س	ت س
٠ —	٠ر٠٢٧٤٣	١٠٠٠٠٠	٣٧٤٣	٩٧٢٩٠	٧١٩٥٨٣٠	٧١ر٩٦
١ —	٠ر٠٠٤٥٥	٩٦٢٥٧	٦٢١	٩٥٨٩٠	٧٠٩٨٥٤٠	٧٣ر٧٥
٢ —	٠ر٠٠٢٣٨	٩٥٦٣٦	٢٢٣	٩٥٤٢١	٧٠٠٢٦٥٠	٧٢ر٢٢
٣ —	٠ر٠٠٢٣٢	٩٥٣١٢	٢٢١	٩٥١٧٧	٦٩٠٧٢٢٩	٧٢ر٤٧
٤ —	٠ر٠٠١٨٩	٩٥٠٩٢	١٨٠	٩٥١٨٨	٦٨١٢٠٥٢	٧١ر٦٤
٥ —	٠ر٠٠٥٧٣	٩٤٩١٢	٥٤٤	٤٧٣٠٤٣	٦٧١٦٨٦٤	٧٠ر٧٧
١٠ —	٠ر٠٠٤٢٤	٩٤٣٦٨	٤٠٠	٤٧٠٥٨٨	٦٢٤٢٨٢١	٦٦ر١٦
١٥ —	٠ر٠٠٣٧٩	٩٣٩٦٨	٣٥٦	٤٦٨٤٢١	٥٧٧٢٢٣٣	٦١ر٤٤
٢٠ —	٠ر٠٠١٦٥	٩٣٦١٢	١٥٤	٤٦٦٦٦٧	٥٣٠٤٨١٢	٥٦ر٦٧
٢٥ —	٠ر٠٠٥٢٩	٩٣٤٥٨	٤٩٤	٤٦٦٠٢٨	٤٨٣٨١٤٥	٥١ر٧٧
٣٠ —	٠ر٠٠٥٦٨	٩٢٩٦٤	٥٢٨	٤٦٣١٥٨	٤٣٧٢١٠٧	٤٧ر٠٣
٣٥ —	٠ر٠٠٨٧١	٩٢٤٣٦	٨٠٥	٤٦٠٠٠٠	٣٩٠٨٩٤٩	٤٢ر٢٩
٤٠ —	٠ر٠١١٨٣	٩١٦٣١	١٠٨٤	٤٥٥٤٦٢	٣٤٤٨٩٤٩	٣٧ر٦٤
٤٥ —	٠ر٠١٣١٧	٩٠٥٤٧	١١٩٣	٤٥٠١٨٩	٢٩٩٣٤٨٧	٣٣ر٠٦
٥٠ —	٠ر٠٢٤٢٢	٨٩٣٥٤	٢١٦٤	٤٤١٦٣٣	٢٥٤٣٢٩٨	٢٨ر٤٦
٥٥ —	٠ر٠٣٧٧٢	٨٧١٩٠	٣٢٨٩	٤٢٨٢٥٥	٢١٠١٦٦٥	٢٤ر١٠
٦٠ —	٠ر٠٧٠٩١	٨٣٩٠١	٥٩٤٩	٤٠٥٥٢١	١٦٧٣٤١٠	١٩ر٩٤
٦٥ —	٠ر١٠٩٦٦	٧٧٩٥٢	٨٥٤٨	٣٦٩٥٦٣	١٢٦٧٨٨٩	١٦ر٢٦
٧٠ —	٠ر١٦٧٧٨	٦٩٤٠٤	١١٦٤٥	٣١٩٢١٦	٨٩٨٣٢٦	١٢ر٩٤
٧٥ —	٠ر٢٥٢٣٤	٥٧٧٥٩	١٤٥٧٥	٢٥٣٣٤٦	٥٧٩١١٠	١٠ر٠٣
٨٠ —	٠ر٣٦٩٧٤	٤٣١٨٤	١٥٩٦٧	١٧٥٩٨٤	٣٢٥٧٦٤	٧ر٥٤
٨٥ —	٠ر٥٢٠٨٢	٢٧٢١٧	١٤١٧٥	٩٩٠٧٧	١٤٩٧٨٠	٥ر٥٠
٩٠ —	٠ر٦٩٣٠٣	١٣٠٤٢	٩٠٣٨	٤٠٠٥٧	٥٠٧٠٣	٣ر٨٩
٩٥ —	٠ر٨٥٢٦٣	٤٠٠٤	٣٤١٤	٩٥٩٥	١٠٦٤٦	٢ر٦٦
١٠٠ فاكثر	١ر٠٠٠٠٠	٥٩٠	٥٩٠	١٠٥١	١٠٥١	١ر٧٨

بعض ما يمكن استنتاجه من جداول الحياة للكويتيين :

ومن هذين الجدولين وفى حدود ما يعكسانه من نتائج ومع مراعاة التحفظات التى اوردناها من قبل بشأن البيانات الاحصائية الخاصة بسكان الكويت ووفياتهم فانه يمكن ان نستخلص ما يلى :

١ ــ ان توقع الحياة عند الميلاد للذكور الكويتيين هو ٦٧,٥٢ سنة مقابل ٧١,٩٦ سنة للاناث الكويتيات . وهذا الفرق يتفق مع الاتجاهات السائدة عالميا بخصوص احتمالات الحياه عند الميلاد للذكور والاناث .

٢ ــ ان هذه القيم وهى لا تختلف كثيرا عن توقعات الحياة فى العديد من الدول الغربية المتقدمة تعكس اثر الرعاية الصحية الشاملة التى يتمتع بها افراد هذا المجتمع .

ومن الجدير بالذكر ان قسم السكان التابع لهيئة الامم المتحدة سبق وان قدر احتمالات الحياة عند الميلاد للكويتيين عن الفترة ١٩٦٥ ــ ١٩٧٠ د ٦٤,٤ سنة كما قدره المركز الديموجرافى بالقاهرة ب ٦٠,٥ سنة اعتمادا على المستوى ١٨ من South Model ولا يمكننا القول بان تقدير كل من

هيئة الامم المتحدة والمركز الديمرجرافي كلاهما كان اكثر تحفظا من التقديرات التى توصلنا اليها اذ انه لا بد وان يراعى اختلاف الاساليب التى اتبعت فى حساب التقديرات فضلا عن التحفظات التى اثيرت بشأن استخدام جداول الحياه النمطية للامم المتحدة التى استخدمت فى التقدير الاول او جداول كول ودمنى التى اتبعت للتوصل الى التقدير الثانى .

كما نود ان نذكر ايضا ان جداول الحياة المختصرة التى اعدت فى هذا البحث هى محاولة مبدئية لدراسة نمط وفيات الكويتيين ويمكن ان تستخدم هذه الجداول فى انشاء جداول حياة كاملة بطرق الاستكمال المعروفة .

شكر وتقدير

يود كاتب المقال ان يعرب عن شكره وتقديره لكل من الاستاذ الدكتور صلاح الدين طلبه والسيد على امان على ما قدماه من مشوره وعون يسرا عليه اعداد هذا البحث .

المراجع

[١] تعداد السكان العام لسنة ١٩٦٥ (الجزء الاول) ـ مجلس التخطيط ـ الادارة المركزية للاحصاء ـ الكويت .

[٢] تعداد السكان العام لسنة ١٩٧٠ (الجزء الاول) ـ مجلس التخطيط ـ الادارة المركزية للاحصاء ـ مارس ١٩٧٢ ـ الكويت .

[٣] بعض مقارنات ديموجرافية بين سكان الجمهورية العربية وغيرهم ـ ١٩٦٤ ـ دكتور صلاح الدين طلبة ـ المجلة الاحصائية المصرية ـ العدد الثامن .

[٤] جدول الحياة لمدينة الاسكندرية ١٩٦٠ ـ دكتور صلاح الدين طلبة ـ مجلة كلية التجارة بجامعة الاسكندرية العدد الاول لعام ٦٣ / ١٩٦٤ .

5 Abdel-Rahman, A. Gad. 1948. The Egyptian National Life Table No 2 Cairo : Government Press.

6 Adlakha, Arjun. 1972. Model life Tables : An Empirical Test of Their Applicability to Less Developed Countries, Demography Vol 9, No. 4, 1972.

7 Carrier, N. and Hobcraft, J. 1971. Demographic Estimation for Developing Socities, Population Investigation Committee, London School of Economics, London.

8 Sifken Monroe G. and Mortimer Spiegelman 1959 : Method of Construeting the 1949-51 National, Divisional, and State Life Tables, U.E. Depertment of Health, Education, and Welfare, Vital Statistics-Special, Reports, Vol 41. No.5.

9 Tetly, H. for the Institute of Actuaries and the Faculty of Actuaries, 1933 Acturial Statistics, Vol 1 : The University Press Cambridge.

10 U.S. Department of Commerce, Bureau of Census, 1960. Handbook of Statistical Methods for Demographers. Washington D.C. : Government Printing Office.

مراجعات كتب

الولايات المتحدة والدول النامية

د. محمد ربيع

تتجه بحوث هذا الكتاب الى محاولة التعرف على أهم المتغيرات الاقتصادية الجديدة التي أخذت تتبلور في السنوات الأخيرة وتحديد آثارها على عملية النحو في البلاد النامية. ولما كان ما يحدث في البلاد النامية لا بد أن تكون له جذوره وآثاره في البلاد المتقدمة فأن الكتاب يحاول أن يقترح بعض التعديلات الواجب ادخالها على سياسة الولايات المتحدة تجاه مجموعة الدول المتخلفة. وتقع أبحاث هذا الكتاب في ثمانية فصول تعالج المواضيع التالية:

١ ـ التنمية وسياسة الولايات المتحدة الخارجية.
٢ ـ أزمة الطاقة ومستقبل عملية التنمية.
٣ ـ السياسة في عصر الثورة.
٤ ـ الغذاء: مشكلة عالمية معلقة.
٥ ـ الدول النامية في محادثات طوكيو.
٦ ـ الأعماق التي لا يحكمها القانون، الحاجة الى حكومة دولية للمحيطات.
٧ ـ مساعدات التنمية، ما هي الخطوة التالية.
٨ ـ الرأي العام وسياسة الحكومة.

وبالاضافة الى هذه الأبحاث يقدم الكتاب مجموعة من الجداول والاحصاءآت في قسم مستقل على شكل ملحق يتضمن الكثير من المعلومات المهمة عن الأوضاع الاقتصادية في العالم.

ان سنة ١٩٧٣ التي أعلنت انتهاء التدخل الامريكي في فيتنام كانت تعني بالنسبة للكثيرين انتهاء الحرب الباردة وبداية لفترة من السلام المثمر.

الا أن الاقتصاد العالمي الذي بدأ بدايه جيدة في أوائل تلك السنة اصيب في منتصفها بنكسة ظهرت على شكل ندرة عالمية في الغذاء. ولقد كانت من اسباب تلك الندره، (١) ارتفاع مستوى الرفاهية في الدول المتقدمة وما يعنيه ذلك من زيادة في الاستهلاك. (٢) حدوث تزايد كبير في سكان البلاد المتخلفة وما يعنيه ذلك من تزايد الطلب على مختلف المواد الغذائية. (٣) انتشار الجفاف في العديد من اجزاء آسيا وافريقيا.

وقبل انتهاء تلك السنة جاءت أزمة الطاقة كحدث عالمي أخذ يهدد اقتصاديات مختلف الدول بأخطار الركود والتدهور.

لقد جاءت تلك الأزمة نتيجة لزيادة اسعار النفط الخام واتجاه الدول العربية الى خفض انتاجها وفرض حظر على شحنات النفط لبعض الدول الصناعية.

ان تدخل العرب لتحديد العرض من النفط كان يهدف الى:

١ ـ توجيه اهتمام العالم الى قضية العرب ضد اسرائيل.
٢ ـ اظهار حقيقة كون أسعار النفط متخلفة كثيرا عن المستوى العالمي لأسعار مختلف السلع.

ولقد كان من نتيجة أحداث تلك السنة اظهار مدى ارتباط مصير مختلف الشعوب بعضها ببعض وادراك العالم ان احساس احد شعوبه بالظلم لا يمكن التغاضي عنه او أهماله دون ان يترتب على ذلك أية عقوبة. وهكذا ظهرت الحاجة الى ايجاد وتطوير أسس التعاون الدولي من أجل عالم افضل. أن الحيلولة دون

وقوع المزيد من الأزمات يستدعي العمل على ايقاف الارتفاع المستمر في اسعار مختلف السلع الأساسية، وايجاد الحلول للمشكلات العالمية.

ان التضخم لم يبدأ بارتفاع أسعار النفط كما انه لن ينتهي بانتهائه. اذ ان ارتفاع اسعار النفط بمقدار ٣٥٠٪ خلال سنة واحدة جاء بعد ارتفاع اسعار القمح والاسمدة النيتروجينية التي زادت حوالي ثلاث مرات خلال فترة زمنية مقاربة. ان الارتفاع في أسعار النفط والأسمدة والمواد الغذائية الأساسية من المتوقع أن يزيد قيمة واردات الدول الفقيرة لسنة ١٩٧٤ مما يساوي ١٥ مليار من الدولارات، حوالي ٩،٥ مليارات منها جاءت نتيجة لارتفاع أسعار النفط. ان الفرق في قيمة واردات تلك الدول من النفط يزيد عن كل ما تتلقاه الدول المتخلفة من مساعدات من الدول المتقدمة. وهذا من شأنه أن يزيد من حدة الفجوة التي تفصل الدول الغنية عن الدول الفقيرة.

ان آثار الزيادة في أسعار النفط سوف تشمل الدول الصناعية الى جانب الدول النامية. اذ أن قيمة واردات الدول الصناعية من النفط لعام ١٩٧٤ سوف تزيد بمقدار ٥٠ مليار من الدولارات تقريبا عن قيمة وارداتها لسنة ١٩٧٣. الا أن هذه الزيادة سوف تقود الى زيادة دخل حكومات الدول المصدرة للنفط بما يعادل ٥ أضعاف ما كان عليه في سنة ١٩٧٣. وهذا من شأنه ان يرفع دخلها من حوالي ١٥ مليار في سنة ١٩٧٣ الى حوالي ٨٥ مليار لسنة ١٩٧٤. ولما كانت قيمة واردات تلك الدول تتراوح ما بين ٢٠ ــ ٣٠ مليار من الدولارات، فأن الفائض لديها سوف يتراوح ما بين ٥٠ ــ ٦٥ مليار

إن الولايات المتحدة التي تعتمد على دول نامية في امدادها بجزء كبير من احتياجاتها النفطية تستورد أكثر من نصف احتياجاتها من ٩ من المواد والمعادن الستة عشر الاستراتيجية من الخارج. ان مهمة مصدري تلك المواد الاستراتيجية في تكوين منظمة لهم ليست اصعب من مهمة منتجي النفط. ان استيعاب هذه الحقائق يستدعي العمل على ايجاد الاتفاقات واسس التعاون الدولي التي ترضي جميع الفرقاء.

تغير العلاقات الدولية

أن أزمة الطاقة والغذاء تبدو اليوم من أهم المشاكل العالمية التي تؤثر تأثيرا مباشرا في تغيير الأسس التي تقوم عليها العلاقات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة. والى جانب تلك الأزمات تعمل العديد من المتغيرات الاقتصادية والسياسية على صياغة أسس جديدة للعلاقات الدولية... ومن تلك المتغيرات.

١ ــ تبديل مفاهيم القوى الدولية

ان الحرب العربية الاسرائيلية التي وقعت في أكتوبر سنة ١٩٧٣ غيرت نظرة الدول الى أهمية العلاقات الاقتصادية والعسكرية والى طريقة استخدام القوة. ان استخدام العرب لسلاح النفط تحت قيادة السعودية واذعان الدول الكبرى لمطالب العرب سوف يقود في المدى الطويل الى تغيير ميزان القوى العسكرية والاقتصادية في العالم.

٢ ــ تقوية المركز الاقتصادي للولايات المتحدة الامريكية

ان الآثار السيئة لأزمة الغذاء والطاقة كانت اقل وقعا على الولايات المتحدة منها على الدول الصناعية الاخرى. ولقد كان من نتيجة ذلك تقوية مركز الدولار في مواجهة عملات الدول الصناعية الأخرى وتحقيق فائق في ميزات المدفوعات الاميركي.

٣ ــ ظهور الندرة العالمية

ان الدول الصناعية التي كانت تكافح من أجل زيادة صادراتها بسبب الوفرة أصبحت الآن تستورد جزءا أكبر من احتياجاتها. ان قائمة المواد والعناصر النادرة تشمل الى جانب الغذاء والنفط والسماد، الخشب والمعادن والمنسوجات الصناعية والقطن والورق وغيرها من المواد الأخرى. واذا كانت آثار الندرة سوف تختلف من بلد لآخر، فأن عصر الندره سوف يساعد على تغيير العلاقات الدولية. ولقد شهدنا كيف

استطاعت أزمة الغذاء والطاقة أن تزيد القوة الاقتصادية للدول الغنية بمواردها المتقدمة منها والنامية.

٤ ـ ظهور مفاهيم عالم «النمو المحدود»

ان ظهور عصر الندرة قاد الى انتشار الاعتقاد بوجوب تحديد نشاطات الانسان الاقتصادية وذلك من أجل ايجاد توازن بيئي يوفر امكانية استمرار الحياة في هذا العالم. ان المنادين بوقف النمو الاقتصادي يتوقعون ـ اذا لم يحدد النمو السكاني والاقتصادي خلال عقود قليلة من الآن ـ أن يصبح الغذاء غير كافي لاعالة سكان العالم، وان تنخفض مستويات الخدمات التعليمية، وأن ترتفع معدلات المرض والموت، وأن تصبح الكماليات من ذكريات الماضي.

٥ ـ تغيير متطلبات التعاون بين الدول من أجل التنمية

ان احتياجات الدول النامية من أجل التنمية تتغير باستمرار. اذ أن ارتفاع مداخيل الدول المصدرة للنفط يجعلها اليوم غير محتاجة الى رؤوس الأموال كما كان الحال في السابق. أما الدول النامية الأخرى فقد اصبحت بحاجة الى العديد من الخدمات والمساعدات المتنوعة، خاصة في مجالات التغذية ومحو الأمية ومعالجة قضايا الفقر. اما الدول النامية الاكثر تخلفا (حوالي ٢٥ دولة) فانها بحاجة الى كل انواع المساعدة الخارجية وذلك لأنها تأثرت بأزمة الغذاء والطاقة والسماد.

٦ ـ ظهور الصين

لقد شهد العام الماضي ظهور الصين كقوة عالمية على المسرح الدولي بعد حوالي ٢٥ سنة من العزلة. ان الصين في الوقت الحاضر تلعب دور القوة الكبرى والدولة النامية في وقت واحد. ان بروز الصين كقوة عالمية يجعل تجربتها في معالجة مشاكل الفقر في بلادها ذات فائدة كبيرة بالنسبة للدول النامية في رسم برامج التنمية في بلادها.

٧ ـ ازدياد القدرة التفاوضية للدول النامية

لقد استطاعت الدول النامية باستمرار وبشكل تدريجي أن تزيد مقدرتها على تحديد مشاكلها المشتركة، وبالتالي استطاعت ان تزيد من قدرتها على المساومة مع الدول المتقدمة من أجل الاهتمام بتلك المشاكل. ومع نجاح العرب في استخدام سلاح النفط تأكدت تلك القدرة مما ادى الى تقوية مقاومة الدول النامية لمحاولات بقائها معتمدة على الدول الصناعية.

٨ ـ ارتباط مفاهيم النمو بالعدالة

ان مفاهيم النمو القائمة على قيادة الطبقات الغنية والمتوسطة أخذت تتغير لتحل محلها مفاهيم جديدة تؤكد على مشاركة الفقراء في تحمل اعباء التنمية وفي التمتع بفوائدها ضمن أوضاع اقتصادية واجتماعية اكثر عدالة. اذ ان استراتيجيات التنمية القائمة على مفاهيم العدالة استطاعت أن تحقق النمو وأن تقدم للفقراء خدمات تعليمية واجتماعية وصحية ومساكن افضل وذلك بالاضافة الى مساعدتهم في مجال تخطيط الأسرة. وحتى في حالات تواضع الزيادة في الدخل والعمالة، استطاعت الخدمات المذكورة أن تخلق لدى الفقراء الدافع للعمل على تحديد حجم الاسرة.

ان الأوضاع الجديدة التي فرضتها التغييرات الاقتصادية والاجتماعية في عالم اليوم تحتم تعاون مختلف الدول من اجل مواجهة مشاكل العصر. ولما كان بعض تلك التغييرات قد فرض نفسه في فترة زمنية قصيرة وان آثاره تأخذ ابعادا كثيرة لم تكن مألوفة من قبل، فأن التحرك الدولي من أجل معالجة الوضع الراهن ورسم خريطة للمستقبل يبدو بدون قيادة او مؤشرات تساعد على توجيهه الوجهة السلمية. الا ان ضيق الوقت وكبر حجم المشاكل يستدعي العمل بسرعة من أجل تطوير المؤسسات الدولية القائمة وخلق المزيد منها وذلك من أجل استيعاب المتغيرات الجديدة وحل المشاكل التي لا تستطيع أية دولة ان تواجهها بمفردها.

ازمة الطاقة ومستقبل التنمية

لقد استطاعت معظم الدول النامية في اوائل سنة ١٩٧٣ أن تتجاوز معدل النمو المستهدف لعقد التنمية (٦٪ من الناتج القومي الاجمالي). الا ان ارتفاع اسعار الغذاء والسماد والنفط الذي جاء كبيرا ومفاجئا حال دون استمرار تقدم تلك الدول. أن اسعار الغذاء والسماد زادت بمقدار ثلاث مرات خلال السنتين الأخيرتين، وذلك بالاضافة الى الزيادة الكبيرة في اسعار النفط في السنة الأخيرة.

ان ارتفاع سعر النفط وحده يزيد قيمة واردات الدول النامية بمقدار ١٥٪ فيما بين سنتي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ . اذ بينما كانت واردات تلك الدول تساوي ٥ر٢ مليار دولار في سنة ١٩٧٢ سوف تبلغ حوالي ١٥ مليار في سنة ١٩٧٤ وأنه من المتوقع أن تصل الى حوالي ٢٠ مليار في سنة ١٩٨٠ . وهذا يعني أن واردات تلك الدول من النفط سوف تعادل حوالي ٢٠٪ من قيمة صادراتها لسنة ١٩٧٤ وذلك في مقابل ٨٪ فقط لسنة ١٩٧٣. أما قيمة واردات تلك الدول من الغذاء والسماد فانه من المتوقع أن تزيد بمقدار ٥ مليارات من الدولارات فيما بين سنتي ١٩٧٣ و ١٩٧٤، اذ أن قيمة وارداتها من القمح وحده لسنة ١٩٧٤ سوف تزيد بمقدار ٣ مليارات من الدولارات عن سنة ١٩٧٣ .

ان الزيادة في قيمة واردات الدول النامية لسنة ٧٤ عن سنة ٧٣ والتي تقدر بحوالي ١٥ مليارا من الدولارات تعادل حوالي خمسة أضعاف كل المساعدات التي قدمتها الدول الصناعية مجتمعة والتي بلغت حوالي ٩ مليارات من الدولارات في سنة ١٩٧٢ . وهذا من شأنه أن يقود الى تثبيط معدلات النمو ويؤدي الى ركود بعض النشاطات الاقتصادية ويخفض احتياطات الدول النامية من العملات الصعبة.

أما بالنسبة للدول الصناعية فأن ارتفاع اسعار النفط سوف تكون له آثار تضخمية على المستوى العالمي، كما انه من الممكن ان يؤدي الى ركود بعض النشاطات الاقتصادية الا انه من المتوقع ان تعود معظم فوائض الدول المصدرة للنفط الى الدول المتقدمة وذلك على شكل استثمارات وودائع لدى المؤسسات المالية في تلك الدول. وهذا يعني أن مدفوعات الدول الصناعية على شكل زيادات في قيمة وارداتها النفطية سوف يعود ثانية اليها بينما سوف تحرم الدول النامية من تلك الفوائض. والدول الصناعية بسبب ما لديها من مؤسسات وما تقوم بينها من علاقات بامكانها أن تعيد توزيع الفوائض التي تصلها بالشكل الذي يساعد على تعميم الفائدة منها ويحول دون عرقلة النمو بالنسبة لاقتصادياتها. وبسبب اعتماد الولايات المتحدة الجزئي على استيراد احتياجاتها من النفط (حوالي ٣٣٪ في مقابل ٦ر٩٩٪ لليابان) ولأنها تعتبر اكثر جاذبية بالنسبة لرؤوس الأموال التي تبحث عن استثمارات خارجية، فأنه من المتوقع أن تحقق فائضا في ميزان مدفوعاتها وتحسنا لموقف الدولار والاقتصاد الاميركي بوجه عام.

أن فوائض أموال الدول المصدرة للنفط والتي بلغت حوالي ٦ر١ مليار دولار في سنة ١٩٧٢ وصلت في سنة ١٩٧٣ الى ٦ر١ مليار . أما في سنة ١٩٧٤ فانه من المتوقع ان تبلغ تلك الفوائض ٦٠ مليار من الدولارات أو اكثر وذلك لأن دخلها البالغ حوالي ٨٥ مليار سوف ينفق منه ما يتراوح ما بين ٢٠ ـ ٣٠ مليارا فقط.

واذا كان فيما سبق محاولة لتحديد الآثار المباشرة لارتفاع اسعار النفط على اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء فانه من المتوقع أن تحدث الأزمات المذكورة اثارا أخرى غير مباشرة على اقتصاديات الدول النامية. ومن هذه الآثار: أن الركود الاقتصادي في الدول الصناعية سوف يؤدي الى خفض الطلب على المواد الأولية مثل النحاس والقصدير وهذا من شانه أن يؤدي الى خفض أسعارها، وبالتالي دخل الدول النامية المصدرة لها. والى جانب ذلك فانه من المتوقع أن تتقلص واردات تلك الدول من السياحة نتيجة لقلة السياح الذين يفدون اليها من دول صناعية واتجاههم الى خفض مصروفاتهم ومع ركود النشاط الاقتصادي في أوروبا سوف تضطر دولها الى خفض عدد العمال لديها، وبشكل خاص العمال الأجانب الذين يعملون في اوروبا من رعايا الدول النامية والبالغ عددهم حوالي سبعة ملايين.

الولايات المتحدة وازمة الطاقة

ان علاج ازمة الطاقة يحتاج الى موقف سياسي واضح يتجه الى مساعدة الدول النامية، وذلك لأن ارتفاع اسعار الغذاء والسماد بالاضافة الى اسعار النفط سوف يؤدي الى توقف النمو الاقتصادي في معظم الدول الفقيرة. ان اتجاه الدول الصناعية وبشكل خاص الولايات المتحدة الى تقديم المساعدات المالية والفنية للدول النامية سوف يساعد على الحيلولة دون تدهور اوضاعها الاقتصادية وزيادة انتاجها الزراعي.
ان الدول النامية تحتاج الى ٢ ـ ٣ بليون دولار سنويا وذلك من اجل التغلب على المشاكل التي استجدت نتيجة لأزمات الغذاء والسماد والطاقة. ان العمل من اجل مواجهة الأوضاع الجديدة يجب ان يتجه الى:

١ ـ العمل على المحافظة على مستوى الطلب الحالي وذلك من أجل الحيلولة دون اتجاه النشاط الاقتصادي الى الركود.

٢ ـ خلق امكانية دوران فوائض أموال الدول المصدرة للنفط بحيث تستفيد منها الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء.

٣ ـ العمل على استمرار معدلات النمو في الدول المتخلفة.

ان قضايا الندرة من الممكن أن تجعل الدول المتقدمة اقل رغبة في تقديم المساعدة للدول الفقيرة في الوقت الذي تزايد فيها احتياجاتها لكل انواع المساعدة. ولذلك فان على الولايات المتحدة أن تأخذ زمام المبادرة خاصة وان أوضاعها الاقتصادية افضل نسبيا من أوضاع غيرها منْ الدول الصناعية. لقد أصبحت امريكا في سنة ١٩٧٣ تحتل المركز الرابع عشر من حيث نسبة المساعدات الرسمية التي تقدمها للدول النامية محسوبة على أساس نسبتها الى الناتج القومي الاجمالي. ولما كانت الولايات المتحدة تعتبر اكبر مصدر للمواد الغذائية التي ارتفعت أسعارها حوالي ثلاث مرات خلال السنتين الأخيرتين فان على الولايات المتحدة أن تتجه الى خفض أسعار صادراتها من تلك المواد. ان اتخاذ موقف كهذا يحرج الدول النفطية أمام الرأي العام العالمي اذا هي لم تبادر الى تقديم العون للدول الفقيرة.

والى جانب هذا على الولايات المتحدة أن تعطي الأفضلية في مجال التجارة الدولية لتلك الدول، خاصة وأن الكونجرس والرأي العام الاميركي لا يعارض في هذا اذا ضمن عدم الحاق الضرر بالعمال الاميركيين. وفي مجال استغلال البحار وتحديد مسؤولية وحقوق الدول المتخلفة لا بد من أن تتجه الاقتراحات الى ضمان استفادة الدول النامية من الفوائد التي يمكن الحصول عليها من البحار والمحيطات اذ أن الاتجاه الى تحديد حوالي ٢٠٠ ميل للدول البحرية تخضع لسيطرتها سوف يؤدي الى توزيع كل أو معظم المعادن والنفط المعروف على الدول البحرية تاركا القليل والأكثر تكلفه مع الدول النامية.

استراتيجية مساعدات التنمية

لقد قامت الاستراتيجية القديمة لمساعدات التنمية على محاولة رفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الانتاج الصناعي في الدول النامية. ان تلك الاستراتيجية على الرغم من تمكنها من تحقيق الكثير من أهدافها ادت الى ارتفاع معدل البطالة وزيادة الفوارق في الدخول بين الطبقات وحدوث زيادة سكانية كبيرة واختلال التوازن بين الريف والحضر. وهكذا لم يشعر الفقراء في تلك الدول بفوائد التقدم الاقتصادي الذي تحقق لبلادهم.

أما الاستراتيجية الجديدة فتقوم الآن على مساعدة الفقراء، خاصة وأن الرأي العام في المجتمعات المتقدمة يبدي استعدادا ورغبة أكثر من السابق في مساعدة الفقراء، خاصة عندما تتضح لديه ابعاد مشكلة الفقر والجوع والحاجة التي يعاني منها حوالي ثلاثة ارباع سكان العالم. الا أن الفكرة التي تقول بأن النمو من خلال التركيز على العدل الاجتماعي هي أفضل وأسرع طريقة للنمو تعتبر فكرة قوية وجديدة. وإذا اضفنا اليها القول بأن عملية التطبيق لا بد من أن تشرك الفقراء في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم، فان

الاستراتيجية الجديدة تصبح ثورة على المفاهيم القديمة. وعلى العموم تحتاج هذه الافكار الى مزيد من الدراسة والبحث وذلك من أجل ايجاد افضل وسائل التطبيق وأكثرها فائدة بالنسبة للمجتمع.

ان القضايا التي يطرحها الكتاب تعتبر من أهم القضايا المعاصرة والتي تثير قلق الدول الصناعية والدول النامية على حد سواء. ومما يجعل هذا الكتاب ذا أهمية خاصة أنه يطرح المواضيع الهامة والحساسة من وجهة نظر علمية وحيادية الى حد كبير. وفي تركيزه على دور الولايات المتحدة تجاه تلك القضايا يحاول الكتاب أن يشعرها بمسؤوليتها الاجتماعية والدولية وأن يقدم لها الاقتراحات البناءة التي من الممكن أن تؤكد ذلك الدور وتساهم في خلق جو من التفاهم والتعاون الدولي.

مراجعة كتاب

BOOK REVIEW

التسويق الدولي: نظام التصدير والاستيراد

INTERNATIONAL MARKETING: IMPORTING AND EXPORTING SYSTEMS

اعداد

د. منصور أحمد منصور

قسم ادارة الأعمال

جامعة الكويت

المؤلف: الدكتور صديق عفيفي

عنوان الكتاب: التسويق الدولي: نظم التصدير والاستيراد

الناشر: مكتبة الطليعة ـ أسيوط

سنة النشر: الطبعة الثانية ١٩٧٣

مقدمة:

يشير مفهوم التسويق الدولي الى تلك الأنشطة الخاصة بتحديد احتياجات المستهلكين في أكثر من سوق وطنية واحدة ثم العمل على اشباع تلك الاحتياجات بانتاج ـ ترشيد الانتاج ـ وتوزيع السلع والخدمات التي تتلائم معها (ص ٥) . (تظهر اهمية دراسة التسويق الدولي في ان الاختلاف بين التسويق المحلي والتسويق الدولي يكمن أساسا، وبالدرجة الأولى في المحيط الذي يمارس فيه التسويق. فاختلاف المحيط المشار اليه يعرض اختلافا في المدخل، واختلافا في الأسلوب، واختلافا في عمق الاهتمام به.

وارتكازا على هذا التعريف ذكر المؤلف أن الحاجة قد أصبحت ماسة وضرورية لدراسة وفهم وتحليل وتقييم التسويق الدولي وعلى الأخص في الدول النامية للأسباب الآتية:

١ ـ التقدم الهائل الذي أحرزته الدول المتقدمة في رفع مستويات المعيشة وفي تطوير انماط الحياة بها انطلاقا وارتكازا على التطور الذي حدث في مجال التسويق الدولي، ومن ثم فان على الدول النامية أن تحاول اكتشاف مجالات التطور هذه، واستغلال الفرص بهدف اللحاق بركب التقدم.

٢ ـ ان المكتبة العربية في حاجة ماسة الى مزيد من المراجع في التسويق وعلى الأخص في المجالات المتخصصة كمجال التسويق الدولي.

٣ ـ ان الحاجة أصبحت ماسة وضرورية الى معالجة موضوع التسويق الدولي وعلى الأخص في الدول النامية من الناحيتين الاكاديمية والتطبيقية لكي يتكامل الفهم، وتضحى الدراسة أكثر ارتباطا بالواقع ومشاكله. وهذا يقتضي التعرض لأمثلة تطبيقية من واقع الحياة العملية.

٤ ـ ان الحاجة ماسة وضرورية الى عرض مشكلات التسويق الدولي في الدول النامية عامة ودول الشرق الاوسط خاصة.

عرض موجز عن الكتاب:

قسم المؤلف كتابه الى خمسة أبواب رئيسية فضم الباب الأول مقدمة عامة للكتاب، واشار الفصل الاول من هذا الكتاب الى اهمية التسويق الدولي للدول النامية، وعلى الأخص نطاق عمليات التسويق أو الدرجات أو المراحل التي تتبعها الدول لغزو الأسواق الأجنبية لاشباع احتياجات المستهلكين في الدول الأخرى من السلع والخدمات. وتضمن هذا الفصل أيضا الأهمية القومية للتسويق الدولي من جوانب ثلاثة (١) الفوائد أو الاستفادة التي تعود على الدول من التصدير اي تصدير السلع والخدمات، (ب) الاستفادة من الاستيراد، (٣) الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية.

وتضمن الفصل الثاني من الباب الأول المبادىء العلمية للتسويق الدولي، فأشار الى القوى أو العوامل الداخلية (بالنسبة للشركة) التي يمكن السيطرة عليها وتتمثل في أربعة: (١) المنتج، (٢) السعر، (٣) أسلوب وحجم الترويج، (٤) هيكل التوزيع. اما القوى أو العوامل الخارجية عن الشركة التي يصعب على هذه الأخيرة السيطرة عليها فهي: (١) هيكل المنافسة، (٢) الصراعات السياسية (٣) القوى الثقافية، (٤) وفرة أو ندرة الموارد الطبيعية.

وتضمن الفصل الثاني المشار اليه المبادىء العامة للتسويق الدولي، وركزها في ستة: (١) مبدأ تقسيم العمل الذي يعني أن يكون من الأفضل اقتصاديا لدولة معينة أن تتخصص في انتاج سلعة معينة، (٢) مبدأ التكاليف الذي يشير الى أن الدولة تنتج سلعة بحيث أن تكون تكاليفها اي تكاليف انتاجها اقل من استيرادها، وذلك بهدف التركيز على الصناعات التي تكون مزيتها أكبر، (٣) مبدأ فائض الانتاج، (٤) مبدأ ميزان المدفوعات ويشير الى المحافظة على توازن ميزان المدفوعات الدولية والا تعرض اقتصاد الدولة للاهتزاز، (٥) مبدأ القوة الشرائية للدولة المستوردة، (٦) مبدأ حتمية الترويج الذي يشير الى ضرورة بذل جهود ترويجية كبيرة ليعرف المستهلك بوجود الشركة، ويقتنعون بها ويفضلونها على غيرها، ويقدرون شراء سلعها أو خدماتها.

وخص المؤلف الفصل الثالث من الباب الأول بشرح تحليلي لنظام التسويق الدولي، واقام التفرقة بينه وبين التسويق المحلي. وتعرض المؤلف لمجال التسويق المحلي باعتباره داخلا في نظام التسويق الدولي، وما يتضمنه هذا الأخير من خطوات واجراآت عملية يجب اتخاذها اثناء عمليات التسويق.

وفي الباب الثاني تكلم المؤلف عن الثقافة وتقسيم الأسواق الدولية، والتقاليد والأساليب التجارية في التسويق الدولي، والمداخل الاجتماعية في مقارنة نظم التسويق، ونظم وسياسات التعرفة الجمركية، واتجاهات التكتل الاقتصادي في الأسواق الدولية. وتمثل الهدف في التعرض لهذه المجالات العلمية في محاولة استكشاف أباد التفاعل بين الثقافة والتسويق في ضوء التفسير الثقافي لظاهرة التسويق. كما استهدف هذا الباب تحليلا علميا للقوى المؤثرة في رسم وتنفيذ السياسات الجمركية كقوة مؤثرة في أعمال التسويق الدولي، وكشف الجوانب الديناميكية في الأسواق العالمية من خلال التكتلات الاقتصادية.

وانطلاقا من الاهداف التي حددها المؤلف في بداية كتابه، أعطى نموذجين للتحليل ، يعني الاول بدراسة نظام تجارة الجملة في ألمانيا الغربية، ويعنى الثاني بنظام تجارة الجملة في اليابان.

وتناول المؤلف في الباب الثالث دراسة اهمية التحليل والتنظيم في مجال التسويق الدولي، وتعرض لدراسة تقييم الفرص التسويقية في الأسواق الخارجية ومشكلات التنبوء بالمبيعات، وتنظيم عمليات التسويق وتنظيم وادارة رجال البيع في التسويق الدولي. ففي مجال التقييم، اعطى المؤلف شرحا لمفهوم الفرص التسويقية وأسلوب التقييم وخطواته، معطيا نموذجا تطبيقيا لتقييم سوق الالآت الزراعية في ليبيا.

وفي مجال مشكلات التنبوء بالمبيعات، تعرض المؤلف بالشرح والتحليل لمشكلات تقدير الطلب الكي، ومشكلات تقدير نصيب الشركة من السوق. وفي مجال مشكلات التنظيم، أشار المؤلف الى أهم هذه المشكلات

(ص ص ٢٣٣ ـ ٢٣٥) . وتعرض المؤلف بالشرح لأهمية تنظيم عمليات الاستيراد والتصدير وأعطى النماذج والأشكال التي توضح للقارئ المشاكل التنظيمية وحلولها.

وفي الباب الرابع شرح المؤلف شرحا تحليليا سياسات التسويق الدولي، وبدأ بالكلام عن التخطيط الاستراتيجي لنشاط التسويق الدولي، ثم تعرض لسياسات المنتجات، والأسعار، والترويج، والتوزيع والائتمان والشحن والتعبئة والتأمين وأخيرا سياسات الشراء.

وعرف المؤلف السياسات بالمبادئ التي تحكم توجيه الأنشطة والأعمال والقواعد الخاصة بتطبيق تلك المبادئ. وتمثل هذه السياسات المرشد الذي تسترشد به الادارة في عملها (ص ٢٧٣) . وتعرض المؤلف للبدائل الاستراتيجية في اختيار أسواق التصدير، والاعتبارات العامة في تصميم استراتيجية التسويق الدولي.

وفي مجال سياسات المنتجات، تعرض المؤلف للدور الذي يلعبه المنتج في الاستراتيجية التسويقية، وابعاد سياسة المنتجات (التوزيع ـ التبسيط ـ العبوة ـ والغلاف ـ التمييز) . وفي مجال سياسات الأسعار شرح المؤلف دور السعر في برنامج التسويق الدولي، ومحيط سياسة الأسعار مثل العوامل المحيطة الداخلية (الأهداف ـ الموارد ـ التكنولوجيا ـ النواحي السلوكية ـ التكاليف) والعوامل المحيطة الخارجية المتمثلة في العرف السائد وقنوات التوزيع والقوانين والقرارات الحكومية والأحوال الاقتصادية العامة والطلب والمنافسة والمحيط الاجتماعي.

وفي مجال سياسات الترويج، تعرض المؤلف بالشرح لأهمية الترويج في التسويق الدولي، وأهداف الترويج، وأعطى شرحا لخطوات العمل البيعي: (١) عمل الاتصال المبدئي مع العميل، (٢) اثارة الاهتمام بالسلعة، (٣) خلق تفضيله لعلاقة أو سلعة معينة، (٤) حل "مشكلة شرائية للمستهلك" بسلعة معينة، (٥)الحصول على أمر الشراء، (٦) ضمان استمرار تعامل العميل مع الشركة.

وتضمن الباب الرابع المشار اليه شرحا لسياسات التوزيع في التسويق الدولي، من جوانب مؤيدة تتمثل في بدائل هيكل التوزيع، وكيفية تصميم هيكل التوزيع، وحرية المنتج في تصميم هيكل التوزيع، وانماط التوزيع.

وفي مجال سياسات الائتمان تعرض المؤلف بالشرح لمحيط سياسات الائتمان وابعادها والسياسات البديلة مثل الدفع نقدا، ونظام الحساب المفتوح، والكمبيالات والاعتمادات المستندية. وفيما يختص بسياسات الشراء، قام المؤلف بشرح القيود المفروضة على الواردات (قيود كمية ـ قيود نوعية ـ قيود دولية ـ قيود جمركية) .

وأفرد المؤلف الباب الخامس لشرح وتحليل التسويق الدولي في جمهورية مصر العربية، في صورة دراسة تطبيقية عن تصدير المنتجات الزراعية، وتصدير المنتجات الصناعية، والاستيراد والتصدير، ثم تطور نظم التصدير والاستيراد. وكان الهدف من الباب الخامس يتمثل في محاولة الربط بين الأبواب الأربعة السابقة باعتبارها اطارا نظريا وبين الواقع العملي عن طريق الأمثلة من أحد الدول العربية. واتخذ المؤلف في دراسة منهجية الأول يتمثل في الميل نحو التعميم، والثاني نحو التخصيص.

خاتمة

يعتبر هذا الكتاب المشار اليه مرجعا عربيا هاما في مجال التسويق الدولي، واضافة علمية جديدة تضاف الى المكتبة العربية التي تفتقر الى اقلام العلماء العرب في العالم كما يعتبر هذا المرجع دراسة تحليلية عن الدول العربية عامة وجمهورية مصر العربية خاصة.

ولقد حاول المؤلف اقامة علاقة وثيقة بين النظريات العلمية في مجال التسويق الدولي وبين مشكلات الواقع ومعوقاته، ومن ثم فان ذلك يعتبر محاولة علمية مشكورة من جانب المؤلف في التعرض للجوانب التطبيقية في هذا الميدان.

ويعتبر الكتاب المشار اليه مرجعا عربيا هاما لكل من الطالب والمدير وصاحب العمل وأولئك الذين يعملون في القطاعات العامة أو الخاصة وعلى الأخص في ميدان التسويق بصفة عامة ومجالات التسويق الدولي بصفة خاصة.

وخلاصة القول أن المؤلف قد نجح في تحقيق الأهداف التي حددها في صفحات الكتاب الأولى، وعلى الأخص مشكلات التسويق الدولي في الدول النامية بصفة عامة ومشكلات التسويق في جمهورية مصر العربية خاصة.

التامين واعادة التامين
في اقتصاديات
الدول النامية

عصام فارس

وضع هذا الكتاب الأستاذ احمد شكري الحكيم
الرئيس الفخري للاتحاد الافريقي الاسيوي للتامين واعادة
التامين، ورئيس اتحاد التامين في جمهورية مصر العربية
مكتبة الانجلو المصرية ١٩٧١، ٤٥٠ صفحة

صدر كتاب التأمين واعادة التأمين في اقتصاديات الدول النامية للاستاذ احمد شكري الحكيم عن مكتبة الانجلو المصرية عام ١٩٧١ وهو يقع في خمسمائة واربعين صفحة.

يقول مؤلفه في مقدمته: ـ

"ولقد دعاني الحاح الوضع الفريد للتأمين في الدول النامية وما يثيره من اهتمامات لدى المعنيين بشؤون التأمين ومستقبله فيها، وما يواجهه العالم النامي من اوضاع ومشكلات وضحت على طريق تطلعاته من اجل مسايرة النهضة العالمية للتأمين، ان اضمن هذا الكتاب حصيلة رحلة طويلة من العمل في صميم مجالات التأمين واعادة التأمين بدأت منذ عام ١٩٣٤، ثم حصيلة سنوات من القراءات تناولت مؤلفات نشرت وصدرت على الصعيد الدولي ثم حصيلة لقاءات عديدة مع عدد كبير من ابرز رجالات التأمين في جولة لي حول العالم ثم المؤتمرات والاجتماعات الدولية على مدى الحقبة الطويلة التي قضيتها في ميدان التأمين"

ويستهدف المؤلف من كتابه ما يلي: ـ

١ ـ عرض دور التأمين واعادة التأمين وما يمكن ان يكون لهذا الدور من اثر في اقتصاديات الدول النامية خلال مراحل تقدمها.

٢ ـ التعرف على المشكلات التي تواجهها الاسواق الدولية للتأمين واعادة التأمين.

٣ ـ اعادة التأمين والتحديات التي تجابهه.

١ ـ دور التأمين في اقتصاديات الدول النامية:

التأمين هو اتفاق بين افراد وجماعات معرضين لخطر معين على الاشتراك في تحمل هذا الخطر بتوزيعهم عليهم جميعا ويتحمل كل منهم جزء من الخسارة او الخطر يحدده مسبقا، ويترتب على ذلك بالنسبة للمجتمع ككل: ـ

أ ـ ايجاد التمويل بسهولة ويسر:

★ عصام فارس يقوم بدراسات عليا في الاقتصاد بجامعة الكويت

لما كان يهم صاحب راس المال ان يضمن عودة ماله اليه في فترة معينة فانه لا يقدم على تمويل المشاريع التي تصل فيها درجة الخطورة الى مستوى عال، ولذلك يقوم التأمين بالتكفل بالخطر والتعويض على صاحب المشروع عند وقوع هذا الخطر، وبذلك فان الممول يقدم على تمويل هذه المشاريع بدون خوف على راسماله، وبالطبع فانه سيمولها ايضا بسعر فائدة اقل من الحالة الاولى ولا يخفى اثر ذلك على تكلفة الانتاج في المشروع وحصول المستهلك على السلع بسعر اقل بالتالي.

ب ـ استثمار جميع الاموال المتاحة للمشروع:

بما ان شركات التامين متخصصة في ادارة الاخطار وتقيمها والتكفل بها فانها نتيجة تجاربها تقيم الخطر تقييما سليما يعتمد على البيانات والاحصاءات والخبرة الماضية، وبذلك فانها تاخذ قسطا يكون عادة اقل بكثير من الاموال التي يمكن لصاحب المشروع تجميدها مقابل احتمال وقوع هذا الخطر.

وبذلك فان صاحب المشروع يقوم باستخدامها الكامل في استغلال مشروعاته وتطويرها دون حاجة الى تجميدها لمواجهة خطر قد لا يقع ابدا.

ج ـ وسيلة ادخار:

لما كان قسط التأمين الذي يقوم الشخص بدفعه كان من الممكن ان يطارد السلع المتوافرة في السوق وبالتالي يزيد من اسعارها فان سحبه من السوق يؤدي الى تخفيض مشكلة التضخم ولو بشكل نسبي.

وبما ان قسط التامين على الحياة يدفعه الشخص في فترة معينة على ان يعود اليه في تاريخ معين فانما هو بالحقيقة وسيلة ادخار منتظمة يقوم بها المجتمع.

د ـ تشجيع المبادلات التجارية:

يشجع التأمين المبادلات التجارية اذ يقوم بالتكفل بالاخطار التي تجابهها السفن العملاقة والطائرات على اختلافها والبضائع التي تحملها هذه السفن والطائرات.

ومن جهة ثانية فانه يقوم بتشجيع المبادلات التجارية بواسطة تامينات الائتمان.

هـ المساعدة في الانتعاش الاقتصادي:

نظرا لما يتوفر لدى شركات التامين على اختلافها من اموال فانه يمكنها ان تساهم مساهمة فعالة في الشؤون العامة الاقتصادية والمالية وتشير هنا الى ما قدمته الشركات البريطانية عام ١٩٣١ اذ ساهمت بنصيب وافر في انقاذ الجنيه الاسترليني من التردى الى هاوية سحيقة.

وفي حالات الكساد كذلك تقوم شركات التأمين باستثمار اموالها في تأسيس الشركات المساهمة التي يعزف عنها الافراد وذلك بسبب التأخر في اعطائها العائد، او في اقامة المباني والأستثمارات العقارية على اختلافها وبذلك فانها توفر مجالات للعمل، كما انها قد تقوم باقراض الحكومة كما اسلفنا بشراء السندات الحكومية حتى تسهل على الحكومة اقامة المشاريع التي تنعش الحياة الاقتصادية في الدولة وقد كانت نسبة السندات الحكومية في حافظة استثمارات شركات التأمين في بريطانيا وهي اعرق سوق للتأمين في العالم كما يلي: ـ

السنة	١٩١٣	١٩٢١	١٩٢٦	١٩٣٧	١٩٥٠	١٩٦٠
النسبة٪	٤ر١	٢ر٣٥	٢ر٣١	٢ر٢١	٠ر٣٢	٥ر١٨

ومن الجدول يتضح مدى مساهمة شركات التامين في شراء السندات الحكومية لا سيما بعد الحروب والازمات الاقتصادية.

ولما كانت شركات التأمين ملتزمة في دفع مبالغ معينة للمؤمن عليهم في وقت معين فانه تعطى السندات افضلية في استثماراتها ذلك انها تعطي عائدا ثابتا ومضمونا، وبذلك فاننا نجدها تمد القروض للشركات الصناعية فتساعدها على التوسع والبناء ولا يخفى اثر ذلك على جودة الانتاج واسعار السلع، والجدول التالي يبين نسبة السندات الصناعية في حافظة استثمارات شركات التأمين في بريطانيا خلال الفترة من ١٩٤٠ الى

١٩٦٨.

السنة	١٩٤٠	١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٨
النسبة٪	٥	٩ر١٤	٧ر١٨	٤ر٢٢	٢ر٢٤	٥ر٢٥

٢ ـ المشاكل التي تواجه صناعة التامين في الدول النامية:

لما كانت الدول النامية حديثة العهد بالتامين بالنسبة الى الدول المتقدمة فانها تفتقر الى الثقافة التامينية ولذلك نجد الافراد في هذه الدول لا يعرفون الخدمات التي يقدمها اليهم التامين ولذلك نجدهم بحاجة الى جهود معينة على هذا الصعيد.

ونفس الحال بالطبع يتطبق على جانب الشركات الوطنية فهي تفتقر الى الخبرة ولذلك فانها في احيان كثيرة تقوم بالتامين بدون دراسة كاملة للخطر المؤمن ضده فتحدد اسعارا غير مناسبة مما يجعل النتائج في غير صالحها سواء في الاكتتاب المباشر او في اعادة التامين.

ومن جهة ثانية فان عدد شركات التامين العاملة في الدول النامية كبيرا اذا ما استثنينا الدول التي عمدت الى التاميم.

ولما كانت شركات التامين وحدات اقتصادية فان كثرة عدد هذه الشركات يجعلها هزيلة وضعيفة ذات تكلفة ادارية عالية.

ويزيد الوضع سوءا عندما يكون عدد الشركات الوطنية اكثر مما يجب ايضا ولا تحظى برعاية كافية من الدول فعندها تشتد المنافسة فيما بينها بالاضافة الى المنافسة بين هذه الشركات والشركات الاجنبية التي تعمل في نفس السوق وهي مزودة بالخبرة الناضجة الامر الذي يجعلها تقيم الخطر تقييما سلميا وتقدم الاسعار المناسبة وبالتالي فهي تتجنب الاخطار التي تعرف انها خاسرة حسب الاحصاءات والبيانات المتوافرة لها منذ فترة طويلة مما يجعلها تحصل على نتائج احسن وتجنى من السوق نصيب الاسد.

واخيرا وليس آخراً فمن المشاكل التي تواجه الدول النامية هي تلك المتعلقة في ميزان المدفوعات، فيما ان ميزان المدفوعات هو الحساب الذي يصور حركة المعاملات الدولية وما تتضمنه هذه المعاملات من صادرات وواردات منظورة وغير منظورة كان التامين احد البنود التي تدخل في ميزان المدفوعات لتصور اقساط التامين واعادة التامين الواردة الى الدولة او المتسربة منها.

وتأتي اهمية التامين بالنسبة الى ميزان المدفوعات في الدول النامية لانه يمثل تسرب اموال الى الخارج اكثر مما يرد اليها في الوقت الذي تعاني فيه هذه الدول من حاجتها الى العملة الصعبة، اذ نجد ان نسبة الاموال التي خرجت من الاردن الى الاموال التي دخلت اليه عام ٦٧ ما يعادل ١٦٧٪ وبلغت هذه النسبة في السودان والباكستان (٥٠٠٪) وفي الفلبين ١٦٠٠٪ ومصر والارجنتين ٣٠٠٪.

الامر الذي يزيد من حدة مشكلة التحويل في هذه الدول.

وتمثل اكثر الاموال المحولة الى الخارج اقساط اعادة التامين التي تحولها الشركات الوطنية والاقساط التي تكتب به وعمولات اعادة التامين والتعويضات المستحقة على العمليات المعاد تامينها واتعاب سماسرة التامين ومخمني الخسائر الاجانب.

٣ ـ اعادة التامين في الدول النامية:

لما كانت شركة التامين لا تتمكن من تغطية كل الأخطار في السوق الذي تعمل فيه، فانها تضطر الى تحويل ما يفوق عن امكانياتها الى شركة تأمين او اعادة تأمين أخرى، ويطلق على هذه العملية اعادة التامين او ضمن توزيع المخاطر.

وبما ان عملية اعادة التامين تلي التامين المباشر فان ظهور شركات اعادة التامين الوطنية قد تأخر في الظهور عن شركات اعادة التامين الاجنبية فبينما كانت أول شركة اعادة التامين قد ظهرت في المانيا عام

١٨٤٦ نجد ان اول شركة اعادة تأمين وطنية في الدول النامية قد ظهرت في تشيلي عام ١٩٢٧.

ونظرا لان الاخطار المغطاة في الدول النامية تكون عادة قليلة العدد وكبيرة الحجم فان شركات التأمين في الدول النامية تكون في ضرورة ملحة لعملية اعادة التأمين سواء كان ذلك نوعيا حسب نوع الخطر او جغرافيا او زمنيا، اذ ان عدم اقدامها على اعادة التأمين يجعلها تتعرض الى خسائر جمة في حالة تحقق احد الأخطار المؤمن ضدها.

الا ان شركات التأمين وعلى الأخص منها ما هو في الدول النامية عليه ان يراعي ان تكون الشركة التي يعيد اليها التأمين قوية وتنتمي الى دولة تتمتع بالاستقرار الاقتصادي والسياسي وبعيدة ما امكن عن الاخطار ذات النتائج السيئة عادة وعملتها مستقرة، وذلك لكي تضمن ان شركة اعادة التأمين قادرة على الوفاء بالتزاماتها بسهولة عند تحقق اي خطر مؤمن عليه.

ولما كانت عمليات اعادة التأمين تتشعب بشكل ضروري نوعيا وجغرافيا وتمتد الى ازمان طويلة، فانها حتى تلاقي كل سهولة ويسر اثناء سريانها يجب ان تبتعد عن الاحداث السياسية ما بين الدول التي تنتمي اليها شركات التأمين ولذلك عندما قطعت بريطانيا وهي مركز صناعة التأمين واعادة التأمين في العالم، علاقاتها بروديسيا بقيت التزاماتها التأمينية قائمة.

وتواجه شركات اعادة التأمين بشكل عام صعوبات وتحديات جمة في عملها من اهمها: ـ

١ ـ التكنولوجيا: ذلك ان التكنولوجيا ادت الى الاختراعات البالغة القيمة كناقلات البترول العملاقة والطائرات الضخمة كالجمبوجيت والكونكورد بحيث يصعب توزيع هذه الاخطار بسهولة ويسر بمدة قصيرة، كما يصعب ايضا تأمين المصانع العديدة الضخمة التي تقوم بانتاجها ولا سيما عدم قدرة خبير التأمين تقييم قيمة هذه المصانع تقييما سليما.

٢ ـ تعدد التعويضات التي تنشأ عن حادث واحد او حوادث مرتبطة ببعضها البعض وبالتالي ضخامتها كما حصل في حادث الاعصار بتسي عام ١٩٦٥ حيث بلغت خسارة ذلك سبعمائة مليون دولار شملت تعويضات الممتلكات والارواح والمسؤوليات والبواخر الكبيرة التي لحقت بها الاضرار من جراءه، او كما يحصل في حادث ناقلة بترول حيث يشمل التعويض جسم السفينة وحمولتها والاضرار التي قد تنشأ نتيجة تسرب البترول الى الشواطىء الآهلة بالسكان.

٣ ـ كثرة عدد شركات التأمين والمنافسة الشديدة بينها ادت الى خفض الاسعار عن المعدلات المناسبة في الوقت الذي زادت فيه قيمة هذه الاخطار ويزداد فيه التضخم كما اسلفنا بالاضافة شركات التأمين المباشرة اصبحت تقوم باعادة التأمين فيما بينها.

هذا ولا يعرض المؤلف المشكلة فقط بل ينطلق الى ايجاد الحلول ويضع المقترحات فهو يطالب بوقف هذه المنافسة بين شركات التأمين او اعادة التأمين وان يقوم التأمين بعد دراسة وافية وعميقة كما انه يطالب الدول النامية بالتعاون فيما بينها وانشاء التكتلات بالاتفاق مع الدول المتقدمة.

ويرى ضرورة انشاء معاهد متخصصة لتدريس التأمين وانشاء مكاتب لمراقبة ومعاينة البضائع وتخزين البضائع لتخفيض خسائرها وهو يطالب باستخدام وسائل مكافحة الحريق الحديثة.

واخيرا ولا بد لي من القول ان من الصعب ايجاز الكتاب الضخم ببضع صفحات ولا بد ان افكارا قيمة لم تجد مكانا لها هنا.

ذلك ان الكتاب شامل وجدير بالدراسة حقا،،،،

عصام فارس

عرض كتاب

اسم الكتاب: الانسان والبيئة	ON MAN AND HIS ENVIROMENT
المؤلف	SAMUEL Z. KLAUSNER
الناشر	JOSSEY-BASS, INC., SAN FRANCISCO

يقع هذا الكتاب ضمن مسلسل العلوم السلوكية التي تقوم دار النشر جوسي ـ باس بنشرها تحت اشراف كل من وليم هنري من جامعة شيكاغو ونيفيت سانفورد من جامعة بيركلي.

ويتألف الكتاب من ٢١٧ صفحة مقسمة الى ثمانية فصول، واعتمد على ٣٢٥ مرجع من كتاب ومقالة، بما فيها مقدمة ابن خلدون.

يبحث الكتاب في العلاقة بين الانسان والطبيعة معتمدا على منهج علم الاجتماع أكثر من مناهج العلوم الطبيعية في معالجة الموضوعات التي تضمنتها فصول الكتاب ـ أي أنه بدلا من الدخول في تفاصيل خصائص البيئة الطبيعية مثل درجة تركز ثاني اكسيد الكبريت في الجو ـ بدأ في تحليل خصائص البيئة الانسانية.

أخذ الاهتمام يتزايد بدراسات البيئة في الآونة الأخيرة وقد أقامت الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المؤتمرات التي تعالج موضوع المحافظة على البيئة من التلوث، وتخطيط المدن والمرافق والفعاليات التكنولوجية بحيث تقلل من فرص تعرض الانسان والمجتمع للأمراض المختلفة. هذا بالاضافة الى الاهتمام في ايجاد حالة توازن بين البيئة الطبيعية والبشرية لرفاهية المجتمعات الصغيرة والكبيرة.

يتناول الفصل الأول من هذا الكتاب الموقف الراهن للدراسات والبحوث في ميدان الانسان والبيئة. وفي الفصل الثاني يستعرض مزايا النماذج النظرية التي تضمنتها دراسات علماء السكان والأيكولوجيا. وفي الفصلين الثالث والرابع يقدم المؤلف نموذجا ـــ Model - لدراسة السلوك الانساني نحو البيئة الطبيعية بصورة علمية. وفي الفصل الخامس يستخدم هذا النموذج لتحليل المؤثرات الاجتماعية على المعطيات البيئية كما توصلت اليها العلوم الطبيعية والتكنولوجيا. أما في الفصلين الأخيرين يتعرض المؤلف لبعض القضايا الرئيسية التي تشكل على حد رأيه أهم المشكلات البيئية مثل تلوث الهواء، الضجة، والترويح خارج المساكن. ينتهي بعدها الى البحث عن سياسة مميزة لبحوث البيئة والتعليم والادارة.

ويقول المؤلف ان لعلماء الاجتماع دورا هاما في المساهمة بايجاد الحلول لمشكلات تلوث المياه وأثار النقليات الجوية وامكانيات الترويح وذلك عن طريق الدراسات المختلفة التي تتعلق بسلوك الأفراد والجماعات والعوامل المؤثرة في اتجاهاتهم نحو مختلف عناصر البيئة الطبيعية.

د. اسحق يعقوب القطب*

الدراسات والبحوث في العلاقة بين الانسان والبيئة

ان البحوث والدراسات التي تعني بالعلاقة بين الانسان والبيئة قلقلة ومحدودة ولا تزيد عن كونها دراسات تنظر الى البيئة الطبيعية اما ظروف أو وسائل للحياة الانسانية أو انها مجموعة من البيانات بحاجة الى تحليل واستنتاج. وفي مجموعة الدراسات النظرية يمكن تمييز اتجاهين أولهما يشير الى ان العلاقة بين الانسان والبيئة حتمية أي ان الأحداث الطبيعية تقرر أو تسبب أشكال ومظاهر السلوك الانساني. اما الاتجاه الثاني فيؤكد العلاقات المتبادلة بين الانسان والبيئة وتبين ان للبيئة الطبيعية صلة بالسلوك الانساني ولكن ليست مسببة له، والاتجاه الثاني أخذ يتزايد في الأوساط العلمية الاجتماعية ونتيجة لهذا الاهتمام أخذ يظهر فرع جديد من فروع علم الاجتماع يسمى "علم الاجتماع البيئي" Enviromental Sociology

ومن ضمن الدراسات حول هذا الموضوع يشير المؤلف الى أن ابن خلدون قد أشار في القرن الرابع عشر الى العوامل الجغرافية (البحار والأنهار) والأحوال الجوية (الهواء والحرارة والرطوبة) التي تؤثر في المعطيات والخصائص الاجتماعية للمجتمعات البدوية والحضرية والريفية. وكذلك جين بودن Jean Bodin الذي بحث في المؤثرات النفسية للجو عام ١٩٤٥ وشارلي لويس مونتسكيو ١٩٦٤ Charles Lewis Montesquien الذي اشار الى علاقة الطقس البارد بالحركة الدموية. وفي انكلترا فقد اثبت الفرد ليفنجويل Alfred Leffing Well ١٨٩٢ أن هناك علاقة بين الضوء والحرارة وجرائم القتل والانتحار والاغتصاب التي ترتفع بين شهري مارس وأغسطس، ويؤكد هذا الاتجاه دراسات أميل ديركهايم Emile Durkheim . وقد ربط هنري مور Henry Moor ١٩٢٣ الدورات الاقتصادية والدورات الثمانية لهطول الأمطار في الولايات المتحدة الامريكية.

ويخلص المؤلف الى ان دراسات علماء الاجتماع تهمل عوامل البيئة الطبيعية في تركيب المجتمعات وتكوين الثقافات، وكذلك الأمر بالنسبة الى دراسات علماء الطبيعة والمهندسين فانهم قلما يأخذون بعين الاعتبار المؤشرات الاجتماعية والثقافية والنفسية للتغييرات في البيئة الطبيعية.

السكان والموارد

يتطرق المؤلف الى العلاقة بين السكان والموارد ويشير الى أن توماس مالثوس قد حدد ثلاث عناصر في موضوع العلاقة بين الانسان والطبيعة. الأول هو نموذج للعلاقة بين الانسان والموارد الغذائية أو تلك التي يعتمد عليها المجتمع، والثاني ـ التكييف الثقافي السكاني لمشكلة الموارد المتمثل في البؤس والقضايا الخلقية، والثالث ـ التحليل الكمي للعلاقة بين الانسان والطبيعي على أساس أن السكان وحدات استهلاكية منتشرة على مساحة من الأرض تتطلب كميات من الغذاء الذي يجب أن توفره الطبيعة.

وقد اهتم علماء الاجتماع أمثال كنجرلي ديفس Kingsly Davis ١٩٦٥ في دراسة العلاقة بين التنظيم الاجتماعي والخصوبة والعوامل الثقافية المؤثرة في الحمل والعلاقات الجنسية. وقد اهتم علماء الاتصاد والاجتماع في تحديد المواقع الانتاجية والخدمات المتنوعة وربطها بالعناصر الطبيعية والبشرية للبيئة بحيث تراعي عملية التوافق والتكييف بين الناس واحتياجاتهم والموارد الطبيعية وخصائصها ومعطياتها، ولذا نشأت مؤخرا نظرية الموقع التي تهتم بالعلاقات المتداخلة بين موقع الوحدة ومجموعة الوحدات الأخرى في المكان والزمان والعوامل المؤثرة في مجموعة الوحدات (مصانع، مستشفيات، مدارس، مرافق عامة.... الخ) .

الحقائق الطبيعية والحقائق الاجتماعية

يشير المؤلف في هذا المجال الى الحقائق الطبيعية والحقائق الاجتماعية كجزء من نظام عضوي تتكامل فيه المقومات الطبيعية في العمل الاجتماعي. مثلا ان الانسان الذي يروي الزهور يصبح جزءا من بيئة الزهور

وفي نفس الوقت تصبح الزهور جزءا من بيئة الانسان. وكذلك الأمر بالنسبة للعامل والآلة والموظف والعمارة والفلاح والأرض والصياد والبحر... الخ.

ويستشهد المؤلف بآراء الجغرافيين أمثال هنتنجتون وكوشنج التي تؤكد أن حالة الأرض والماء والتربة والمعادن تؤثر في الطريقة التي يقوم فيها الناس بتلبية احتياجاتهم الطبيعية والانسانية. وبالنسبة الى علماء الأيكولوجيا والانتربولوجيا فيرون أن الطريقة التي يتم فيها توزيع السكان على سطح الأرض تؤثر في سرعة الانتشار الثقافي. وتجد ان هناك فروقا في الخصائص الثقافية بين المجتمعات البدوية والريفية والحضارية ومن اسباب الفوارق الجوهرية درجة القرب او البعد من المراكز الحضارية القومية والاقليمية والدولية ونوع الاتصال وعمقه وتكراره مع هذه المراكز.

نحو تكوين نظرية للبيئة

يميز المؤلف من حيث المنهج بين العمل الاجتماعي والعمل العضوي على أساس الاطار التحليلي لكل منهما. ففي حين أن المحلل العضوي يجد العلاقة للاشياء في الزمان والمكان ويعيد تصنيفها في وحدات كمية مثل الطول، الثقل، الكتلة والزمن نرى أن عالم الاجتماع يحلل الظواهر في اطار المدلول الرمزي مثل الأعمال، الذين يقومون بالادوار، تركيب ووظائف الأعمال ثم يصنفها في معطيات كمية الاختيار، السلطة والتأثير، الاتجاهات، الحوافز والميول... الخ.

ثم يطرح المؤلف ثلاث مستويات للتوصل الى عناصر تصلح كنظرية أولية للبيئة تجيب على أسئلة تتعلق بالعمل مثل ماذا يهدف الفاعل لتحقيقه وماذا يترتب من أدوار على الآخرين وعلى الأشياء الطبيعية في التخطيط لتحقيق هذه الأهداف؟ . ولماذا يفضل أن يتجه نحو تحقيق هدف دون الآخر، وكيف يرتبط الهدف بأهداف أخرى للفاعل او للفاعلين الآخرين.

أما المستوى الأول فيتصل بتنظيم الأفعال حول الأفراد أو ما يسميه "تحليل الشخصية"، ويشتق المستوى الثاني من تنظيم التفاعل بين مجموعات من الأفراد أو "التحليل المجتمعي" ويرتكز المستوى الثالث على المعاني التي تعبر عن نظام السلوك والقيم السائدة والمتعارف عليها أو "التحليل الثقافي".

ويستطرد المؤلف في اعطاء الأمثلة والبراهين على مستويات التحليل الثلاث للعمل الاجتماعي ذات العلاقة بالبيئة الطبيعية. ويضع المؤلف معاني لكل مستوى من هذه المستويات تخدم في تفسير العلاقة بين الانسان والطبيعة، فبالنسبة للمستوى الأول هناك المعاني المتشابهة ذات الأصل الواحد Cognative ، وللمستوى الثاني نجد المعاني المثيرة للعواطف (الوجدانية) Affective ، وللمستوى الثالث هناك المعاني التقيمية Evaluative . وهذه المستويات والمعاني في نظر المؤلف تساعد كل انسان على اكتشاف البيئة من حوله، ويتعلم بالتالي كيف يترجم الطبيعة كما يواجهها ويكتسب الخبرات الاجتماعية المتصلة بالطبيعة.

الآثار الاجتماعية للقذارة والضجة:

ويتحدث المؤلف عن موضوع في غاية الأهمية والطرافة بالنسبة الى تلوث البيئة خاصة تلك المتعلقة بالقذارة وعدم النظافة وكذلك الضجة والأصوات المزعجة التي تصدر عن الآلات والسيارات والطيارات والمصانع وغيرها من الأدوات التكنولوجية على اختلاف احجامها ويصل في نهاية مناقشته العلمية بعد استعراض الدراسات الميدانية التي أجريت في الولايات المتحدة الى فرضية عامة على النحو التالي:

"ان معدلات التفاعل الاجتماعي تتبع نمطا ايقاعيا". كثيرا من الاحيان يدخل الناس حلبة النشاط الاجتماعي، وكثيرا ما يخرجون او ينسحبون منها، وهناك الايقاع الصغير للنشاط اليومي أو الأسبوعي أو السنوي أو الموسمي. ان النمط الذي تأخذه المضايقات من الضجة يأخذ شكلا معاكسا لنمط ايقاع الحياة. وتزداد حدة مضايقة الضجة أكثر عندما يكون الفرد في حالة انسحاب أو انطواء اجتماعي منه عندما يكون في حالة نشاط. مثلا يزيد الضيق من الضجة عن الليل أكثر من النهار وفي نهاية الأسبوع منه في الأيام العادية

واكثر في فصل الشتاء منه في فصل الصيف.

السياسة الاجتماعية للبيئة

في الفصل الختامي للكتاب يتساءل المؤلف «ما هي متطلبات تطور المعرفة حول الانسان والبيئة؟ ما هي أفضل الطرق لاتصال هذه المعرفة؟ وكيف يمكن الافادة من هذه المعرفة في تطوير المجتمع والبيئة؟»

ويقول المؤلف أن هذه قضايا تحتاج الى البحث والتربية وسياسة تتعلق بالادارة الاجتماعية والموارد البشرية والطبيعية.

وحتى تعنى السياسة الاجتماعية بالبيئة الطبيعية سواء في مجالات تنظيمها اخضاعها أو تكييف الانسان الى مواردها وخصائصها بغرض تحقيق أكبر قسط من الرفاهية الاجتماعية لأكبر عدد من الناس لأطول فترة في حياتهم وللأجيال المتعاقبة لا بد وأن تجري الدراسات والبحوث الميدانية لتقييم العلاقة القائمة بين خصائص البيئة الطبيعية ومقوماتها وفعاليتها وبين النشاط الاجتماعي والخصائص الاجتماعية والثقافية وذلك من أجل اتخاذ القرارات من قبل الأخصائيين الاقتصاديين ورجال السياسة والاجتماع التي تتلائم مع حركة التطور الاجتماعي والحضاري للمجتمع. هذا بالاضافة الى أن موضوع البيئة الطبيعية وعلاقتها بالانسان يجب أن يصبح جزءاً من النظام التربوي داخل المدرسة على اختلاف مستويات التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي والجامعي وكذلك في برامج تعليم الكبار مستخدمين مختلف الوسائل التعليمية ووسائل الاتصال الجماهيري.

وكلما زادت المعرفة حول العلاقة بين الانسان والبيئة الطبيعية من حوله، زاد ادراك الانسان في تطوير الطرق والأساليب التي تسهم في تحقيق الرفاهية والتكامل بين الموارد البشرية والطبيعية في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

البيئة الثورية

عادل الرشيد

يتعلق هذا البحث بدراسة الكيفية التي ينتقل بها النظام الاجتماعي في بلد ما من مرحلة الاستقرار والثبات، الى مرحلة التوتر ثم الثورة. بمعنى آخر يعني بكيفية خلق البيئة الثورية في المجتمع، وهي مرحلة تسبق الثورة.

ويعنى القسم الاول بأهم الدوافع التي تقود الى ظهور هذه البيئة بينما يحوي القسم الثاني، النتائج والخلاصة.

ان أهم ما يدفع بالنظام الاجتماعي نحو وضع الاحتلال هو فشل الحاجات الحاضرة في التجاوب مع الحاجات المخططة (المتوقعة)، وهناك عدة عوامل تعمل دائما على توازن النظام الاجتماعي وهذه هي: الهيكل السياسي ـ الهيكل الاقتصادي ـ الهيكل الاجتماعي ـ والهيكل العسكري. فأذا أخل احدها بالمهام المناطة به خرج المجتمع الى وضع غير متوازن يهيئ لوجود البيئة الثورية. وهنا يلعب الجيش دورا هاما، فاذا حازت الحكومات السيطرة على القوات المسلحة فبامكانها التوصل الى الحيلولة دون وقع الأحداث العنيفة في البلاد. والا حدث خلاف ذلك.

وهكذا تكون البيئة الثورية هي عبارة عن وضع عام يسوده عدم الرضا بفعل اختلال أو أكثر في هيكل النظام الاجتماعي.

ولكن هذه البيئة الثورية في الواقع بحاجة الى ما يخرجها فورا الى طور الفعل، وهذا ما يساعد عليه وقوع أحداث كبرى مع وجود البيئة الثورية التي تفجر الثورة.

وهذه الأحداث الكبرى قد تكون مولد نبي قائد أو حزب ثوري، أو ربما كانت هزيمة في حرب، ولربما جاء ذلك من خارج المجتمع بصورة أو بأخرى.

التقدير الاقتصادي في
ظل النظام الاشتراكي

د. محمد بسطامي منصور

يختص هذا المقال بمناقشة امكانية اعداد تقديرات اقتصادية في ظل النظام الاشتراكي لهدف التوزيع الأمثل لعوامل الانتاج بين الاستخدامات المتعددة. ويبدأ الكاتب المقال بعرض مختصر لنشأة مفهوم الاشتراكية، ودور كارل ماركس في تطويره. ثم ينتقل الى بيان الحاجة الى اجراء تقديرات اقتصادية لتوزيع الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المتعددة، وكذلك اهمية السوق لامكانية اجراء التوزيع الأمثل لعوامل الانتاج بالمجتمع. ويقوم الكاتب ايضا بمناقشة دور النقود في توزيع عوامل الانتاج بين الاستخدامات المتعددة.

ويتضمن المقال أيضا مناقشة لطبيعة التقدير الاقتصادي وخصائصه والعقبات التي قد تحد من استخدام التقدير الاقتصادي في توزيع عوامل الانتاج باي نظام اقتصادي. وتناول الباحث تنظيم النشاط الاقتصادي في ظل النظام الاشتراكي والعقبات التي تعوق اجراء التقديرات الاقتصادية واهمها عدم وجود سوق حقيقية للسلع الانتاجية.

كما يعرض الكاتب بعض المحاولات التي تستخدم في النظام الاشتراكي لاجراء التقديرات الاقتصادية. ومنها اعداد تقديرات على أساس ساعات العمل، وانشاء سوق افتراضية، واستخدام المعدلات الرياضية واستخدام المحاولة والخطأ كوسائل لتوزيع الموارد الاقتصادية بين الاستعمالات البديلة. وخلال هذا العرض بين الكاتب الآراء التي تؤيد امكانية القيام بتقديرات اقتصادية للتوزيع الأمثل لعوامل الانتاج بالنظام الاشتراكي وكذلك الآراء المعارضة، ويستخلص الكاتب ــ عن طريق تحليل هذه الآراء وفي ضوء المفاهيم الاقتصادية ــ أنه لا يمكن اجراء تقديرات اقتصادية صحيحة، بحيث تؤدي الى التوزيع الامثل لعوامل الانتاج بين الصناعات المتعددة في النظام الاشتراكي.

نموذج مهلانوبس للتخطيط

د. صقر أحمد صقر

تهدف هذه الدراسة الى مناقشة نموذج مهلانوبس للتخطيط (ذو القطاعات الأربع) والذي تم استخدامه في اعداد كل من الخطة الخمسية الثانية والثالثة بالهند. وتتضمن هذه القطاعات: قطاع السلع الراسمالية، قطاع السلع الاستهلاكية التي يتم انتاجها بالمصانع، قطاع السلع الاستهلاكية التي يتم إنتاجها في الصناعات صغيرة الحجم وقطاع الأفراد، وقطاع الخدمات.

ويتم تحديد الموارد الاستثمارية اللازمة لقطاع السلع الرأسمالية على أساس اعتبارات النمو في الأجل الطويل، في حين يتم تخصيص باقي الموارد الاستثمارية على القطاعات الثلاث الأخرى بواسطة النموذج بالشكل الذي يحقق الأهداف المرجوة.

ويعاني النموذج من بعض نقاط الضعف الفنية: مثل الاهتمام الزائد بجانب العرض الى حد تجاهل جانب الطلب، الاقتصار على ضمان التناسق دون السعي نحو تحقيق الأمثلية، تجاهل المشاكل المتعلقة بتسعير خدمات عناصر الانتاج، عدم الاهتمام بتحديد المسار الزمني للمتغيرات خلال فترة الخطة، تجاهل النموذج للاعتبارات المتعلقة بتخطيط التجارة الخارجية، وأخيرا عدم استخدام النموذج في تحديد ومناقشة برامج التنمية البديلة المتاحة في الأجل الطويل.

ما متضمنات السياسة الاقتصادية التي يمكن اشتقاقها من النموذج فتتلخص في: ضرورة زيادة معدل الاستثمار باعتباره العلاج الأساسي لمشاكل البطالة ضرورة زيادة الاستثمارات في قطاع السلع الراسمالية حتى يمكن تحقيق زيادة أكبر في الدخل في الأجل الطويل، وضرورة استخدام استراتيجية النمو المتوازن والتي تمثلت في الاهتمام بتحديد الأهداف في بعض القطاعات الهامة، والاهتمام بتفادي مناطق الاختناق، ومحاولة تحقيق التعادل بين الطلب على والعرض من كل من العمل ورأس المال.

بيد أنه من الضروري الاشارة الى خطورة تعميم استراتيجية التنمية التي يتضمنها هذا النموذج على البلاد الأخرى خاصة وأن هذه الاستراتيجية تتصل اتصالا وثيقا بالسياسات التي يمكن اتباعها وبخواص الاقتصاد موضع الدراسة. فالبلاد الكبيرة قد تنمو مثلا نمو الاكتفاء الذاتي في حين أن البلاد الصغيرة ــ مثل البلاد العربية ــ والتي لا تمكنها ظروفها من انتاج معظم السلع المصنعة والراسمالية محليا قد تضطر الى الاهتمام الزائد بالمزايا النسبية في الاختيار بين الصناعات المختلفة.

القومية العربية
الاعتبارات السياسية الاجتماعية

د. ابراهيم أبو لغد

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على كل الاعتبارات السياسية والظروف الاجتماعية التي رافقت مولد القومية العربية وتناميها، ومراحل تطورها حتى اليوم. ويبدأ الباحث بالتمييز بين اثنين من انماط الوعي الجماهيري حدث بينهما التباس واضح. الأول وعي شعبي بطبيعته وصفاته الموروثة وتقاليده وحدوده التي يشترك فيها افراد الجماعة، وقد أطلق على هذا النوع اسم القومية. والنمط الثاني هو شعور الأفراد بأنهم مجتمع واحد تضمه مقومات اللغة، التقاليد، التاريخ، العرق وعوامل اخرى. وفي هذا النمط تميل الجماعة الى العيش مستقلة عن سواها من الجماعات. وهذا هو التعريف الأدق للقومية.

وبالنسبة للعرب فقد ظلوا جزءا من مجتمع أوسع، هو الاسلام بكل مقوماته السياسية والاجتماعية، وبذا نبعث كل القيم والقيادات السياسية والمؤسسات القانونية العربية أصلا من النظام الاسلامي.

وتحت السيطرة التركية ظل العرب في ظل نظام اسلامي موحد حتى انهيار الامبراطورية العثمانية حيث بدت في العالم العربي تطلعات أخرى، واجهت تحديات شتى في سبيل اقامة النظام السياسي على مبادىء وأسس أخرى غير المبادىء والأسس الدينية.

وفي البحث تقسيم الى العوامل الداخلية والخارجية التي نمت القومية العربية كوحدة سياسية.

من العوامل الداخلية التجربة السياسية في الغرب، والوقوف في وجه السلطة العثمانية. ومجهودات العرب في المهجر الذين عملوا على نقل تجارب الأمم الأخرى الى العالم العربي. كذلك نحو الحركات الوطنية في البلاد العربية. وكان العامل الاقتصادي عاملا هاما في مراحل تطور القومية العربية، فقد عمل الأتراك على ايجاد نوع خاص من ملكية الأراضي استتبعه تسلط سياسي أدى الى تسلط عسكري ايضا. وبذا خلقت الثروة الاقتصادية نفوذا سياسيا. لذا نظرت الطليعة المثقفة العربية والحركات الوطنية الى وضع اقتصادي جديد مبني على أسس قومية.

ومن العوامل الخارجية الاستعمار الغربي الأوروبي الذي أدى بفعل الحركات الوطنية المناهضة له الى نمو لوعي القومي. وفي البحث اشارة الى دور الجماعات المختلفة في العالم العربي كرؤوس الأموال الوطنية والأحزاب السياسية. كما يشير الى نوع الصراع النظري ـ ان صح التعبير ـ بين التقدمية والرجعية في العالم العربي ولكل نظرياته وتطلعاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي الجزء الأخير من البحث تعريج على حرب حزيران ١٩٦٧ بين العرب واسرائيل باعتبارها منعطف تاريخي هام في تطور القومية العربية جعلت العرب ينظرون جادين الى اقامة قوة عربية سياسية موحدة تعمل على تحرير الأراضي العربية من براثن الاحتلال، كما انها قد ولدت المقاومة الفلسطينية وجعلت منها قوة كبيرة في المنطقة.

وينهي البحث بأن الثورية العربية ستواصل «دون شك» من أجل تحقيق ما فشلت في تحقيقه المؤسسات السياسية السابقة من تجسيد احلام الأمة العربية.

كلمة موجزة
في العلاقات الانسانية في الصناعة

يقصد بهذه العلاقات مجموعة الصلات او الروابط التى تقوم بين الادارة والعاملين معها تحت اشرافها وتوجيهها على اساس ان المشروع الصناعى لم يعد مكانا للعمل فقط بل مجالا للحياة أيضا يقضى العاملون فيه أحيانا نصف عمرهم اليقظ الواعى ، وان هؤلاء العاملين بشر شأنهم شأن سائر البشر الذين يشكلون مختلف المجتمعات على تفاوتها فى اللغة والدين والبيئة والثقافة والتقاليد والعادات والمدارس الفكرية والمذاهب والمعتقدات ..... الامر الذى يتطلب من الباحثين اعادة النظر فى مفهوم كل من العمل والعامل ومكان العمل بل ورب العمل كذلك .

والعلاقات الانسانية الطيبة هى درجة الرشد التى يمكن ان تصل اليها علاقات العمل بين صاحب العمل والعاملين معه ، والتى يتيسر للادارة ان تحققها في مجال تطورها لمواكبة العصر الحديث بمقتضاياته وظروفه ومتطلباته وذلك لأسباب اهمها :

١ ـ انها تهدف الى خلق جو من الثقة والاحترام المتبادل والتعاون الفعال بين الادارة والعاملين معها .

٢ ـ أنها تعد على راس سبل علاج ما يسمى " بالانحلال الاجتماعى والاقتصادى " ـ داخل المشروع الصناعي بسبب فقدان روح التعاون والولاء لصاحب العمل والمصلحة العامة مما ينعكس ولا شك على الانتاج .

٣ ـ أنها تعتبر من اهم العوامل المؤدية الى تحقيق مصالح جميع الاطراف المعنية بالعمل .

٤ ـ أنها بمثابة مفتاح وموصل جيد لحل كثير من مختلف المشكلات ذات الطابع الانسانى فى جو العمل والتى كثيرا ما تحار عقول المسئولين عن الادارة فى فهمها وعلاجها .

هذا ولقصد اصبحت العلاقات الانسانية ـ بعد ان تعمقت مفاهيمها ووضحت آثارها في العصر الحديث الذى يتسم بالتطور السريع والمنافسة القاتلة والصراع الدامى على دعم الاقتصاد وكسب الاسواق ـ علما وفنا فى آن واحد وذلك على النحو التالى :

أولا ـ هى علم من ناحية البناء والكيان الذى امكن اقامته من مختلف المبادئ والنظريات والاسس والقواعد والاساليب والمفاهيم والاجراءات العلمية .

ثانيا ـ وهى فن من ناحية اعتماد اقامتها والنهوض بها على " الاسلوب او الكيفية " ـ التى تمارس فى سبيل انشائها وتوثيقها وفى سبيل تحليل العوامل الايجابية التى تقوى من آثارها وكذا العوامل السلبية التى تضعف من هذه الاثار او تقضى عليها

ويعتبر علم العلاقات الانسانية من أحدث العلوم الاجتماعية التى اهتدت اليها محاولات الخبراء والاخصائيين من خلال دراساتهم وتجاربهم المستمرة للبحث عن حلول ملائمة جديدة وعملية لمشكلات التنظيم والادارة ، علاوة على انه علم تطبيقى بزغ نجمه فى ربع القرن الاخير ثم اخذ ينمو نموا مضطردا نحو

التأصل والتكامل وتخطيط مبادئه ونظرياته وتقنين مناهجه ووضع أصوله حتى اصبح مادة أساسية لها قيمتها بين مواد الدراسة الجامعية وركيزه من ركائز برامج تدريب القادة والرؤساء فى تحقيق اكبر قدر ممكن من الانعاش والتضامن الحضارى لوحدات العمل القائمة داخل المجتمع .

د. محمد ماهر عليش
قسم ادارة الأعمال

created. In this stage if a great event happens, then a revolution will take place.

We can represent the situation by this chart :

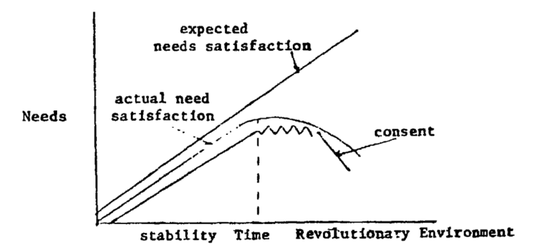


Figure 4 — Need Satisfaction and Revolution

1) Widespread dysfunction + consciousness + large discontent = Revolutionary Environment.
2) Revolutionary Environment + Great Event = Revolution

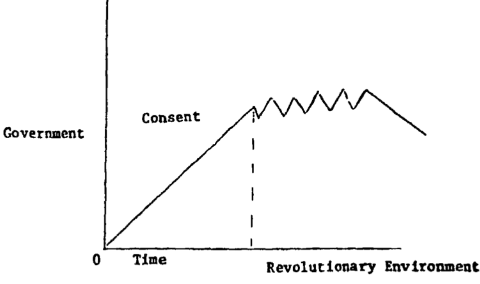


Figure 3 — Consent if Reforms Did Not Take Place

In other words, the social system will be in a state of tension, and if it becomes pervasive, it will cause serious erosion or disappearance of that fundamental mutual harmony between the government and the governed, and emergence of mutual distrust and fear between the two sides. [1] But this in itself does not lead to an immediate revolution. There must be factors that escalate the situation and lead to immediate outbreak. These factors we call «great events.» If a great event happened in a social system in which it is well prepared for revolution because of the dysfunctions and tensions, then, revolution will take place.

These great events may be the emergence of a prophetic leader causing a revolutionary millerarian to develop; or it may be a revolutionary party who tries to create a rebel infrastructure in order to launch a militarized mass insurrection. [2] The great event may be a defeat in foreign war of a system already suffering from widespread dysfunctions. The great event may also come from outside the society. Such was the case of the Hungarian Revolution. For by 1956 a revolutioanry environment of unrest and frustration existed in Hungary. What was lacking for the revolution to break out was the great event, and it was supplied by the agitation in Poland. [3]

Finally, let us summarize the analysis of revolution as follows : a state of widespread dysfunction may occur in one or more than one structure of the social system. This state means that the structures of the social system do not function in the way they must in order to satisy the needs (in all their forms) of the society's members, which is the main purpose of the function of these structures. Thus, a state of tension will soon occur in the society if no remedial actions take place and thus, a revolutionary environment is

1 — Traketsugu Tsurutani, «Stability and Instability,» A Note in Comparative political analysis **The Sociology of Revolution**, p. 45.

2 — Chalmers Johnson, op. cit., p. 12.

3 — Leiden and Schmitt, op. cit., p. 40.

CHAPTER TWO

Conclusions

In the previous chapter we reviewed how the social system reaches the stage of the revolutionary environment. We said that the revolutionary environment is a pre-condition to revolution. If we want to define this stage we say : revolutionary environment is a situation of large discontent which results from a wide spread dysfunction in one or more than one structure of the social system, and the members of this system are fully aware of this (or these) dusfunction (s).

We said that the ultimate end of the society is to achieve a reasonable degree of needs satisfaction to its members. But in this stage the gap between the actual needs satisfaction and the expected needs satisfaction is a large one, still that does not lead to immediate revolution. For in this stage the government may still get support from some potential powers in the society, or the masses may still have hopes of reform from the side of the government to the dysfuntions in the structures of the social system. In other words, though the society's members do not get what they expect of needs satisfaction, the consent upon the existing government in this stage is wavering.

In the stage of revolutionary environment, if remedial actions to the dysfunctions in the social system took place on the part of the government then, the consent upon the existing government will rise again (Figure 2). But if no reforms took place, the consent on the government will continue to decline (Figure 3) and we could expect more discontent and more unrest in the social system.

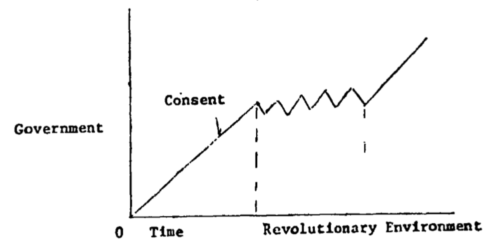


figure 2 — Consent if Reforms Took Place

The first generalization to be made about the position of armies in revolutionary situations is that the officer corps and the rank-and-file have radically different attitudes toward the social system. Officers play elite roles in a social system and, as a consequence, are more commonly the target of revolution than the participants in it. However, if officers are mobilized by one of the sources of dysfunction, they may make an elitest revolution, i.e., a coup d'etat. Other things being equel, officers' revolutions will always succeed when the officers are in fact commanding the army. They need not worry about armed force being used against them when making their revolution. Because of this advantage, officers' revolutions are very frequent in dysfunctional societies. 18

Defeat in war may serve as a prime source of dysfunction within the specific context of the officer corps. There are many examples of this effect. German officers turned toward politics after the defeat of 1918. Arab military dictatorships were promoted by the debacle of 1948 in Palestine. 19

In a revolutionary environment, the position of the army is one crucial determinant of the success or failure of any revolution. If the governments are in full control of its armed forces and are in a position to use them then she has a decisive superiority which enables her to control the revolutionary situation in the social system. «Revolutions, therefore, might particularly be expected in the last stages of an unsuccessful war. 20

18 — Johnson, **op. cit.**, p. 18.
19 — **Ibid.**

20 — Peter Calvert, **Revolution** (Praeger Publishers, New York, 1970), p. 98.

changes if and when the spread of education opens to many access to information about the possibility of life under conditions involving more satisfaction, more justice, more participation in wealth and culture. Sometimes the rise of class consciousness or national consciousness is caused by a small minority receiving education abroad and then diffusing knowledge around themselves: such had been the case in India, and also in vast areas around her in Asia and Africa. [13]

Another factor could be found in multinational states where the government often fosters the interests and aspiration of one or more than one ethnic group but not all, and grants privileges at the expense of the residue. «The policy may be of the assimilationist type : the idea of cultural homogeneity is taken for granted by the dominant group, so that the recessive groups are demanded to forfeit their cultural heritage and to merge with the dominant group». [14] When this group (or groups) begin to realize that they were not taken care of by the government then, it will demand equality, justice or autonomy, or even political independence. «This has been the case of Austria-Hungary where two, groups, the Germans and the Magyars, dominated over nine Allo-ethnic groups.» [15]

Also, in a state of more than one religious or ideological background; the government may favor one group and exert pressure on the others.

This prejudice, from the side of the government against one or more ethnic groups is likely to help the social system to be in a state of instability and unrest.

Another factor helps in the creation of revolutionary environment is the adoption, from the side of the governing elite, of new social customs, or new philosophers that are alien to their people. Harry Eckstein noted that «the late ninteenth century, the most prolonged period of civil unrest in American history witnessed a conscious effort on the part of the American plutocraty to ape European manners.» Says Eckstein : «At no other time in American history was the elite so profoundly estranged from American life.» [16]

The Military Structure :

The military structure consists of the armed forces. «The position of the armed forces in a modern state runs parallel to that of the civil service. The armed forces are responsible for the maintenance of law and order and for the defence of the real». [17]

Writing about the causes of dysfunction in the military structure of the social system, Chalmers Johnson pointed out that :

---

13 — Timasheff, **op. cit.**, pp. 143-144.

14 — Timasheff, **op. cit.**, p. 142.

15 — **Ibid.**, p. 143.

16 — Leiden and schmitt, **op. cit.**, p. 46.

17 — Katherine Chorley, «Armies and the Art of Revolution,» **in** Ronald YE-Lin Cheng, ed., **The Sociology of Revolution**, (Henry Regnery Company, Chicago, 1973). p. 228.

Dysfunctions in the economic structure may come as a result of economic developments. As Nicholas Timasheff pointed out that :

> Economic developments create new interests endorsed by new social classes but may remain rather unnoticed or not taken care of by the government. Trade and industry may have been added to traditional agriculture; but the government may remain in bands of landlords and it may arbitrarily protect the latter's interests and delay the reforms which would make the law and administrative practice adequate to the new economic structure. The development of industry may result in the formation of a large and self-conscious labor class demanding a higher share of the produce and equal status with management as to industrial relations, but the government may stubbornly refuse to pay attention to these demands and suppoet the traditional structure of industry giving autocrateic economic power to the owners of plants and mills On the other hand, the economic conditions may deteriorate owing to soil erosion, exhaustion of valuable resources, too rapid population growth, loss of foreign markets, and so on; the situation demands resolute and well planned action, but the government remains inert, or acts in the wrong direction, at least in the judgment of many. Under these conditions, the rise of opposition, eventually revolutionary opposition, is likely.[11]

To sum up the various theories on the contribution of economic conditions to the creation of a revolutionary environment, all major interpreters from Tocqueville to Davies, with the notable exception of Marx, have a common theme that runs through their many specific variations of economic situations. That theme holds that the actual state of material well-being (or ill-being) of people does not in itself produce revolutionary fervor, but rather that the attitudes of people toward conditions constitute a major factor.[12] In other words people have to be aware of the dysfunctional conditions in the economic structure in order to create a revolutionary environment.

The Cultural Structure :

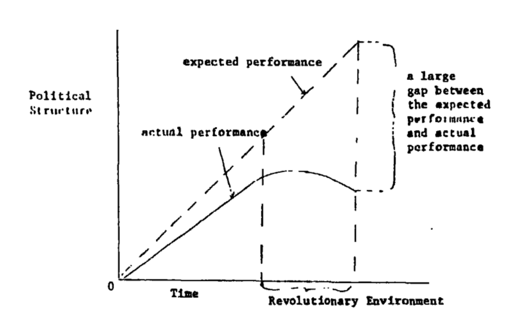
The cultural structure includes the values, ideology, beliefs, customs, religion, heritage and the way of life, etc. of the society.

In this section we shall concern ourselves with the developments that might occur in this structure and held to create a revolutionary environment.

An important factor in the creation of a revolutionary environment is the spread of education and information. As Nicholas Timasheff pointed out, the uneducated masses may remain docile for centuries despite misery and oppression. The situation

11 — Timasheff, op. cit., p. 142.
12 — Leiden and Schmitt, op. cit., pp. 43-44.

Figure 1 — Political Structure and Revolution



The Economic Structure :

The economie system includes all institutions, organizations and actors in so far as they are concerned with the production, distribution and exchange of goods and services.[8]

In our analysis of economic structure we are concerned primarily with the state of dystfunction that might occur in this structure and leads to the creation of a revolutionary environment in the social system.

Unrest and discontent may well follow generally deteriorating economic conditions. «Wild inflation, large-scale unemployment, famine, the familiar cycles of boom and bust -- all these contribute to discontent in large measure.»[9]

As James Davies demonstrates with several case studies that «Revolutions are most likely to occur when a prolonged period of objective economic and social development is followed by a short period of sharp reversal.»[10]

---

8 — Bob Jessop, **Social Order, Reform and Revolution,** (Harder and Harder, New York, 1972), p. 60

9 — Leiden and Schmitt, **op. cit.,** p. 41

10 —James Davies, «Toward a Theory of Revolution,» **American Sociological Review,** Vol. 27, February, 1962, p. 6.

The ruling classes, as a result of their practically manifested incapacity to get the country out of its blind alley, lose faith in themselves ... All This constitutes one of the political premises of a revolution, a very important although a passive one.[3]

Let us summarize the analysis of the revolutionary environment to this point. The political structure is one of the main components of the social system. It has definite things to do, ends to achieve, goals to maintain. These are its function.

The main function of this structure is to coordinate the activities of individuals and groups acting in the society in order to achieve a reasonable degree of needs satisfaction to the members of the society. This function can be done successfully by : 1 — preventing and — if they happen — resolving conflicts in the society; and 2 — by directing the individuals and group activities in the right direction as the society — as a whole — sees it.

The coordination and centralized direction is effected by assigning to individuals and to groups definite social status, each possessing a specific set of rights and duties. Behavior conforming with the assignments iis eventually enforced by coercion since the power nucleus (the government) disposes the forces of individuals possessing and acting in the set of statuses assigned. In way order, or negatively, the absence of conflict between citizens, is assured.[7]

But, if the government was weak, inefficient, corrupt or oppressive; and if it was unable to solve the problems facing it especially the financial problems; and if it was unable to accommodate itself with the new political ideals of equality, liberty and social justice then it will be unable to function n the way expected and it must. This leads to a gap between the expected political performance and the actual performance which means a dysfunction in the political structure. If the society members were aware of the existence of this dysfunction, this will result in a large discontent and opposition to this government, which helps in cerating a revolutionary environment.

We can represent the situation by this chart :

---

3 — L. D. Trotsky, «The Art of Revolution,» in **Struggle in the State** : Sources and Patterns of World Revolution, Georg Kelly and Clifford Brown Jr. eds. (John Wiley and Sons, Inc., New York, 1970), p. 336

7 — Timasheff, op. cit., p. 41

differently from the way that they did under equilibrium,conditions. 1

In order to create a revolutionary environment, dysfunctions in one or more than one structure of the social system must be large enough; sufficiently widespread among the inhabitants. Revolutionary environments represent a state of unrest and discontent upon the present situation of the social system.

Sources of Dysfunctions :

The Political Structure :

Unrest may come about because of political agitation and the appeal of political slogans; it may result from ideological absorption; or it may be the product of nothing more serious than a large excess of political energy, left over from a strenuous campaign or a political struggle over these issues. 1

Unrest and discontent may result from the weakness of the existing government. Where the government displays energy and determination, where it is alive to the issues that move the mass, then revolution will rarely take place. Much is made of the fact that the old regimes in both France and Russia were decadent, impotent, and moribund. The same could be said of the Egyptian government prior to its revolution in 1952. 2

When the existing gouvernment is a weak one, it becomes increasingly unable to solve or resolve the problems facing it. In the opposition's view such government is inefficient, stupid, corrupt, oppressive, or combines two or more of these traits. The goal of the opposition, is to replace inefficient and stupid personalities by efficient and intellignet ones, corrupt functionaries by models of honesty, abject tyrants by men respecting the freedom and dignity of their fellow men. 1

A weak government is one in disrepute.

It is one without respect and increasingly without support. All governments rest on the myth of their supremacy ; weakness in government is an acid to that myth. As the myth declines so also does the base of loyalty upon which every government rests. 2

In addition to the government weakness, the deterioration or disintegration of the ruling elite is often noted in the government weakness. Trotsky believes elite decline is a necessary element for revolution. He writes :

---

1 — Chalmers Johnson, **Revolution and the Social System.** (Hoover Institution Studies, No. 3, Stanford, 1964) p. 5.

1 — Carl Leiden and Karl Schmitt, **The Politics of Violence** : Revolution in the Modern World (Prentice-Hall, Inc., New Jersey, 1968), p. 44.

2 — **Ibid.**, p. 46.

1 — Nicholas S. Timasheff, **War and Revolution,** (Sheed and Ward, New York, 1965), p. 141

2 — Leiden and Schmitt, **op. cit.**, p. 48.

hensive and deep change is required to correct this wrong situation.

In this chapter, we shall concern ourselves with the discussion of how the social system shifts from the stage of stablility to the stage of the revolutionary environment.

Our point of departure in analyzing social change is the model of a functionally integrated social system. A system whose structures cooperate with each other by acting out various roles that, taken together, permit the whole system to function. The main purpose of this function is **the satisfaction of the members' needs,** where they were political, economical, ideological, religious or cultural needs.

In other words, the basic assumption in this model is that the structures of the social system work together in order to achieve a reasonable degree of need satisfaction to the members of the society which is to be the ultimate end of every society.

It is important, in this context, to draw the attention to the existence of two important facts in the society. The first is the fact that we call «expected needs satisfaction.» This means that in the normal conditions of the society the members expect a certain degree of needs satisfaction. This degree has to be met by the structures of the social system to keep the system in a state of equilibriumm. If the actual needs satisfaction, which is the outcome of the structure's functions, failed to meet the expected needs satisfaction, then the social system would be out of balance.

The second fact is well related to the first one. It is concerned with the concept of consent. In general, the degree of consent of the society's members runs in a parallel line with the degree of actual needs satisfaction. The only exception to this fact is the case of war or the case of natural disaster. In these two cases the society's members accept a low degree of needs satisfaction without declining in their consent upon the existing government.

We said that our model of analyzing is a functionally integrated social system. This system — as we see it — consists of four structures. These are as follows :

1 — Political Structure
2 — Economical Structure
3 — Social Structure
4 — Military Structure

These four structures co-operate with each other so as to keep the system in a state of balance. If one of these structures does not function in the way it must in order to keep equilibrium, and if no remedial action occurs, then the entire system will move out of equilibrium, and a revolutionary environment will be created. The condition that causes the disquilibrium, and that demands remedial action in order to restore or to create a new equilibrium, Chalmers Johnson calls «dysfunction,»

Dysfunction is a potential condition of any functionally integrated system, and dysfuntional conditions within an imbalanced social system vary in degree of severity over a broad range from slight to mortal. Dysfunctional conditions are caused by pressures that compel the members of a substructure to do their work, or view their roles, or imagine their potentialities

THE REVOLUTIONARY ENVIRONMENT

University of Colorado

by

Adel M. Al-Rasheed*

Introduction

Revolution is not a spontaneous phenomena. It arises from the human responses and reactions to changing conditions of the social system and environment.

The breakout of revolution represents at least the failure of the political administration of the social system. In the great cases it represents the general failure of the social system itself.

Meanwhile there is no reasonably adequate theory as to the nature of revolutions.Utterly contradictory theories enjoy wide acceptance. None of them can make pretenses to scientific realism or detailed analysis, except the marxist, which is both unable to win acceptance, and imperfect from the point of view of science. It is superior to any other theory of revolution now available, but not good enough.[1]

Outside the Marxism, some scholars have tried to generalize about the causes of revolutions. They have tried to find patterns in the prerevolutionary situation and to predicate certain types of conditions and circumstances as the explanation of revolutions.

This paper will be a discussion of how the social system shifts from the stage of stability to the stage of tension and then revolution. In other words this paper will deal with the creation of the revolutionary environment in the society and when revolution is likely to occur.

This paper consists of two chapters; the first one is concerned with the cause that lead to the creation of a revolutionary environment; and the second one will be a conclusion from the first one.

CHAPTER ONE

The Revolutionary Environment

Revolution signifies a comprehensive and deep change in the social system. We believe that revolution arises because the social system is not working in the way it must in order to satisfy the needs (in all their forms) of the society members. So, a compre-

* Adel M. Al-Rasheed, graduate Student at Colorado University.

1— George Pettee, **The Process of Revolution.** (Howard Fertig, New York, 1971), p. ix.

BIBLIOGRAPHY

Hayek, F. A., **Collectivist Economic Planning.** New York, Augustus M. Kelly, Publisers.

Landreth, Harry, «Creeping Capitalism in the Soviet Union,» **Harvard Business Review,** September-October, 1967, Vo. 45, No. 5, pp. 133-140.

Lange, Oskar and Fred M. Taylor, **On the Economic Theory of Socialism.** University of Minnesota Press, 1938.

Mises, Ludwig von, **Bureaucracy.** New Haven, Yale University Press, 1944.

————, **Human Action : A Treatise on Economics.** Chicago, Henry Regnery Company, 1966.

————, **Socialism : An Economic and Sociological Analysis.** New Haven, Yale University Press, 1951.

Nove, A., «The Problem of 'Success Indicators' in Soviet Industry,» **Economics,** The London School of Economics and Political Sciences, London, Vol. XXV, No. 97, February 1958, pp. 1-13.

performed in terms of money prices, it is possible only if there is a market for all goods and factors of production. The entrepreneurs, through the market mechanism, can know what the consumers want and, accordingly, try to choose the best way of satisfying the consumers' needs.

In the socialist system where there is no market for producers goods and material factors of production in their real sense, accurate economic calcularion is not possible. The managers of production units can not know the best ways of utilizing the factors of production. The central authority decides arbitrarily what is to be produced, in what quantity, and how. It achieves that through fixing of prices of producers goods and material factors of production and through rules established for the scale of output and the combination of factors of production. This lak of accurate economic calculation in the socialist society prevents the optimum allocation of factors of production among the different industries.

factors of production also changes the incomes of consumers. It therefore, affects both the supply of the factors of production and the demand for consumers goods at the same time. If, for example, the Central Planning Board increases the prices of the factors of production, the incomes of the individuals will also be increased. While there will be a movement along the supply curve of the factors of production, the demand curve for the consumers goods will shift from its position (i.e., shifts to the right). This will be due to the income effect resulting from the increase in the consumers incomes. Thus, while the Central Planning Board takes into account the effect of the increase in prices on the supply of the factors of production and demand for consumers goods, this demand increase occurs as a result of other factors (i.e., income effect) and not only because of change in prices of these goods. Consequently trying to arrive at the equilibrium prices by changing prices of the factors of production will not be of any help since the other factors that affect demand for consumers goods are ignored.

2. The demand for consumers goods is not only influenced by change in prices, but by other factors such as change in consumer preferences. Thus, change in prices of the factors of production alone is not helpful in the allocation of these factors among different industries.

3. While the market for consumers goods exists in the socialist society, it is not the consumers' demand that actually determines the demand for factors of production. The Central Planning Board by changing prices of the factors of production, forces the consumers to change their demand for consumers goods, and consequently, forces the managers of production units to change their demand for factors of production. Thus, through price fixing, the Central Planning Board is distorting the allocation of factors of production from their proper use.

4. The managers of production units in the socialist sociaty are not able to affect the demand for the products they are in charge of through changes in the product mix, the product line, or the marketing mix like the managers of corporations do in the market economy. Those managers of production units may fail to recognize the true preferences of consumers, and accordingly, can not produce what the consumers need. Instead, the managers of production units sell the consumers what the Central Planning Board wants them to. Thus the factors of production are not expected to be allocated among different industries according to the consumers preferences.

5. Although prices in the market economy are regarded by each individual as given, they are affected by the interrelated action of all individuals in the society. Thus, the allocation of the factors of production in the market economy is determined by the individual's action. In the socialist economy it is the Central Planning Board that determines prices and the allocation of factors of production to their possible uses.

Thus, the optimum allocation of capital goods and productive resources among the different industries in the socialist system can not be achieved through the method of trial and error.

V. CONCLUSION :

Economic calculation is essential for deciding on engaging in a commercial activity and determining the best possible method of performing it. As economic calculation is

adopted as the guiding principle for the scale of output for the industry and its expansion or contraction, or the establishment of new industries.

The prices for consumers goods being determined through the market mechanism, and fixed by the Central Planning Board in all other cases, and the prices of factors of production being fixed also by the Central Planning Board, determine the supply of products and the demand for factors of production. The prices of capital goods and productive resources being given, their distribution between different industries is also determined.

The equilibrium prices in the socialist system can be determined, according to this view, by the trial and error procedure. The Central Planning Board has to fix prices and request that managers of plants and industries take these prices as «accounting rules». The consumers' incomes for each set of prices are determined by the prices of productive resources and according to the principles adopted for the distribution of social dividend. «For each set of prices and consumers' incomes a definite amount of each commodity is supplied and demanded.»[26] The equilibrium price vill be that at which the quantity demand equals the quantity supplied of each commodity. If the price is different from the equilibrium price, a surplus or a shortage for the commodity in question will show up at the end of the accounting period. Through adjustment of prices, the equilibrium prices will be finally reached.

The rate of interest in the socialist society is determined, in the short period, where the amount of capital is regarded to be constant by the condition that the demand of capital is equal to the amount available. If the interest rate is set too low, shortage in capital will show up. If the interest rate is set too high , surplus in capital will exist.

The amount of capital in the long period is determined by the rate of capital accumulation which, in turn, is determined by the Central Planning Board. The managers of production units have to take the interest rate as given.

Thus, the Central Planning Board having provided the values for the scale of output and the combination of factors of production in the different industries, and fixed the prices of capital goods and productive resources, can arrive, by the method of trial and error, at the equilibrium prices.

This view, however, is objectionable for the following reasons:

1. The Central Planning Board, by determining the prices of capital goods and productive resources, at the same time determines the incomes of the consumers. Assuming that the distribution of the social dividend takes place in such a way that it has no influence on the individual's choice of occupation (e.g., divided equally per head of population), as suggested by this view, the incomes of the individuals will be changed by the same amount, if there is any change in the prices of the material factors of production. Thus, the Central Planning Board when it changes the prices of these

---

26 — Ibid ., p. 81.

In the socialist system, however, the situation is different. Although the market for consumers goods exists in the socialist society, there is no market for producers goods, and therefore, there are no prices for them. Consequently, comparison of input and output can not be made Thus the trial and error process can not be of any help in determining the optimum solution to the economic problems in the socialist society.

One socialist writer [23] asserts that the trial and error procedure can work in the socialist system as it does in the market economy. The prices for capital goods and productive resources can be established objectively if we consider prices in their «wider sense as indices of alternatives» rather than in their «narrower sense as exchange ratios.» The argument, according to this view, is that in the socialist system where the freedom of consumption and occupation is retained, the equilibrium prices which equate the quantity demanded and the quantity supplied can be arrived at through the trial and error procedure. The allocation of resourses by trial and error will be based upon the so-called «parametric function of prices» i.e., each individual separately regards the actual market prices as given data on which he bases his calculation.

The consumers demand as based upon the consumers incomes is the guiding criteria in production and the allocation of resources. The prices for the consumers goods will be determined through the market mechanism. The prices for capital goods and productive resources outside labor will be fixed by the Central Planning Board. The income of each individual is conceived to be consisted of two parts, «one part being receipts for the labor services performed and the other part being a social dividend constituting the individual's share in the income derived from the capital and the natural resources owned by society.» [24]

The managers of production units are provided with rules by the Central Planning Board aiming «at satisfying consumers' preferences in the best way possible.» These rules determine the combination of factors of production and the scale of output. The factors of production are to be employed in such a way that the marginal productivity of all factors is equal. The scale of output is determined according to the rule that the marginal cost should equal the price of the product. Thus, the scale of output and the demand for the factors of production by the production units are determined. «The first rule, to whomever addressed, and the second rule when addressed to the managers of plants perform the same function that in a competitive system is carried out by the private producer's aiming to maximize his profit, when the prices of factors and of the product are independent of the amount of each used by him and of his scale of output.» [25] The second rule being addressed to the managers of a whole industry is

---

23 — Oskar Lange, «On the Economic Theory of Socialism, » in **The Economic Theory of Socialism**, Oskar Lange and Fred M. Taylor, (University of Minnesota Press, 1938); pp. 57-129.
24 — **Ibid.**, p. 74.
25 — **Ibid.**, p. 76.

institutions to exist. They suggest instead that the central agency act as a bank allocating the funds among the various production units. Such suggestion, however, does not help, and the central agency will be faced with the problem of allocating capital to the alternative uses without the existence of the entrepreneurs who can decide upon the most efficient use of capital. The managers of the production units do not decide on their use of funds upon the basis of consumers' behavior, but rather according to the decision of the central agency. The introduction of the quasi-market in the socialist system does not, therefore, solve the problem of economic calculation.

The Use of Differential Equations :

The use of differential equations implies that each factor of production is employed in such a way that it renders the maximum possible returns. These equations describe the condition of equilibrium. They do not provide information on the human action and the effect on the hypothetical state of equilibrium. This state of equilibrium does not resemble the real state of affairs.

In a market economy, the exchange ratios and the allocation of resources are determined through the market mechanism which is influenced by the entrepreneurial action. In predicting the outcomes of his action, the entrepreneur bases his calculation on the anticipated prices, not on the equilibrium prices. Besides, the differential equations assume that the prefernces of consumers for goods and services are known. The equations do not allow for changes in the consumers' preferences at various conditions of production. Thus, the change in production conditions and changes in the other data are expected to cause changes in the conditions under which the equilibrium will occur. The equations are not useful in providing information with regard to the most appropriate way of transforming the total produced factors of production at the present state to the total produced factors of production which are necessary for the equilibrium state to exist. Thus, not only the state of equilibrium can not be computed upon the basis of the knowledge of conditions in a nonequilibrium state, but also such hypothetical state of equilibrium could not be of use in arriving at the best alternative solution to the problems of economic activities.[20]

The Trial and Error Procedure :

«The method of trial and error is applicable in all cases in which the correct solution is recognizable as such by unmistakable marks not dependent on the method of trial and error itself.»[21] The trial and error process is used by entrepreneurs in the capitalist economy. The entrepreneurs can easily recognize if their action was right or wrong by observing their profit from a particular economic activity. «Profit tells the entrepreneur that the consumers approve of his venture; loss, that they disapprove.»[22]

20 — Ibid., p. 714-715.
21 — Ibid., p. 704.
22 — Ibid., p. 705.

arbitrary relation by which to resolve skilled into simple labor, and this would make them useless as an instrument for the economic organization of resourses».[18]

Establishment of a Quasi-Market :

Some socialist writers advocate the introduction of some degree of competition and the establishment of an artificial market in the socialist system in order to overcome the problem of economic calculation. This requires that the consumers and managers of various production units act as if they were acting under a capitalist system. Those writers argue that the only difference between the position of the managers of corporations in a capitalist economy and that of the managers of business units in a socialist society is that the former act on behalf of the shareholders while the latter act on behalf of the whole community. In the conduct of operation, the managers in the socialist system will follow the same principles and techiques applied by their counterparts in the capitalist system.

However, this argument fails to grasp the essential difference that distinguishes the action of managers in the capitalist system from that of managers in the socialist system. While the managers in the capitalist system carry out orders of those who own the business, they adjust to the market prices determined through the market mechanism and influenced by the action of large numbers of consumers and entrepreneurs. But prices of the material factors of production in the socialist society are determined by the central authority. The exchange ratios between the material factors of production and capital goods does not reflect the preferences of business units, but rather are arbitrarily determined by the central authority.

This argument also fails to recognize the important role played by the capital and money markets in allocating capital among the various industries. The entrepreneurs and capitalists direct capital into the enterprises which seem to satisfy the urgent needs of consumers in the best possible way. If the transactions of the capital and money markets are eliminated, the market can not exist and the remaining parts can not function as a market.[19]

In the capitalist system it is the entrepreneurs' actions which determine the allocation of factors of production among the various industries and not that of the managers of the corporations. Only those entrepreneurs can decide which enterprises should be established.

In the socialist system, on the other hand, it is the central agency which allocates the factors of production among the various production units. The advocates of the quasi-market for the socilist system do not allow for a capital market and financial

18 — **Ibid.**, p. 134.

19 — Ludwig, von Mises, **Human Action**, **op. cit**, p 708.

pricing; without pricing mechanism, there is no economic calculation.»[16]

Besides, there must be a common medium of exchange, namely money, in order that economic calculation may be performed. If money does not exist, it will be impossible to reduce the exchange relationships to a common denominator. Economic calculation based upon monetary calculation will be, therfore, impossible.

In a socialist society there is no market for production goods Exchange relationships between these goods could not be established. Besides, while there is a room for money as a common medium of exchange in a socialist economy, its significance is far less than its significance in a free market economy. The use of money in a socialist econmy is confined only to consumption goods. The production goods being publically owned, will never be the object of exchange against money. Consequently, it will be impossible to determine the monetary value of these goods. The resources used and proceeds expected from a special project can not be reduced to a common denominator; therefore, monetary calculation, and economic calculation based upon them, will be impossible in a socialist society.

IV. SUGGESTIONS FOR ECONOMIC CALCULATION IN THE SOCIALIST SYSTEM :

Calculation in Terms of Labor Hours :

The socialist writers argue that on the basis of labor theory of value, labor hours can be used as the unit of calcaulation. The amount of labor involved in each product can be determined. The utility of the various goods will be compared against one another and against the amount of labor required for their production.

The labor calculation theory takes into account the diminishing returns resulting from different natural conditions of production in so far as they influence the cost of labor. But, the labor calculation theory does not take the consumption of material factors of production into account. It leaves out the influence of unfavorable natural conditions of production on returns of these material factors of production[17] Besides, the labor calculation theory disregards differences in the quality of labor. Marx considers labor as economically homogenous. According to Marx, a small quantity of skilled labor equals a large quantity of simple labor. However, the different capabilities and skills of people result in different qualities of goods and services. It is not possible to reduce the different qualities of labor to a common denominator without the valuation of the product by the consumers. It has not been proven that products enter into exchange regardless of the kind of work embodied in them. Besides, labor is not the only source of exchange value. The relation between warious kinds of work can be reflected in wage rates established only by the market mechanism. Thus, «calculations based on labor cost rather than on monetary values would have to establisn a purely

16 — Ludwing von Mises, «Economic Calculation in the Socialist Commonwealth,» in **Collectivist Economic Planning**, F. A. Hatek (Ed.), (Augustus M. Kelley, New York), p. 111.

17 — Ludwig von Mises, **Socialism : An Economic and Sociological Analysis**, (Yale University Press, New Haven, 1951), p. 133.

Another limitation of money as a vehicle for economic calculation stems from the fact that some things can not be evaluated in money terms such as health, pride, honor of a nation, and beauty of a place. Some economic actions might also result in social costs or social benfits which can not be estimated in money limits. Such social costs and social benefits can not, therefore, be included in economic calculation, although they influence the decision of the acting man in choosing among possible alternatives. However, this limitation does not stem from money as a vehicle for econmic calculation, but rather, from the nature of things.

III. ECONOMIC CALCULATION IN THE SOCIALIST SYSTEM :

Economic Organization Under Socialism.

An important aim of socialism is the redistribution of income through the elimination of private property. This calls for collective ownership and direction of all material factors of production. Planning is a necessary condition in any socialistic economy. Organization and planning are substituted for peopl's initiatives. This unitary control of economic activity requires that a central agency has to determine the ultimate ends to be attained and the ways of attaining them. All offices concerned with administration of various aspects of economic activity are subordinate to and follow the instructions of the central agency.

Necessity of Economic Calculation in the Socialist System :

The problem of choosing among the possible alternatives for carrying out a specific project exists also in a socialist society. The man or the group of men responsible for planning in a socialist society are faced with the problem of choosing among possible alternatives for carrying out a certain economic project so that the total well being will be increased without the divergence of econmic resources necessary for the satisfaction of more urgent needs. The man or group of men responsible for the allocation of economic resources are faced with tremendous numbers of factories in operation and projects to be established. A large number of these factories are producing unfinished goods and production goods. All these establishments are interrelated. Each good has to go through a whole series of processes before it is ready for final use. Besides;each of the projects to be established requires an individual solution appropriate to the special data of the project. In all cases the central agency has to attain the ends desired with the least expense.

The Problem of Economic Calculation in the Socialist System :

The problem of performing economic calculation in a socialist system emerges from the fact that there is no free market for production goods. For economic calculation to take place there must be a market for all goods. If there is no market for goods, exchange relationships do not arise. And, «where there is no free market, there is no

Economic calculation deals with change in exchange ratios. This change may take place without the interference of the individual or may be a result of a program which he embarks on for the purpose of influencing conditions.Exchange ratios of the past are not the purpose of economic calculation, but rather a help in anticipating future prices.

Economic calculation is distinctive from accounting practices followed for some purposes, such as the determination of taxes. Tax legislation determines the methods of accounting followed in an enterprise. The data generated through the adoption of prescribed methods in such cases will not be useful as a basis for economic calculation. Besides, in making economic calculation, we should beware when using balance sheets and profit and loss statements which include, beside other items, assets and liabilities not embodied in cash, and which are evaluated at an arbitrarily chosen instant of time. Those items depend upon future conditions. In using such accounts as the basis for the determination of outcomes of past actions, while planning for the future, we must realize the changing conditions of those items and the effect of their speculative character on the computations based upon them.

Limits of Economic Calculation :

«Economic calculation can not comprehend things which are not sold and bought against money[15]» Things that can not be exchanged against money, or that part which can not be zexchanged against money, can not be included in economic calculation. Such things as honor, glory, and health can not enter into economic calculation.

Economic calculation involves calculating the expected costs and proceeds of a specific commercial activity. It operates in a society based upon the division of labor and private ownership of means of production in which goods and services ars sold and bought against a common medium of exchange, i.e., money. It involves the calculation of outcomes of future action of individuals (i.e., individual's profit or loss), not social value and social welfare. Consequently, economic calculation can take place only in the market economy where the exchange ratios of goods and services are determined through their exchange in the market. Besides, economic calculation can not be applied to national income or wealth.

Limits of Money as a Vehicle for Economic Calculation :

Money is not a yardstick for value or price; it does not measure value. Prices are not measured in money either, but rather they are amounts of money. The relation between money and economic goods constantly fluctuates both on the goods sode and on the money side. However, under a state of changing economic conditions, economic calculation is performed for relatively shorter periods. The purchasing power of «sound money» is not expected to change to a great extent. Fluctuation between money and economic goods does not, therefore, impair too much economic calculation based upon money unites.

---

15 — Ibid., p. 214.

power of money. Another source of error that we should avoid is the assumption that goods and services exchanged are of equal value, which is inherent in them, and their proper magnituds is established by an act of measurement. We should be aware of the fact that value is merely based upon perople's eagerness to acquire things. «The basis of modern economic is the cognition that it is precisely the disparity in the value attached to the objects exchanged that results in their being exchanged.»[10] Valuing, then, implies preferring one thing more than another (e.g., a to b) under the conditions valuing is made There is no measurement of value of commodities.

Money as a Vehicle for Economic Calculation :

«Economic calculation is calculation in terms of money prices.»[11] Goods are included in the calculation with the amount of money they are bought or sold in the market or for which they could be prospectively bought or sold.

Comparison between possible methods of using the means of production in order to achieve certain objectives can not be made without the use of money prices. Thus money becomes the vehicle of economic calculation.[12] This role is performed by money as a common medium of exchange. «The exchange ratios between money and the various goods and services as established on the market of the past and as expected to be established on the market of the futur are the mental tools of economic planning.»[13]

The Nature of Economic Calculation :

Economic calculation is performed by entrepreneurs producing for the consumes in a market society. It is performed in money prices. «A price is necessarily a historical fact either of the past or of the future.»[14] Exchange between economic goods and money is constantly fluctuationg. Economic calculation is distinctive from measurements and engineering or technical data.

Economic calculation always deals with the future. Its purpose is to enable the acting man to establish the outcomes of certain activities by contrasting input and output. It is concerned with the outcomes of future actions or the outcomes of past actions. But the establishment of the outcomes of past actions serves only to provide insight into future actions.

---

10 — Ibid. p. 204.
11 — Ibid., p. 205.
12 — Ibid., p. 208.
13 — Ibid., p. 209.
14 — Ibid., p. 217.

Types of Socialism :

Aside from the types of socialism associated with various political parties, socialism may assume different types in regard to the degree of the central control and direction of the means of production. The most widely advocated program of socialism is that which provides for collective ownership of the material factors of production as well as for a unified direction of their uses. [6] Its also provides for freedom of choice in consumption, and continued freedom of choice of occupation.[7]

Some proposed programs of socialism call for introduction of a certain degree of competition into their schemes in order to evercome some of the difficulty which arises from completely centralized planning. The extreme case of socialism is that under which everything is centrally directed including consumption and choice of occupation. This system is widely known as communism. Whatever the degree of control found in any system of collective ownership, the allocation of the material factors of production must be decided by a central authority.

II. ECONIMIC CALCULATION :

The Need for Economic Calculation :

The need for economic calculation arises because of the fact that the means of production can only be substituted for one another within narrow limits, and they are not absolutely specific. Most of the means of production are better suited for the realization of some ends, less suited for the attainment of some other ends and absolutely useless for the production of a third group of ends. The acting man, therefore, has the task of allocating the various factors of production to those employments in which they can yield maximum returns. [8]

Necessity of the Market for Economic Calculation :

The elementary theory of value and prices employs the construction of a market in which all transactions are performed in direct exchange. [9] It is necessary to ignore the intermediary role played by money in order to realize what is really exchanged are economic goods of the first order against other goods. However, we must guard ourselves against the errors that we might fall into when using the imaginary construction of a market with direct exchange. One source of error in this respect is the assumption that money is neutral. We should be aware of the change in the purchasing.

---

6 — George Halm, «Further Considerations on the Possibility of Adequate Calculation in a Socialist Commukity, » in **Collectivist Economic Planning,** F. A. Hayek (Ed.) (Augustus M. Kelley, New York), p. 137.

7 — F. A. Hayek, **op. cit,** p. 18.

8 — Ludwig von Mises; **Human Action : A Treatise on Economics** (Henry Regnery Company, Chicago, 1966), p. 207.

9 — **Ibid.**, p. 202.

The model of the perfect state developed by the old liberal philosophers was compared with the operation of the market economy that must bring about waht the imaginary perfect state would realize. People then concluded that this unselfish state was more capable of satisfying the needs of the citizen than were the individuals. They inferred that the state could avoid the errors that often frustrate the actions of entre-preneurs and capitalists. The planned economy was believed to be more efficient than the wasteful capitalist economy. The planned economy was considered by those who were influenced by historism as a progressive system which was more efficient than the market economy. Human evolution would then necessitate the elimination of the market economy, which was considered as an inferior system to the succeeding and more adequats system of socialism.

Karl Marx's Contribution to the Socialist Doctrine :

«Karl Marx was not the originator of socialism.» [3] The socialist ideas were already developed when Marx adopted the socialist creed. Marx's contribution to socialism was his doctrine of the inevitability of socialism. He integrated the socialist creed into the meliorist doctrines. Marx argued that the coming of socialism is inevitable, and this by itself proves that socialism is a higher and more perfect state of human affairs than the preceding state of capitalism. [4]

Marx tried to prove the desirability of socialism in two ways. First, he argued that the capitalist system based upon private property should be removed and replaced by the establishment of a system based upon public ownership of the means of production. Secondly, Marx tried to demonstrate the unsatisfactory condition brought about by capltalism. He argued that society has better knowledge of the people's needs and is more capable of satisfying their urgent needs than is anyone else. The economic activity must, therefore, be controlled and directed by society. The individual's needs will, then, be satisfied better under socialism than they will be under capitalism.

Marx based his theory of socialism on historical phenomena without the tendency to observe the permanent economic problems which are independant of the historical framework. Marx and the Marxians, moreover, continued to discourage any inquiry into the actual organization under the pe.formance of the socialist society of the future. Only occasionally, and in a negative form, do we find statements by Marx about what the new society would not be like. [5] Investigation of the actual organization of the socialist society and the economic activity within its framework was condemned by the Marxians as «unscientific».

---

3 — **Ibid.**, p. 693.
4 — **Ibid.**, p. 684.
5 — F. A. Hayek, «The Nature and History of the Problem, » in **Collectivist Economic Planning**, F. A. Hayek (Ed.), (Augustus M. Kelley, New York), p. 13.

Economic Calculation In The Socialist System

By
Dr. Mohammad Bastami Mansour *

I. SOCIALISM :

Origin and Development of Socialism :

The conception of socialsim has its foundation on the writings of the philosophers of the eighteenth century who were concerned with the distinction between selfish indivisuals and the state, which was considered as the representative of the interests of the whole society. The rulers of that time and their governments had their own interests which were in opposition to the interests of the selfish individuals, on the one hand, and to those of foreign governments aiming for territorial gains, on the other hand. The writers of that time assumed that the interests of the individuals were opposing those of the whole society whom the government represented.[1]

The liberal philosophers discarded the idea that the interests of citizen are in opposition to those of the whole society. They developed the idea of the ideal state whose purpose is that of promoting the welfare of the citizens. These philosophers demonstrated that the individual citizen if left free from any authoritarian control would take action which would be in conformity with the action of the perfect government. The entepreneurs in the market economy could earn profit only by satisfying in the best possible way the urgent needs of the consumers. Those entrepreneurs, however selfish they may be, will have the same purpose which the perfect government has, that is the utilization of the means of production to the maximum satisfaction of the urgent needs of citiezns.[2] By this reasoning, the liberal philosophers contributed to the notion of the paternal state. This implied that the king in the ideal regime would have the power to control the means of production and direct the economic life. Although the idea of the market economy was retained, the real operations of the market were not those of the market economy in the real sense. Production was to be directed not by the consumers, but rather by authoritarian decrees.

Dr. Mahamad Bastami Mansour is Assistant Prof. Of Marketing. Faculty of Commerce, Kuwait University

1 — Ludwing von Mises, **Human Action : A Treatise on Economics** (Henry Regnery Company, Chicago, 1966), p. 689.

2 — **Ibid.**, p. 690

BIBLIOGRAPHY

1 - Days, E, (L.L.O.) Review, 1952.

2 - A.A. , **Human Relations In Modern Business, 1969.**

3 - Mayo, E, **The Social Problems Of An Industrial Civilization, 1949.**

4 - Moore, W,E, **Industrial Relations and Social Order, 1965.**

5 - Roethlisberger, F,J, **The Foreman, 1966.**

6 - Jaques, E, **The Changing Culture Of A Factory,** 1967,

7 - Benjamin, M., and Selekman, S, K, **Production. and Labor Relations,** Harvard Business Review, 1949.

8 - Dubreull, H, **Industrial Organization Based On Autonomous Groups,** I.LR., 1951.

9 - Worthy, J,C, **Factors Influencing Employee Morale,** Harvard Bus. Rev., 1950.

10 - Turnbull, J, G, **Labor-Management Relations,** N.Y., Social Science Research Council, 1949.

11 - Jensen, V, H, **Heritage Of Conflict,** N.Y., Cornell University Press, 1950.

12 - Zinke, G, W, **Causes Of Industrial Peace,** 1951.

13 - Lester, R, A, and Robie, E, A, **Constructive Labor Relations,** 1968.

14 - Kerr, W, and Gottlieb, B, **Industrial Relations, 1950.**

15 - Keith, D, **Human Relations At Work, 1970.**

16 - Gellerman, S,W, **The Management of Human Relations,** 1969.

17 - Huneryager, S, G, and Heckman, I, I, **Human Relations In Managment,** 1971.

18 - Strauss, G, and Stayles, L, Personnel, **The Human Problems Of Management,** 1968.

position in Society and as long as he or his U. strives in a hostile or indifferent social climate it will be difficult to obtain such improvement.

agrs. The essential aim must therefore be to find and train capable administrators.

Disputes over the application and interpretation of the terms of an agr. will, of course, be submitted to an arbitrator, court or other outside agency. However- unlike litigants in court,the parties in a collective L. agr. must continue to live with each other during the dispute and thereafter .... A L. dispute submitted to Arbit.not a controversy as to a past transaction, like the typical law suit in which each litigant desires to win, and win or lose, wind up the litigation and have nothing more to do with the matter. A L. dispute submitted to Arbit. is a mutual problem which affects the future rels. of the parties and the smooth operation of their enterprise .... An award which does not solve the problem, and with which the parties must nevertheless live, may become an irritant instead of a cure.

Thus, while there is need for an authority to which legal disputes can be submitted for final decision, what is more important is the manner in which the parties deal with these disputes at shop level. The parties themselves have a fuller understanding of the problem and of the relevant factors than any outside person, and they can appreciate better how a possible solution will impinge upon the future development of their relationships.

Conclusion :

The study of H. Rels. in industry is still largely in the process of development. It has opened up a frontier of knowledge of still undefined limits, whose vast hinterland appears at this stage in imposing but indistinct outlines. It has already made significant contributions and this encourages the hope that further explorations will yield more fruitful and substantial results. It is no longer possible to ascribe failures in human rels. in industry to the vagaries of an incomprehensible H. nature; some where there must be a relationship of cause and effect which may be brought to light by diligent research and enquiry.

The study of H. Rels. gives scientific support to one of the fundamental principles underlying the International Labour Org. that L. should not be regarded as a mere commodity. Though this principle is couched in negative terms, it clearly means that the workers should be treatedas a human being- as a complete H. B. with, Ec., Psychological and Social Needs. The achievement of this aim involves much more than questions of wages and employment conditions; it involves every aspect of working life, which occupies so great a part of the employee'sworking hours, and even aspects of his life away from the place of work. While it is comparatively easy to win theoretical recognition of the worker's dignity and worth as an individual, practical results in the varied situations of Indl. Life cannot be obtained without study and effort.

From the point of view of the climate of public opinion, the study of H. Rels. in industry is not with out significant implications. It may be expected that, when the «human factor» becomes the object of so much attention, there will be changes in the general attitude towards the worker. Recognition of the H. Needs of the worker is important not only in Indl. Rels. but also in the several beliefs and culture of the Society in which he lives. The worker needs this powerful social sanction for the improvement of his Social and Material Conditions. As long as the community places him in an inferior

3 — M. accepts the U. as here to stay, but nevertehless the executive continues to function as much as possible as if the U. were not present. The U. not consulted, often simply blocks action.

4 — M. accepts the U., both intellectually and emotionally. M. modifies its beh. accordingly and the U. reciprocates.

Many studies have emphasised the previous history of the parties as a significant conditioning factor in the formation of their attitudes and in the development of their future relationships. This is particularly true where there have been violent conflicts which engender resentments and antagonisms that are carried forward through the years.

The commencement of Collective relations is considered particularly dangerous period and one fraught with many possibilities for misunderstanding. The campaign to organise the U. will have engendered an atmophere of hostility and brought all the elements of conflict into the open. For the first time, the authority of M. to decide policies unilaterally is challenged and its usual reaction is one of fear and resentment. Having no previous experience in mutual dealings, the parties have nothing to guide them and the negotiations tend to be a battle over rights and principles combined with a general airing of grievances. The degree of mutual understanding reached during these early negotiations is likely to influence their future relationships for a long time.

For such beginnings, the relationships of the parties may develop into and pass through varied patterns or structures. With the seasoning influence of time and experience, and some times after costly errors and sacrifices, the parties' attitudes undergo changes which are echoed in the character of their relationship . Where there has been mutual acceptance, the parties may simply deal with each other as realists of the market place, each seeking primarily «to exact at any given time from the other the full measure of gains for its side made possible by economic conditions and the balance of Barg. power». As mutual acceptance grows, the rels. may develop into one of accommodation or regular Co-op.

Administration of the Agreement :

Studies of the problems of administering the agreement indicate that their importance is often overlooked, though they have considerable siginificance from the point of view of H. Rels. In contrast to the activity at Barg. table with the tensions and emotions that is usually evokes, the adm. of the agr. is devoid of framatic interest and to be hundrum affair. Nevertheless, it is this daily activity of living under the agr. that contributes above all else to sound indl. relationships. The tensions and emotions that find expression at the Barg. table often originate from satisfactions and dissatisfactions with the way that the agr. has been implemented hitherto.

The day-to-day adm. of a Collective Agr. may involve many matters of great complexity. In a changing economy new questions will constantly arise that were not foreseen then the contract was negotiated. Where different agrs. apply to the different groups in the undertaking, there may be many problems due to the interaction of the

2 — .... they (the unions) recognise that the welfare of their members depends upon the successful operation of the business.

3 — The unions are strong, responsible and democratic.

4 — The company stays out of the union internal. affairs, it does not seek to alienate the workers' allegiance to their unions.

5 — Mutual trust and confidence exist between the parties. There have been no serious ideological incompatibilities.

6 — Neither party to bargaining has adopted a legalistic approach to the solution of the problems in the relationship.

7 — Negotiations are «problem-centred» -more time is spent on day-to-day problems than on defining abstract principles.

8 — There is widespread U.-M. consultation and highly developed information - sharing.

Substantially similar conclusions were reached in the study conducted by the Indl. Rels. Section at Princeton University. In one of the firms covered by the study, the following factors were found, among others, to have contributed to constructive relationships between U.and M. :

a - the development of increased strength on the part of U.;

b - the emergence of capable and compatible leadership on both sides,

c - the comiction of the company that Indl. Rels. and employee welfare are of major importance,

d - the flexibility of each side in reaching comprises of traditional positions, in abandoning rigid mental patterns, and in patiantly awaithing the ultimate attainment of a satisactory adjustment of differences.

In many studies, attention is drawn to the relative merits of the «Problem-solving» approch and that based on fixed principles or strict legalism. The problem-solving approach is considered the superior method because it empbasis the two-sided charecter of Collective Barg. and the necessityof resolving issues rather than winning cases.

The Evolutionary Character of U.-M. Relations :

The factors that affect the pattern of U.-M. interactions operate within a framework of dynamically evolving relationships. If the attitude of one party is unfavourable, this produces a reaction on the other : fear begets fear, distrust breeds distrust, hostility invites hostility. On the other hand, when one party makes an effort to compromise and to understand the other's point of view, it may find a responsive chord in the other.

It is often said that M. gets the kind of T. U. it deserves. The implications of various M. attitudes toward the union have been summarised as follows :

1 — M. is detarmined not to recognise the U. or to get rid of it by any available means. This means, of course, open Warfare.

2 — M. accepts the U. for the time being, but still wants to hold open the possibility of getting rid of it at some future date. This leads to undeclared war.

are much more complex and formidable than those related to group functioning.

Whereas cearlier studies mostly deált with situations of conflict, there is a new tendency to shift the accent to cases where mutually satisfactory relationships have been achieved. The project of the National Planning Association in the U.S.A. on the causes of Indl. Peace under Coll. Barg. is a notable example of this tendency. The British institute of M. has begun a similar study involving the experience of orgs. enjoying high output and good U.M. rels. Mention may also be made of the studies conducted in recent by the Indl. Rels Section at Princeton University and by the Indl. Rels. institute of the University of Illinois.

In these studies it is assumed that T.U. is a useful and necessary social institution and an instrument of Democracy in industry. In addition to its Economic Functions, it helps workers to find satisfaction for Social and Psychological needs that cannot be met in their work. Moreover, like any other social institution, it strives to maintain and strengthen itself; it is therefore likely to be permanent. This being so, the real question is how to improve T.U. as a social institution. The aim must be to «integrate the union into the social structure of the enterprise so that it plays a definite and positive role» instead of being an outside critic, and to bring about «a situation in which both U. and M. officials think in terms of functions and resposibilities, rather than in terms of rights and priviliges».

Patterns of U.-M. Interactions :

When describing U.-M. Rels. as «good» or «Bad», the absence of Indl, Disputes or the occurence of occasional strikes is not now considered a decisive criterion. Peace may be secured by a paternalistic attitude on the part of M. or because one party is powerful enough to impose its will upon the other. These, however, are abnormal situations which block ful expression by at least one party yand keep the seeds of conflict grouring underneath.

There is always danger that power will be challenged by power.... that paternalism will be swept aside by an increasing resentment. Neither one is whole-some or tolerable in a society predicated on the dignity of man and the principle of freedom.

Among the factors that affect the pattern of U.M. interactions are the practices and history of the past; customs, ethnic, racial and religions characteristics; the relative strength of the U. and M., the nature and extent of legal intervention; ideological compatibility between the parties; the general economic situation of the industry and the firm; U. and M. Policies and attitudes; the personalities of the leaders; technological conditions, etc. The pattern is normally the result of the interplay of various factors, although a given factor may in certain conditions be of particular importance.

The case studes of the National Planning Association in the U.S. have revealed significant parallels with respect to the combination of factors that have Contributed to Indl. Peace :-

1 — There is full acceptance by M. of the collective bargaining process and of unionism as an institution. The company considers strong unions as an asset to M.

and more on other factors.

This fact has led to increasing emphasis on indirect incentives, better Persl. Policies and supervision, a more attractive working environment, increased welfare and recreation facilities, etc. However, the most important field for improvement is that of «H. Environment». This means that ways and means will have to be found of increasing workers opportunities for creative expression and identification with their work. This is likely to be a very difficult task, since much of the work in modern factory is found to be monotonous and repetitive. It is therefore inevitable that H. Frustrations will develop and be expressed in varying patterns of Beh. The first essential is that this Beh. should be recognised as proceeding from very real causes, and that it should not be dismissed as merely «illogical».

Technological Change :

One of the main uses of scientific understanding is the prediction of the reaction of workers to a desired change and the planning of the change with a view to their anticipated reaction. This is particularly true in the case of technological changes which, as said earlier, always disturb to a greater or less extent the social equilibrium of a working group.

Something is already known of the causes of workers resistance to change. After a change, whether it involves a transfer of employees to new jobs or merely modification of work methods on present jobs, there is a marked dropinmorale and production, which is the result of social and psychological factors rather than of the technical difficulties of relearning. Much of the anxiety and disorganisation which caccompanies change is due to the dislocation of the system of habits which have provided a stable framework for the worker's daily tasks. A part from methods and reducing the shock by gradual accustoming workers to new plant or equipment, comparisons have been made between 3 methods of introducing changes to the staff :

a — the non-participation method in which employees were simply told what changes were taking place in the factory,

b — the group-representative method in which decisions concerning the change were made by workers' representatives in conjunction with M. and

c — the total participation method in which all persons to be affected by the change were given an opportunity to participate directly in the discussion. In terms of morale, the most favourable reaction was found in the group which had fully participated in the discussion; in terms of production also, the findings showed that the return to the previous standard was most rapid in that group and least rapid in the non-participating group.

Union-Management Relations :

Current research in U.-M. Rels. consists mainly in historical, descriptive, companative and analytical studies of Collective Bargaining experience, practices and procedures, or of particular aspects or elements of the relationship. While similar studies have been made in the past, the more recent work is characterised by greater attention to the complexity of the Social, Economic, Psychological and Political Factors involved in U.-M. interactions. As the relationships are between large, dynamic orgs., the problems

Employee Morale :

The subject of employee morale, a term often applied to the degree of job satisfaction among the members of a working group, covers a very large area in the study of H. Rels. in Industry. As previously indicated, the factors of org. and, leadership, supervision and com. all have something to do with the development of employee morale. Other obvious factors are wages, security, working conditions, chances of promotion, the handling of grievances, opportunity to use ability, etc. There are also factors connected with life away from work- welfare and recreational facilities, T. U. activities and social economic and political conditions.

Various methods have been evolved for carrying out an attitude survey in individual establishments. Though the primary object of such surveys is to provide M. with a guide to its successes and failures in Persl. Matters, they also help to relieve tensions and to improve morale by showing that M. is really interested in the Welfare of workers. It is, however, pointed out that while these surveys are of great practical value in enabling M. to deal with incipient grievances before they becom explosive, they are never substitutes for more continuous day-to-day means of keeping M. adequately informed cocerning the attitudes of its employees. Moreover, the material obtained by such methods is always fragmentary and must be combined with other types of information and knowledge. Apart from their value to the Ms. of particular companies, attitude surveys may disclose information of general value. In fact, many of the new insights into employee morale have been acquired from surveys of employees of individual establishments.

Some studies indicate that when a given level of employee morale is reached, the factors that have contributed it tend to reinfore each other and to set in motion a kind of «Circular Reaction» which tends to keep good morale good and poor morale poor.

«If employees are discontented with any phase of their rels. with M., they are likely to seize upon and magnify any inconveniences arising from their physical surroundings... Where annoyances are apparently unnecessary, employees are likely to interpret the condition as evidence of M's Lack of concern for them as people. It is against this attitude that employees rebel...

In those cases where the company already enjoyed good morale ... benefit plans were well received because they were an additional evidence of a M. attitude .... in which they (employees) had confidence. In those cases where morale was poor however, the benefit plans were received with suspicion and distrust and as probable evidence that M. was trying to pull some kind of «First trick».

With the transfer of the major responsibility for getting higher wages from individual employees to T.U. and with the gains achieved by collective action in this respect, wages have come to be taken for granted by many employees and have ceased to occupy an important place in their thinking.This has been shown in a number of surveys, in which many employees considered wages as of relatively minor importance among the factors that influence their attitude towards M. and their jobs. Wages, of course, continue to be important in a negative sense, because unreasonable or static wage rates are a real source of trouble. But apart from this, the question of improving employee morale hinges more

foreman. Within the last decades the foreman has been reduced to an anomalous position. He is required to know more about a lot of things than his old-time counterpart, to relate himself to more people and to be responsible in more ways, but he is hammed and hedged in on every side. The status of the middle supervisory groups has been the subject of much study, and an attempt has been made to redefine the foreman's authority, responsibility and relationships with superiors, specialized staffs, co-foremen; subordinates and union representatives, so as to enable him to exercise effective leadership in his group.

Some of the difficulties arising from large size may be attacked from the angle of supervision. This was illustrated in a study of H. Rels. in an expanding company undertaken by the Yale L.and M.Center, which involved an appraisal of the techniques employed by a large corporation in meeting the double problem of expanded employment and transmit from one method of production to another. It was found that the disturbing effects of such changes had to a considerable extent been reduced by decreasing the number of level of supervision, decreasing the number of subordinates for each supervisor and increasing supervisory job content to include responsibility for Persl-Problems.

Communication :

Com. has come to be recognised as a vital aspect of org. and as a significant factor in Indl. Rels. and the problem now figures prominently in many H. Rels. research projects. In a recent study carried out by the Yale L. and M. Center it was found that, in a company with a previous history of comparatively Satisfactory Rels., a major M. decision had brought on a crisis, partly because of faulty Com. between M., on the one hand, and workers, and union, on the other.

The principal result of research on this subject has been to emphasise the need for a two-way system of Com. between M. and workers as a substitute for the loss of direct personal contact between them. In practice, this means that the union must be integrated into the plant org. as a channel for such two-way Com.

In every plant where a L. union is recognised as the representative of the employees the union should be given the authority and should assume the responsibility of acting as an effective Cpms. Link from workers to M. and from M. to workers .... After full acceptance as a goal, two-way Com. calls for much intelligent work within the ranks of M. and for like intelligent effort, coupled with sound democratic procedures, i.. the ranks of L.

Many studies have been devoted to the question of content what M. ought to be saying to the worker, the union, the foreman-and to matters of technique-bulletin boards, letters films, public address systems, meetings, emplayee magazines, and also attitude survey methods to find out who reads or listens to messages and what changes in ideas and feelings result. Such devices as the suggestion system, j.C. and employee participation in decision making, while mainly established for the purpose of serwing other functions, are also considered effective channels of Com. particularly from the union and workers to M.

line. In order to provide assistance to the line, **Service units** such as Indl. Rels. or Persl. Administration Depts. are valuable adjuncts, however. These service units should operate in a staff capacity and should perform advisory functions only. Decisions based on their advice should be a function of the line Persl. The reasons for this are several. **First.** in terms of attitudes it indicates that top M. has not shunted this important responsibility to a «side» department. **Second,** with respect to channels of responsibility it means there is less opportunity for divided authority; an employee does not answer to his fore-man in one area, say Production, and to a Persl. Admivistrator in another, such as Discipline.

The degree of participation by the staff in the process of Policy or decision-making is indeed a vital problem. Some writers have stressed that the authority of an order does not depend merely on the status of the person issuing it but also on its acceptance to the individual to whom it is addressed. Once it is recognised that authority in (Factory M.) only exists to the extent that orders are actually carried out, the whole question of rels. between M. and L. appears in quite a different light. It becomes important to consider how far Consultation with those affected by the orders will result in their being more effectively carried out. Realisation of this fact by M. has already led to more frequent Consultation with supervisors in the formulation of policies.

Leadership and Supervision :

With the growing size and complexity of companies and T.U. the problem of Selecting, Developing and Training suitable leaders has become of crucial importance. In the case of companies, the problem is particularly significant in view of the impact of leadership upon L.-M. Rels-Badleadership can easily generate an unhealthy social and psychological climate- distrust, frictions antagonisms- with in an Org. Cases have been known where Faulty leadership has precipitated simple differences of opinion into open conflicts or violent disputes.

In a number of surveys it has been shown that successful leadership is much more dependent on administrative skills in H. Relationships or the ability to handle people than on technical or specialised knowledge of the work. According to a survey of the Carnegie Institute of Technology, only 13% of a businessman's success depends on technical knowledge while 87% is due to his skill in H. Relationships. The results of this and similar surveys have emphasised the importance of leadership Tr. for executives and group leaders such as foremen and shop stewards.

Much research work has been done on L. Tr., both with respect to the content and to methods of Tr. The results of research studies have been used in the development of the job-Rels. course in T.W.I. programmes and will no doubt lead to further improvement of such courses. In addition to the familiar method of class and group discussion, experiments have been made with the individual interwiew approach and the model of role playing. Each methed appears to have its own sphere of usefulness. The group method can be used where interaction between the group and individual exists, and the individual approach is indicated where inter-personal relationships within the group have disintegrated.

An important aspect of the general problem of superision is the role of the

at work to his informal but cohesive work group and through it, to the whole structure of the company.

Organisation and Administration

Much work has been done on the H. Problems connected with org. and M. Some of the studies have revealed new aspects of Org., which are of considerable importance to H. Rels, in Industry. It has been shown, for example, that an analysis of the work flow is just as essential to proper understanding of H. Relationships as a study of supervisory and staff relationships. In each plant there is a characteristic sequence of operations or work stream, and the workers engaged in the whole process are regarded as linked to a chain of - flow relationships. It has been shown that proper flow of work is no less vital to good Morale than an efficient chain of command.

One of the main problems of org. is that of overcoming the difficulties arising from size. In smaller units., employees have better opportunity to know cach other, so that Co-op. can develop on a more personal and informal basis, they can see more readily where they fit into the Org. and realise the significance of their jobs in the whole structure. This fact had led to a study of the possibilities of administrative decentralisation, of which geographical distribution is only one aspect. As one writer has put it as the essential aim is —

The placing of authority and responsibility as close as possible to the sceene of action and permitting a wide range of discretion to those at each level of the system ... The issuance of an official policy or the redrawing of an Org. Chart cannot bring about decentralisation if higher executives ... set up rigid controls which allow too little leeway for those at the scene of operations. The essense of decentralisation is an **attitude, of mind,** a willingness on the part of those at higher levels of authority to permit their subordinates an adequately broad range of discretion.

That Ms. must acquire new insight into H. rels, in their plants is, of course, the principal theme of the new approach and of recent studies of M. Functions. The new Administrator will need to know and see better the nature of his business as a Social Org. He will have to learn to recognise the world of feelings as well as the world of facts and logic. Only by paying as much attention to informal Org. as to F- Org. will he become aware of what can and cannot be accomplished by policy formulation at the concrete level of Beh. The need for clear and sound persl. Policies is also emphasised by recent studies. These are necessary in an Org. because M. cannot deal with each employee solely as an individual. The development and execution of Persl. Policies require continuous attention and the establishment of a special staff (the Persl. or Indl. Rels. Dept.) The question, however, arises whether such a special staff should participate actively in the decision making process or whether it should be limited to Advisory Functions, and many studies of this question have been made on the basis of actual experience.

The general consensus seems to be that the Persl., function is the concern of the

dard methods .!.. They are concerned with those means most appropriate to achieve certain ends. And as such they can be changed rapidly. It should be noted that these manifestations of F. Org. are essentially logical in character. Through F. Org. man expresses his logical capacities; in fact it is one of the chief outlets of the expression of man's logical capacities .....

2 — There are those spontaneous S. Prs. going on in any organised human activity which have no specific, conscious, common purpose and which result in Inf. Org., Inf. leads to Org., to such things as Custom, Mores, Folkway, Tradition, Social Norms and Ideals. In business, for example, it expresses itself at the work level in such things as what constitutes fair Wages, Decent Conditions of work, fair treatment, a fair day's work, and traditions of the craft. It takes the form of different status systems .... These are attitudes and understandings based on feeling and sentiment. They are manifestations of Belonging, and they do not change rapidly.

It should be especially noted that these manifestations of Inf. Org. are not logical. They are concerned with values, ways of life, and ends in themselves - these aspects of Social life which people strive to protect and preserve for which at times they are willing to fight and even die ....

The nature of S. Prs. going on within Indl. Org. continue to be object of study and attention. One of the most interesting long-term projects in this direction is an investigation of H. Rels in the Glacier Metal Co. Ltd. by the Tavistock Institute of H. Rels in London. A report of the investigation : shows how unconscious forces in-group behaviour, and unwitting collusion between groups for purpose of which they are only dimly aware, are important fasctors in the process of Social adaptation. It also shows- and this is perhaps more important how such forces, such unrecognised collusion, may be a main source of difficulty in implementing agreed plans for Social Dev, and for Social Change.

One aspect of group Beh. to which particular attention has been directed is that relating to Restriction of output. While it has been customary to blame T.U. for this practice, studies suggest that it must be explained on a much broader basis. It has been shown that restriction of utput is practiced not only by organised workers including Top Executives inspired by a variety of Motives not limited to personal convenience. This suggests-that the practice is the result of Various Forces, which must be understood in their totality if the problem is to be attacked at its root. Some of these forces are, of course, Ec. in origin-fear of ratecutting, speed up and unemployment. Others are the result of unsound rels. Between M. and men or individual grievances and personality traits. But even where conditions are otherwise favourable, there is evidence that employees may tend to restrict ouput.

These employees had never encountered those unfavourable economic experiences to which the response of restriction is usually attributed.Their output standards had not been raised or their piece rates lowered; they gave no indication of work fatigue ; they exhibited no strong hostilities toward M., no resentment against alleged M. inefficiencies. Thus, their Beh. emerged for the investigators not as Econ. but as Sociological in-genesis - responses to strong sentiments which cemented the individual

research in this field, while in recent years there has been a notable increase in the number of Indl. Rels. Deps., institutes, schools or centres which combine res. with L. Education and Professional Tr. in Indl. Rels. In these institutions there is growing collaboration between specialists in the various social sciences, and more frequent resort to joint research.

Outside the Universities many independent groups are engaged in res. or in the promotion of res. These include the learned societies, privately organised or endowed res institutions, civic orgs. and the associations of Persl.Managers,Persl. Directors and Foremen. Large Indl. Concercns devote considerable sums of money to res. on specefic aspects of H. Rels. in their plants. The res. depts. of some large T.U. also undertake res. in certain areas of the subject.

The studies so far carried out have covered a wide range of problems, and it is convenient to devide them into 2 main categories. The **first** comprises studies which are centred on the problems of group functioning. The emphasis is on the interactions between individuals in a group as a Social Unit, as influenced by other social units. The term Indl. Rels is given a broad meaning so as to include all aspects of the organised activity of an undertaking, including the multiple relaionships between the M., the workers and the T.U. In the second category the studies are mainly concerned with U.-M. rels. Attention is focussed on the interactions between M. and T. V. as social institutions through which individuals give expession to their desires. The problems dealt with are those that relate to the general character of these relationships and particularly to procedures, techniques and processes involved in Collective Bargaining.

Group Functiong;

It has been customary to regard the Indl. Org. as a machine, with each part performing a specific function. While this approach may be useful for certain purposes, it is sadly inadequate in regard to H. Problems involved. The parts of the Org. are H. Beings who have intersts, sentiments and desires that transcend the routine of their daily work. If the social scientist in industry has any virtue, it is chiefly that of seeing industry whole» as a functioning org. made up of persons in various official and non-official relations, and as an org. which is in some way or other related to other orgs., to the community, and to Society as a whole.

Seeing Industry whole means seeing the Indl. Org. as a small society or social system, and this principle underlies the studies on group functioning. Though many of these fall within the area of applied res., attention is increasingly being given to the development of basic theoric or principles concerning group beh.

Social Processes :

It is of first importance to understand the nature of social processes within the Indl. Org. It has been said that in Ind., as in any organised activity, there are 2 sets of S. Prs. going on :

1 — There are those S. Prs. which are directly related to the achievement of purpose and which result in «Formal Org.» In business, for example, F. Org. leads to such things as practices established by legal enactment or policy, specifications, stan-

In the second place, a man satisfies most of his needs by interacting with other people or by membership of different groups. He is at the same time a member of a family, the community at large, a formal organization and perhaps an informal group. He is influenced by the leaders, customs, traditionsand beliefs of each group and by its interactions with other persons and groups. A group may develop motives of its own which may not coincide with those of a member but which neverthless influence his conduct.

Since many people spend a great part of their lives in the factory, an - indl. org., must be regarded not merely as an Ec., Org., in which every thing can be assessed in terms of cost, profit and technical efficiency, but also as a kind of Social Org., in which individuals and groups satisfy their complex needs. However, though much progress has been made by applying science to further the Ec. Purposes of the concern and the indiviluals within it, no comparable development of skills and techniques for getting individuals and groups to work together with satisfaction to themselves has taken place.

The application of scientific method to the study of H., Problems is all the more necessary because of the nature of the work in the Modern Factory. The dominant role of the machines has created Monotony and the worker has little outlet for the creative impulse and for pride in workmanship. The Command principle of Mgt., further inhibits him from self-expression. The size of the org., makes it difficult for him to visualise his position in the entire structure and to feel that his contribution is significant. Moreover contact and communication between Workers and Mgt., are less direct, and the two groups tend to form ideas about each othr which are often far from the truth.

Another source of difficulty arises from the frequency of Technological and Personnel Changes. Every Tech., Ch., whether in machinery or in methods of work, disturbs the social equilibrium of a working group. Personnel changes prevent an individual from developing ease in communicating and working with others in the group. The supervisor no longer leads a team of persons he has known for years, and-for the individual worker the problem is really much more serious .... For all of us the feeling of security and certainty derives always from assured membership of a group ... When groups change ceaselessly as jobs and mechanical processes change, the individual inevitably experiences a sense of loss ... where his fathers knew the joy of comradeship and security.

These conditions have given rise to new patterns and problems of Status and Motivation. They result in aspects of group like and activity which have no counterpart in the simpler societies that prevailed before the coming of factory production; and the accumulated knowledge of the past, with its emphasis on man-to-man relationships, can provide only limited guidance in the problems of Indl., Life. It is because of these changes that scientific investigation has become a vital necessity.

The Development of Research :

Organised research, can normally be carried on only by institutions which have adequate resources and the necessary technical staff. It is for this reason that the Universities in a nu.nber of contries have become centres of research activity. In a few cases special departments have been established with the sole function of undertaking

Indl. Peace does not, of course, mean the complete absence of indl., disputes. Since the goals of workers and of M. cannot all be identical, a certain amount of conflict is regarded as inevitable and even desirable in this relationship. But while there are goals which represent a real and unavoidable conflict, there are mutual goals accompanied by elements of conflict of only minor significance, as well as goals which are only apparently conflicting. This fact suggests that fuller knowledge could extend the area of understanding between M. and workers, and provide ways and means of getting people in industry to live together with greater efficiency and satisfaction

Such a development is being promoted in some countries by a study of what many writers term H. Rels. in Ind. Underlying this approach is the conviction that the development of CO-op. and constructive rels., in Ind., is not the result of accident or guesswork. but must be consciously pursued. It is not enough to treat the ills of Ind., when they appear; what is needed is greater insight and Knowledge of H. Behaviaur in Ind. Attention is focussed on the motives, interests, and processes by which people in Ind., interact with each other in day-to-day, face-to-face relationships. These are matters that require intensified application of the light and thougt of the Social Sciences, not of Fronomics merely but also of Psychology, Sociology, Anthropology and Political Science. it may thus be said that the new approach has two basic features :

1 — it involves a shift of emphasis to the human factor in the org. of production, and
2 — it involves a recognition of H. Rels. in ind. as an important field for study and research.

Point of Departure of The New Study :

The new approach may be said to start with the premise that H. Beh. in Industry is influenced by a complex of Ec., Psychological and Social forces constantly interacting upon each other. **In the first place,** the human personality is seen as a bundle of desires or motives, which include not only Economic, but also Social and Psychological. The diversity of these motives and the varying degrees in which they are felt often make it difficult to predict man's actions in detail. However there are certain broad drives that profoundlly influence conduct, and these have been listed by auther as follows :

First, there is man's sense of Dignity, the conviction that he has basic H. Rights that others must respect. There are the complex emotions connected with Self-Esteem : the seeking for Self-expression, the opportunity to advance, success in one's endeavour and the satisfaction in attaining a useful place in the world. **Second,** there is the need for the Esteem of Others. Men crave recognition, the feeling that their H. Dignity is respected, and a confidence that they will be treated like H. Beings in all relatioships. **Thrid,** there is the basic Instinct of Survival. This requires assurance that a man and his family can obtain the food, clothing, housing and other essentials of the most modern decent standards of living. **Fourth,** men desire Security, it is not enough to meet their needs for to-day. They wish to have assurance about their future. **Finally,** men have their Social Instincts. They naturally tend to associate with those who share their interests and to develop teamwork in pursuing common undertakings.

Human Relations In Industry

Dr. M. Maher Eleish

Introduction :

Thւ term H. Rels. is a wide sense used to cover the whole series of interactions between the individual's consciousness of the collective dynamisms surrounding him.

Scientific reasearch into H. Rels. can make use of all the methods of modern social psychology to throw light on the interdependence detween H. Behaviour and the various characteristics of objective Situations : the force of events, social structures, cultural processes of thought and emotion, production techniques, work relationships, etc.

Recently there is great attention paid from the developed indl., countries such as U.S.A. Japan, Gr. Br. and France, to the growing emphasis on fact-finding and scientific interpretation of data in the study of human rels. in Society.

The following article briefly surveys developments in one part of that field-Indl. Rels-With which the International Labor Organization has long been concerned. As a result of the new stress on industry as a form of social (and not merely Economic.) org., there is increasing consciousness that Indl. Rels. are essentially H., Rels, and that in their study the fullest use must be made of the insights and techniques of the social sciences in general.

A New Approach to Indl., Rels., :

In bringing workers and management together in a common productive effort, industry gives rise to a type of H. Relationship combining elements of conflict with elements of mutual interest.

The elements of conflict become more evident with the development of trade unionism, which makes the workers feel stronger and enables them to give expression to their collective needs and desires. This has led to a tendency to view Indl. Rels. mainly in their negative aspects, in terms of a philosopy of Conflict, with emphasis on the settlement of disputes. There is now however, a growing conviction that the accent should be shifted from these aspects to the more constructive aspects of Co-op. and Indl. Peace.

Dr. M. Maher Eliesh, Professor, Dept. of Buisiness Administration, Kuwait University.

BIBLIOGRAPHY

Bronfenbrenner, Martin «A Simplified Mahalanobis Development Model.» **Economic Development and Cultural Change,** IX (October, 1960).

—————————. «The Mahalanobis Development Formula.» **Indian Journal** of Economics, XLI, Part I I I (January 1962).

Chakravarty, S. **The Logic of Investment Planning**(Contribution to Economic Analysis, 18.) Amsterdam 1959. North-Holland Publishing Company.

Chenery, H., «Comparative Advantage and Development Policy,» **American Economic Review»** (March, 1961).

Chenery, H., and **Bruno,M.** «Development **Alternatives** in an Open Economy : The Case of Israel.» **Economic Journal** (March, 1962).

Komiya, R. «A Note on Professor Mahalanobis' Model Of Indian Economic Planning» **Review of Economics and Statistics** (February, 1959).

Mahalanobis, P.C. Some Observations on the Process of Growth of National Income.» **Sankhya** (1953).

—————————«The Approach of Operational Research to Planning in India.» **Sankhya** (1955).

Millikan, Max (ed.), **National Economic Planning,** National Bureau Of Economic Research, Columbia University Press, New York, 1967.

Finally it should be noted that it is dangerous to generalize the development strategy suggested by the model, since there is some relation between the type of procedure adopted and the characteristics of the economy'[22]. Therefore,, while large countries such as India may be tempted to follow more autarchic policies; small countries, such as the Arab countries, will be forced to pay more attention to comparative advantage because they cannot hope to produce the whole range of manufactures and capital goods domestically.

22— Hollis B. Chenery, «Comparative Advantage and Development Policy,» **American Economic Review,** Vol. 51 (March 1961), pp. 18-51.

funds is based on the closed two sector model which shows that the larger the allocation of investment to this sector, the higher is the long-term rate of growth. [18]. However, this argument cannot be used if a large amount of capital goods from abroad can be imported as assumed in the four sector model.

(8) Another deficiency of the model that will be discussed here (and which is a major one) is that the model assumes that investment is a single homogenous fund. The model might be useful even with capital consisting of a collection of heterogenous capital goods as long as we assume constant relative prices. But this is just which is not permissible to do. [19]

(9) Finally, the model was not used to examine the significance of alternative long-term programs, [20] and in fact it could have been used for that purpose only with substantial modifications.

V — Policy Implications

There are three major policy implications in the model that has been discussed in the preceeding pages,. These are :

1 — Increasing the rate of investment is the only fundamental remedy for unemployment in India.

2 — From the long run point of view, the larger the investment in capital goods industries, the largers will be the income generated in the long run.

3 — The tendency toward using a balanced growth strategy through target setting in key sectors, stress on avoidance of bettlenecks, and attempts to equate supply of and demand for labor and capital.

In its concentration on the saving-investment relationship and the possibilities of substitution between capital and labor, the model has serious deficiencies as a basis for development policy. The model excludes questions of equal concern to policy makers such as the changing structure of demands in the role. of foreign trade, and the allocation of resources.[21].

The absence of such important parameters (whether direct, i.e., those which are fixed by government; or indirect, i.e., those which can only be influenced by government) will make the process of manipulation of the model rather difficult and sometimes impossible. This process of manipulation is important since it is the one that gives information as to the size and direction of the impact of any change in parameter — and may thereby help to decide about policies which affect that parameter.

---

18 — Bronfenbrenner has showed that an extension of the two sector model to an open economy will not necessarily give the same result. See Bronfenner, **op. cit.**, p. 51.

19 — Chakraverty **op. cit.**, p. 49.

20 — H. Chenery and M. Brune. «Development Alternatives in an Open Economy : The Case of Israel.» **Economic Journal** (March, 1962).

21 — This deficiency is also shared by many current growth models.

Investment in new processes is the mechanism by means of which the process of structural change (or structural breake as it is often called) takes place. this is the truly dynamic problem of a change in the production functions which is given no account in the model.

(5) The model has a uniform one — period lag in the production of all goods, and thus the gestation lags which are an essential part of investment planning in economic growth are not appropriately considered. Investment is tripartite : finished (in production,) started (being built), and in execution (goods in process). the introduction of such lags will result in slowing down the rate of growth compared to a situation where these lags are absent, or alternatively that the same rate of growth requires more savings with them without these lags. [15], [16]

(6) The parameters of the model are defined in incremental terms and are assumed to be constant. This assumption might be appropriate in the case of capital widening types of investment, but it may not be so in other types as irrigation, housing, etc. These investment projects will certainly raise productivity but will not be accompanied by a future increase in employment.

Moreover, when prices change, these parameters may change accordingly even if the technological process of production remains unchanged, and the logical applicability of such parameters is questioned. Such parameters, therefore, should depend not only on technological conditions, but also on prices. [17]

(7) The model assumes that the entire national income is produced domestically. The economy is, or should become, independent of outside sources for fundamental goods. This is, of course, subject to question.

The above argument could be applied not only to capital goods in particular, but to any (except luxury) goods. Then, is he saying that self-sufficiency is always better than international specialization and cooperation for India ?

This problem of international integration of the economy is essential to the whole problem of investment planning since it will determine the economic policy towards new industries, and whether some new economic activities will pay their way. Such considerations will determine in **what** direction should the economy be changed, and **how** and **when** should investment be distributed among industries.

The decision that the capital goods sector should receive 1/3 of total investment

15 — **Ibid.**, Chap. IV., pp. 61-79.
16 — This could be proved as follows : If the gestation period is θ, and the capital-output ratio is σ, then, $I_t = \sigma [Y_{t+\theta+1} - Y_{t+\theta}] = \sigma \Delta Y_{t+\theta+1}$
But $\Delta Y_{t+\theta} = g(1+g)^{\theta} Y_t$ then $I_t = \sigma g(1+g)^{\theta} Y_t$.
On the other hand $S_t = \alpha Y_t$ For equilibrium we should have $S_t = I_t$
and thus $\alpha Y_t = \sigma g(1+g)^{\theta} Y_t \quad \therefore g = \frac{\alpha}{\sigma(1+g)^{\theta}}$.
17 — Komiya, **op. cit.**, p. 30.

Maximize $\Delta Y = Y_1 + Y_2 + Y_3$ (the objective function)
subject to the constraints

$$2,86\, Y_1 + .8\, Y_2 + 2.22\, Y_3 \leq 37,560$$
$$327\, Y_1 + 320\, Y_2 + 593\, Y_3$$

and the non negativity requirements :

$$Y_1 \geq 0 \ , \ Y_2 \geq 0 \ , \text{ and } Y_3 \geq 0$$

The solution to this problem shows that only production in sector 2 is efficient in the sense that for maximum national income all productive activities should take place in sector 2. Moreover, the situation will be characterized by a labor scarcity and capital abundant economy which is contrary to the common sense belief about India. Therefore, something must be wrong in the formulation of the model.

While Mahalanobis mentioned that production in sector 1 should be discouraged and that of sector 2 has to be encouraged, he did not mention how these are allowed for in calculating the parameters. Komiya's view is that it is more reasonable to maximize income before taxes and subsidies and assumed (arbitrarily) that factor requirements are 10% higher for sector 2 and 10% lower for sector 1.

The solution of this problem shows with the given supplies of factors, the increase in income is higher then that given by the 5% goal assumed in the model. [11, 12].

(3) The lack of any considerations of factor prices problem. The solution of a price imputation problem is the dual of the linear programming problem discussed above. The original model gives a zero price (which is equal to the marginal product) for capital. Even when we allow for differences in the costs of production among different sectors, the price imputed to labor is still unreasonably high. This suggests either that there is something wrong in the construction of the model or that the estimates of the parameters used are not correct or perhaps both.[13]

(4) No attempt is made in the model to show the time path of the variables in a dynamic sense where the structure of the system itself is changing over time. [14]

11 — **Ibid.**, p. 33.

12 — This solution shows that production in sector 3 (services) is still inefficient. But if such consideration is important, it must be explicitly incorporated into the model. Any model which pays no explicit attention to the major objectives to be achieved by the plan cannot form a working theoretical basis for economic planning. The model can thus be defended by such welfare reasons.

13 — Komiya, **op. cit.**, p. 34.

14 — S. Chakraverty. **The Logic of Investment Planning.** (Contributions to Economic Analysis, 18.) Amsterdam, 1959. North-Holland Pulb. Co., Ch. 2 see also, R.S. Eckus, «Planning in India,» in Max Millikan (ed.) **National Economic Planning,** National Bureau of Economic Research, Columbia University Press, New York, 1967, pp. 305-13.

Which will give us values of y_1, y_2 and y_3.

The final point that will be discussed in this section is related to the type of aggregate production function assumed in this model and the nature of technical change.

Since the parameters β_i's (the incremental output — capital ratios) and θ_i's (the net investment required per engaged person in each sector) are assumed to be given and fixed during the plan period, then the aggregate production function for each sector is one of fixed proportion production function. These functions are different for different sectors because the parameters are different) and all, of course are homogenneous and linear.

For the very same reason (constancy of the parameters) technical change is not allowed for in the model. Techincal change could be presented as an outward shift of the production function. But this is not permissible under our assumption. However, it could be introduced easily by allowing the β_i's and θ_i's to vary over the planning period.

IV — Technical Deficiencies of the Model

(1) The consideration of the demand side of economic planning is almost entirely absent from the model. He assumes the entire economic problem to be one of supply. This means that the government will absorb or distribute any surplus that may arise. [8].

In this model the supply of consumer's goods is determined only from considerations of supply conditions quite independently of the possible level of demand for them. While he was well aware of this and mentioned the need for checking the balance between demand and supply, he did not incorporate it explicitly into the planning model as additional equations.

In addition, the equality between demand and supply of capital and intermediate goods should be taken care of if there is to be a consistent economic plan. There is no explicit considerations of these relationships in the model, however.

It should be noted that the model will be more realistic, the more restricitions are explicitly taken into account, and it will have little economic meaning if important restrictions are not considered or if the solution does not give a consistent and feasible plan.[9]

(2) The model is satisfied with 5% annuel increase in national income, and, therefore, is not an optimizing model. Expressing the model in linear programming form, national income could be maximized under the given conditions of the supplies of new investment and labor.[10]

---

8 — Komiya, **op. cit.**, pp. 31-32, see also Bronfenbrenner, **op. cit.**, pp. 45-7.

9 — Komiya, **op. cit.**, p. 32.

10 — **Ibid.**, p. 33.

Numerically, we have [6] :
Initial national income is Rs 108,000 m. per annum. The target for increase in national income is 5% = 108,000 $[(1+.05)^5 - 1]$ = Rs 29,000 m

Total Investment funds are Rs. 56.000m. over five years out of which 1/3 is directed to the capital goods sector (or Rs 18,500 m.) and the rest (Rs 37,500 m.) is directed to the other three sectors. Also, the target for new employment is 11 m. workers.

When the funds directed to the capital goods sector are determined, and since the labor and capital requirements are known parameters [7] , then it is easy to determine the increase in income and employment in this sector :

Th[illegible] rease in income produced in the capital goods sector = Rs 18,500 $\div a_k$ = Rs 3,700 m.

The increase in employment in this sector = Rs. 3,700 m. $\times b_1 = 0.9$ m.

The planning problem is now reduced to one of distributing the remaining investment funds of Rs. 37,500 m. among the last three sectors in such way as to increase income by Rs. 25,300 m. and employment by 10.1 m.

This could be found as a solution of the next three simultaneous equations to find the value of y's hich will satisfy them :

$$
\begin{aligned}
y_1 &+ y_2 &+ y_3 &= 25,300 \\
2,86 y_1 &+ 8 y_2 &+ 2.22 y_3 &= 37,500 \\
3,27 y_1 &+ 320 y_2 &+ 593 y_3 &= 10,1
\end{aligned}
$$

A solution of this system of equations could be found through the use of the usual techinques of matrix algebra :

$$
\begin{bmatrix} 1 & 1 & 1 \\ 2,86 & 8 & 2.22 \\ 327 & 320 & 593 \end{bmatrix}
\begin{bmatrix} y_1 \\ y_2 \\ y_3 \end{bmatrix}
=
\begin{bmatrix} 25,000 \\ 37,000 \\ 10,1 \end{bmatrix}
$$

6 — R. Komiya, «A Note on Professor Mahalanobia's Model of Indian Economic Planning,» **Review of Economics and Statistics** (February 1959).

7 — It should be noted that Komiya's presentation is slightly different from that of Mahalanobis in the sense that he uses as parameters the K/O and L/O instead of the parameters originally used by Mahalanobis and represented by B s and Θ s above. While we could transform one set of parameters to the other, Komiys's procedure is used here to make it easier to understand some of the criticisms to the model presented in the next section.

minimal value for λ_R. Mahalanobis suggested a minimum of $\lambda_R = 0,33$[4]

(For higher minimal rates of growth, the value of λ_R is correspondingly higher)[5]

Also, if N is defined as the additional number of persons engaged over the plan period, then :

$$N = n_R + n_1 + n_2 + n_3$$

Now, define α as the ratio of net investment to net national income at factor cost (thus it is the average propensity to save) and is assumed to be constant. If A is total investment over the whole plan period and θ is the net investment required per engaged person in each sector, then :

$$A = n_R \theta_R + n_1 \theta_1 + n_2 \theta_2 + n_3 \theta_3 \qquad (3)$$

Since λ_R is given, then $n_R \theta_R = \lambda_R A$ and so we have :

$$A = \lambda_R A + n_1 \theta_1 + n_2 \theta_2 + n_3 \theta_3 \qquad (3)$$

Then, if E is the total increase in income over the whole plan period, and if g is the constant rate of growth which he assumes given and equal to 5%, we get :

$$E = \beta_R \theta_R n_R + \beta_1 \theta_1 n_1 + \beta_2 \theta_2 n_2 + \beta_3 \theta_3 n_3 = Y_0 \left[(1-g)^5 - 1\right] \qquad (4)$$

In order to use this model, we must substitute statistical estimates for the different algebraic symbols in the above equations.

It is possible to treat E, A, and N as variables. But the values of the ratios β_R, β_1, β_2 and β_3 and θ_R, θ_1, θ_2, and θ_3 behave as parameters and are given in the sense that their values are assumed constant and are not sought to be influenced by planning during the plan period.

The allocation ratios of investment λ_i, on the other hand, (and excluding λ_R which is given) are at the choice of the planners, and must then be obtained as solutions of the set of simultaneous equations given above. The rate of increase of income and employment may be treated as variables to which desired value may be assigned. The model would then enable us, with the help of numerical estimates of the various parameters, to study how the allocation ratios λ_i should be chosen so that the desired aims can be realized.

---

4 — Mahalanobis, **op. cit.**, p. 29.

5 — M. Bronfenbrenner. «A Simplified Mahalanobis Development Model» **Economic Development and Cultural Change,** Vol. IX (Octobre, 1960), p. 49.

term growth of the economy is going to depend on it [2] It was, therefore, decided to increase the rate of investment in India to 10 or 11% during the plan period.

The long run aim, as Professor Mahalanobis saw it, should be to produce capital goods within the country rather than to import them. The proper strategy would, therefore, be to bring about a rapid development of the industries producing investment goods in the beginning through increasing appreciably the proportion of investment in the basic heavy industries.

The technical methods used in the plan formulation can now be briefly explained. The total amount of investment available having been provisionally settled, one may proceed (provisionally, of couse) to distribute the investment to groups of industries or to individual industries and services. In each industry, the amount of investment having been (provisionally) settled, it would be possible (with the help of technological coefficients) to estimate the expected output in physical terms and in money value, the expected contribution to national income, and the expected volume of employment generated. Adding these up we can get the total income and employment which may be reasonably expected to be generated by any particular way of allocation of investment [3]

III — The Structure of the Model

The model divides the Indian economy into four sectors : the capital goods sector, and the industries producing consumer goods and services are divided into three additional sectors : namely factory production of consumer goods setor (C-1); the production of consumer goods (including agricultural products) in small and household industries sector (C-2); and services such as health education, etc. sector (C-3). The allocation of investment funds among these sectors is given by :

$$\lambda_k + \lambda_1 + \lambda_2 + \lambda_3 = 1 \qquad (1)$$

where each λ_i represents the fraction of total investment going to each specific sector.

The value of λ_k is taken from his two sector model. In that model he argued that in the initial stage of development the larger the percentage of investment in consumer goods industries, the larger will be the income generated. This has to be expected since the incremental output capital ratio (which is defined as β) is expected to be larger in consumer goods industries than in capital goods industries ($\beta_c > \beta_k$). But there is a critical range of time and as soon as this is passed, the larger the investment in capital goods industries, the larger will be the income generated.

For these long-term growth considerations, the minimal growth rate will require a

---

2 — This point will be developed in some detail in the next section.

3 — Mahalanobis, **op. cit.,** p. 21.

THE MAHALANOBIS PLANNING MODEL
BY

SAKR AHMED SAKR*

Assistant Professor of economic,
Kuwait University.

I — Introduction :

Its was almost twenty years ago when professor P.C. Mahalanobis presented his two planning models that were used for the formulation of the Indian second and third five year plans. The former was a 2 sector model, to demonstrate the allocation of investment between the sectors and the over-all growth rates. It distinguishes consumer goods and investment goods, the later usable to creete capacity in either sectorgiven these, and some other conditions, if followed that the long run rate of growth depends on the reletive allocation of investment to the capital goods producing sector. The latter four sector model, was intended to indicate the investment allocations which would achieve prescribed growth rates and employment levels.

In this paper, the four sectors model will be discussed and analyzed in order to show the purpose, the structure, and the technical defeciencies of the model. Finally, the policy implications of using the model in planning in other less developed countries will be discussed.

II — The Purpose and Uses of the Model

The model was used as the theoretical and statistical basis for the formulation of the Indian Second Five Year Plan. The two major objectives of this plan were to increase national income as much as possible while progressing towards full employment. [1]

In India, as in most underdeveloped countries, unemployment is chronic because of the lack of capital goods and, therefore, the only fundamental remedy is to increase the rate of investment. This could be done through expanding the production in the small scale and household industries which is labor intensive and capital light sector. The demand for such products could be increased through an increase in investments in heavy industries and the expenditure on services.

The increase in the rate of investment is also important in the sense that the long

Dr. Ibrahim Abu-Lughod Professor of Political Science, Associate Director of African Studies, Northwesters University.

1 — P.C. Mahalanobis. «The Approach of Operational Research to Planning in India,» **Sankhya.** (December, 1955), p. 17.

RECOMMENDED REFERENCES

Albert Hourani, **Arabic Thought in the Liberal Age,** Oxford, 1963.
George Antonius, **The Arab Awakening,** New York, Putnam, 1965.
George Antonius, **Arab Awakening,** New York, Putnam, 1965.
Michael Adams (ed.), **The Middle East : A Handbook,** London, 1971.
(articles by Razzaz and Abu-Lughod).
M. Zazzaz, **The Evolution of the Meaning of Nationalism,** New York, 1963.
(translated from the Arabic by I. Abu-Lughod)
A.Jabara and J. Terry, **The Arab World : From Nationalism to Revolution,**
Wilmette, 1971.

supported by the Arab bourgeoisie); and they have failed to modernize the Arab system sufficiently to withstand Israeli aggression and expansion.

A new belief gaining ground in the Arab world, and especially notable since the 1967 war, is anchored in a concept of revolutionary nationalism and change essentially through armed struggle not only against the external threat to the Arabs, symbolized by Israel and its supporters in the West, but against internal oppressors as well. While this new belief is intimately connected with the rise of the Palestinian resistance, it is to be found throughout the Arab world. In its simplest form this new belief contends that Arab national integration will be effected only by organized violence carried out by a new Pan-Arab revolutionary movement committed to the radical transformation and liberation of the Arab world. This new belief takes for granted the existence of an Arab political community that is trying to overcome the inheritance of its colonial fragmentation and backwardness. And it takes for granted the inability and unwillingness of Arab regimes, from whatever class they may have stemmed, to undertake radical measures for the liberation and unification of the Arabs. Hence, revolutionary nationalism — which is integrative in nature, modernizing, and mass based — is increasingly being viewed as the new panacea.

It is hazardous to speculate on the future. But one can safely say that previous nationalists, irrespective of their failures, contributed significantly to the rise and development of Arab nationalism. That Arabs discuss means of unification indicates quite clearly a genuine belief in their existence as a cultural unit based on language, ethnicity, traditions,

It is hazardous to speculate on the future. But one can safely say that previous nationalists, irrespective of their failures, contributed significantly to the rise and development of Arab nationalism. That Arabs discuss means of unification indicates quite clearly a genuine belief in their existence as a cultural unit based on language, ethnicity, traditions, and interests. It indicates that competing universalist norms — such as those derived from Islam — or provincial ones rooted in the specific state or regional structure--Maghribi, Syrian, or Pharonic — have lost out intellectually and as bonds of attraction and definition of the community. Whether the revolutionary nationalists will succeed in translating this consummated cultural unoit into one political organism remains to be seen. But revolutionary nationalists undoubtedly will continue their struggle in the light of the failure of their predecessors to give substance to the dream of an Arab **Ummah.**

World. By the 1940s there was no doubt in the Arab world that there was an Arab nation; momentarily fragmented by European colonialism, but a nation that should ultimately gain independence and unity. It was this class, in the course of the anticolonial struggle, which spelled out the overall concept of Arabism and formulated the specifically political aspiration for an Arab political community.

Unfortunately for the advocates of Arab unity, the eventual triumph of this class within each of the Arab countries placed the class in a position of absolute power. Concerned with the preservation of its own power and privileges, and fearing the possible loss of that power should an all encompassing union be effected, this class compromised its earlier demand for an Arab union by accepting sovereignty of each Arab state. Thus the nationalist aspiration for an Arab political community was betrayed by its former advocates, and an ensuing struggle between those in power and more radical nationalists came to characterize political relations subsequent to the Second World War. It was only in the 1950s that one could begin to speak of the seizure of power by antibourgeois elements who were in theory more committed to the concept of an Arab political community independent, formally and really, from external constraints. Proponents of Nasserism and members of the Ba'th parties of Iraq and Syria are perhaps the best representatives of this antibourgeois class of nationalists who were more willing to intervene in the affairs of other Arab states in order to achieve the goal of Arab unity. And it is in the context of the struggle between the bourgeoisie and their opponents that other formulas for unity emerged. For while the antibourgeois nationalists ectively campaigned for unity the others spoke of confederations or greatei regional cooperation. The more and more frequent discussions concerning the Maghrib, the Nile Valley, and the Greater Syria as natural regions within the Arab world indicate the presence of competing theories of Arabism. But these competing theories are based on the reality of class control of the Arab world.

this theoretical struggle had its political counterpart in terms of state behavior and policy. The increasing polarization within the Arab states came to be viewed as a struggle between progressives and conservatives. The progressives were thought of as strong supporters of distributive justice, land redistribution, industrialization, nationalization of capital, greater collaboration with the socialist system of power, and Arab political unity. They were Arab nationalists par excellence. On the other hand the conservatives came to be viewed as supporters of a laissez fire system of production and economics; they were considered gradualist in approach, more religiously inclined, not concerned with the redistribution of wealth, more open to collatboration with the capitalist system of power, and lukewarm to the concept of immediate Arab unity. And whereas progressives advocated the participation of the masses in politics, the conservatives were more restrictive.

While both groups can claim certain successes and failures, it is evident that the conservatives are under extreme pressure. But the antibourgeois elements who seized control beginning in the 1950s and came to dominate the progressive sector of Arab politics have also failed. Radical opinion in the Arab world holds that the antibourgeois groups have failed in two important respects : they have failed to achieve Arab unity, still one of the greatest Arab aspirations (thanks to the politicization and cultural revival

to develop bonds of consciousness that were less ambiguous in their content than they had been in the past. Increasingly, Arab nationalism emerged as the majoı force inspiring the struggle of the Arab community against colonialism. While each of the countries that had been carved out by the colonizer sought its own independence, there was an increasing consciousness of the fate of other Arab territories. It is only in the period between the two world wars that one can legitimately begin to speak of the emergence of political movements and parties with Pan-Arab tendencies and consciousness. Thus the most important political parties of the interwar period, such as the Wafd, the Neo-Destour, the Independence and the Nationalists, and eventually the Bathis, had these two aspirations clearly formulated.

IV

The change in the emphasis and conception of the nationalist struggle is obvious related to the altered political realities in the Arab world. But equally important to note are the major proponents and leaders of the struggle who had, by their thoughts and actions, stamped the nationalist movement with a particular imprint. It is reasonably well known that the nineteenth-century struggle for a political community and for self-assertion was led by an upper class of landlords who had recently acquired economic wealth, which they wanted to convert to political power. Hence, their emphasis was not only on severing the ties that bound their province to the central government but on reducing the strength of the European economic elite as well. Their vision of the polity was essentially parochial. and they thought that their economic interests would be best served in a territorially limited **patrie.** They were concerned with the establishment of some form of constitutional government in which their power would be exercised to protect and enhance their interests. Their struggle was, in the final analysis, a class struggle for dominance against the established bey, sultan, khedive, or Turkish governor. And in the process they helped consolidate specific types of loyalties to the **patrie** in which they functioned. Thus we can suggest that their contribution was a matter of weakening the bonds which previously bound the population to other Ottomans, and intensifying territorial consciousness — Egyptian, Tunisian, etc. It would not be accurate to say that class believed in a secular society, though it did not actively oppose those trends that ultimately helped to establish secular bonds in society.

The landholding class had lost the struggle by the First World War. It would be reasonable to suggest that at that time the national struggle, and therefore the basic formulation of nationalist doctrine, passed on to the bourgeoisie, whcih had benefited from the previous periods and from the increading modernization of the Arab world. This is not to suggest that the landed aristocracy had passed into oblivion, but that members of the bourgeois class increasingly came to dominate politics, incorporating previously dominant elements. It was the bourgeois class in the Arab world that was essentially responsible for the formulation of the major components and aspirations of Arab nationalism. While members of this class believed in constitutionalism, independence, and, to somme extent, secularism, they were more conscious of the bonds that united the Arab world as a whole. Thus, their drive for the independence of their own countries was joined with an equal insistence on independence for the rest of the Arab

first successful in containing that empire and eventually began to absorb certain parts of it, ultimately subjugating them. We need not discuss the main motives behind European imperialism, for they have heen analyzed sufficiently elsewhere. What concerns here is the effect of European imperialism on the transformed consciousness of the Arab people. Algeria was colonized in 1832, followed by Aden in 1839 and eventually all of the Arabian Gulf territories, then Tunisia and Egypt in 1881-82, Libya and Morocco in 1912-14, and finally the Fertile Crescent countries of Iraq, Transjordan, Syria-Lebanon, and Palestine. In all instances European control was effected by force, and it was natural that the national population should resist the advent of colonialism. Although the dialectics of this struggle is often described in «nationalistic» terms, we must differentiate the types of national consciousness that developed in the process of resisting the colonial occupation. Where European colonialism was imposed on areas in which the internal processes of change had not been consummated, the national aspect on the struggle has been described in terms of ttraditional loyalties. In Aden and Algeria, and to a great extent in Libya and Morocco, the type of national consciousness that characterized the struggle was essentially Islamic-Arab. The imposition, in due course, of administrative colonial frontiers produced a specifically territorial consciousness, which stressed, in response to colonialism, territirial loyalties. Where the direct struggle was launched after the national political consciousness had matured, as in Syria-Lebanon, and Palestine, the response was characterized by an ethnic-linguistic appeal. Thus it is safe to accept the three types of nationalism which Albert Howrani has suggested are prevalent in the Arab world — namely, religious, territorial, and ethnic-linguistic. The Arab people combated colonialism and mobilized their forces in the name of one or another of these three types of consciousness. Thus in Algeria, the Arabian Gulf territories, Libya, and Morocco, nationalism had a greater religious content and was predominantly Islamic in formulation. In Tunisia and Egypt, the national struggle was waged in territorial terms. And in the Fertile Crescent countries, it was an ethnic-liguistic Arab consciousness that inspired the national struggle. All three, however, had components that were clearly Arab.

From a slightly different perspective, one might suggest that where the Ottoman Turkish presence was strongly felt, the struggle of the Arab people was for the establishment of an independent Arab political community; this eventually was the case in the Fertile Crescent countries and, to some extent, in the Arabian Peninsula. Where the struggle was against the European powers, there was syncretic nationalism combining various elements — religious, territorial, and ethnic — as in Egypt, Algeria, etc. It is interesting to note that up to the First World War the call for an independent unified Arab state was made ony by the Arab nationalists of the Fertile Crescent, who had in the meantime effected an alliance with the Sharif Hussein of Arabia, who, in turn, had political ambitions of his own. The other nationalists sought independence for their own countries. The Arab Revolt of the First World War symbolizes the triumph of the nationalist appeal together with the appeal of traditional legitimacy. The outcome of that revolt is well known. Those Arab countries that had fought for an independent Arab state fell under European control and domination; and from then on the struggle against European colonialism was common to all Arab countries. The Arab world had

social and economic class. Arabic became the official state language in Tunisia, Egypt, and Iraq. The elite transformation, symptomatic of the altered power realities, helped in the process of increasing Arab political consciousness.

The third force was economic. One of the results of attempts to modernize the Ottoman Empire was the reorganization of its economic system. Most important to note are, first, the implementation and acceptance of the principle of freehold in the land system and, second, the rationalization of the system of land registration. These two factors contributed to the emergence, throughout the Ottoman system, of a landed aristocracy which eventually began to use its economic power for political control. There was, consequently, a perceptible shift in the power base away from the pure military and toward this group of landed aristocrats. Whereas military strenght had previously resulted in economic-political control, in the new system economic wealth resulted in political power. This shift had two important implications for national consciousness. First, the elite's insistence on a political system based on «constitutionalism,» thereby limiting the absolute power of the executive, led to conceptions of popular sovereignties closer to the nation-state principle than to the premises of the Islamic polity. Second, this indigenous economic elite's strong resentment of the conspicuous economic power of the European or European affiliated elite, which had acquired important privileges as a result of the system of capitulations granted them by the Ottoman government, led its membrs to mobilize internal forces in the name of nationalism. The national economic elite resented the fact that it had to pay higher taxes while European economic enterprises were exempt from local taxation and jurisdiction; at the same time, the European elite perceived in this national elite a serious economic — and political — threat to its own privileged position. In the process of economic competition the national elite, in order to obtain greater support for its position within the system, employed national symbols and stressed national loyalties, thereby strengthening the emerging national consciousness.

While this process was common to most Arabic-speaking countries, the situation was somewhat different in Syria-Lebanon. There the control by the Turkish government was more direct, more authoritarian, and increasingly subject to manipulation by the advocates of Turkish nationalism. Furthermore, the presence of an articulate Christian Arab intelligentsia, anxious to establish a position of equality for itself within a system based on religious loyalty, meant that the negative reaction to the greater authoritarianism of the Ottmans, together with the positive search for equality, produced the appeal for an ethnic-liguistic principle of state membership and, in due course, led to the emergence of Arab nationallism.

III

The processes discussed above, essentially processes of internal change, can partially account for the rise of political consciousness in the Arab world, but external factors were to play their role as well. It is therefore appropriate to assess the effect that European colonialism had on the emerging national consciousness. It will be recalled that European powers, in their perennial combat with the Ottoman Empire, were at

intellectual and political experience and which had witnessed the effectiveness of the new system of nation-states; this group comprised Egyptians, Tunisians, and Syrian-Lebanese who had lived in Europe or studied at European-American institutions in the Arab world. They were the Modernizers of the time, skilled in new techiques; and their visions of the Arab future were quite different from those of the traditional politicians and bureaucrats of the time. To a large extent, this group had acquired its training at the behest or under the sponsorship of a new political power elite precisely to organize more effective political systems and establish modern state structures. Tahtawi and his disciples in Egypt, Ahmad Bey and Khayr al-Din in Tunisia, Yazigi and Bustani in Syria are membres of that intelligentsia who readily come to mind. These and others like them began to plead of the organization of a new political system whose basic principles would not be religious ones. Therefore, in any discussion of nationalism in the Arab world — and please note that avoid the term **Arab nationalism** in describing what they pleaded for — their contribution to the circulation of ideas about the new political systems cannot be ignored.

The second significant force was essentially sociopolitical. Increasing European penetration and power, as well as internal decay of Ottoman institutions, had enabled local dynasties and rulers to assume greater autonomy, initiative, and de facto sovereignty, and had thereby contributed to the growth of territorial loyalties. Thus, Algeria (prior to its occupation by France), Egypt (under Muhammad Ali), And Tunisia (from the mid-1830s) were increasing their independence and emphasizing their national personalities. The ethnically alien dynasties that were in control were anxious to keep the authority of the central government in Istanbul at arm's length. In their efforts to maintain their autonomy, if not their independence, they generated a process of social and national integration of extreme significance for the rise of nationalism in the Arab world and for the increasing Arab political consciousness.

At this point it is appropriate to depict some of the realities of the distribution of power that characterized the Islamic system. At the apex stood the caliph-sultan's representative who was usually assisted in the provinces by a praetorian guard and by a political elite that was alien, normally Turko-Circassian. As provincial dynasties asserted their control, the local ruler--dey, bey, or khedive--had to develop an elite power base that was different from the previous imperial one. The struggle that ensued, accompanied by other social processes, resulted in the assimilation or destruction of the Turko-Circassian elite that had been dominant in the Arab provinces of the Ottoman Empire, and its replacement by an indigenous elite whose loyalty was to the local ruler and the province. It was increasingly an Arabic-speaking elite, familiar with local conditions and eager to exercise greater economic and political control. The efforts of the local dynasties for greater autonomy from the central government in Istanbul were thus reinforced by the increasing pressures of the indigenous Arabic-speaking elites — first of Algeria, then of Tunisia, Egypt, and, eventually, Iraq — for greater control. Naturally, the Arabic-speaking elites stressed the importance of ethnic-linguistic affinities in politics in contradistinction to religious principles of state organization. And by the latter part of the nineteenth century, Arab elites were in de facto control of the governmental apparatus of the Arab provinces or constituted the upper

ARAB NATIONALISM : SOCIOPOLITICAL CONSIDERATIONS

Ibrahim Abu-Lughod
Professor of Political Science
Associate Director of African Studies
Northwestern University

We should, at the outset of our discussion, differentiate two types of group consciousness which have often been confused. The first is a group's consciousness of itself, of its heritage, of its traditions and other bonds which its members may share. The type of political system in which the group happens to exist has no bearing on this form of consciousness. This first type has erroneously been termed nationalism. The second type is a group's consciousness of being a community in terms of language, traditions, history, ethnicity, and the like, but in this case the members insist on living together and conducting their lives as one political community independent of all other polities. This form of consciousness is correctly identified as nationalism. Whereas the Arabs, no matter how one defines an Arab--and the literature on Arab nationalism is replete with esoteric definitions--have always been conscious of their ethnic-linguistic identity, their specific aspiration for the establishment of Arab political community that would comprehend all those who define themselves or who are defined by politically conscious nationalists as Arabs is essentially a modern phenomenon originating in the mid-nineteenth century.

Many will recall that the Arab people, even when they exercised hegemony and dominance, were part of a universal community of Muslims. Arab values, self-definitions, norms of political conduct, and legal institutions were derived from and shaped by the religious system of Islam. Thus, until 1250 the Arab people existed in an Islamic polity in which members of their community played critical roles; until 1516 they lived in a system which was politically fragmented but dominated by a host of Turkish and Mamluk dynasties; and until the break-up of the Ottoman Empire, subsequent to the First World War, they lived in an Islamic system that was somewhat unified but Turkish-Ottoman dominated. Not until the mid-nineteenth century did disgruntled spokesmen representing the Arab people begin to challenge the universal assumptions of the Islamic polity and demand the organization of a political system that would be based on principles other than religious ones. It is only in the context of the changing climate of the nineteenth century that one can speak of the emergence of a distinct Arab national consciousness with political aspirations.

II

Several forces at work in the nineteenth century posed a serious challenge to the existing Islamic-Ottoman system and its basic universalistic premises. In the first place there had grown an important intelligentsia that had been affected by the European

CONTENTS

Kuwait University



« Journal of Social Science »

Faculty of Commerce, Economics and Political Science

No. 2 / Second year October 1974.

ادارة مطبعة الجامعة

KUWAIT UNIVERSITY



JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Faculty of Commerce, Economics and Political Seience

No. 2 / Second Year October 1974

Kuwait University Press